صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي

وجه "المعجزة التونسية" الحقيقي

نيكولا بو
وجان بيير توكوا

صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي
وجه "المعجزة التونسية" الحقيقي

مقدمة بقلم: جيل بيرو
ملحق حديث للمؤلفين

ترجمة: زياد منى

المحتوى

مقدمة جيل بيرو 11

تمهيد 17

ثكنة هائلة 18

واحة الازدهار 19

اجتثاث الإسلاميين 21

مجاز صعب 22

القسم الأول: الأوهام الضائعة 25

1] جنرال صار رئيساً 27

1/ 1] السباحة في المنستير 28

1/ 2] «أنت ولدي . .» . . 30

1/ 3] (بكالوريا ناقص ثلاثة) 32
1/ 4] في المدرسة الأميركية . . 34
1/ 5] من الرباط إلى فرصوفيا 36
1/ 6] التقرب من الإسلاميين 39
1/ 7] الانخراط في التعذيب 41
1/ 8] رجل القبضة القوية 44

2] نسيم الحرية 49
2/ 1] انقلابٌ شرعيٌ 50
2/ 2] صدمةٌ كهربائيةٌ 52
2/ 3] دفتر شكاوى كبيرٌ . . 55
2/ 4] ملاطفة المعارضة . . 56
2/ 5] الله أكبر، زين رسوله 58
2/ 6] إعادة أسلمة فوقية 60
2/ 7] "عيد الديموقراطية" . . 63

3] ديموقراطية مسرحية 67
3/ 1] نهاية حالة النشوة 67
3/ 2] سلطةٌ مضعفةٌ 71
3/ 3] مطاردة الإسلاميين 73
3/ 4] المعارضة المحطمة 76
3/ 5] كلماتٌ خاليةٌ من المعاني 78
3/ 6] مليون ناشطٍ . . 81

4] الديكتاتور المتدرب 85
4/ 1] خصمان حقيقيان-مزيفان 86
4/ 2] «مثالي المثالية» . . 88
4/ 3] حكم زين . . 91
4/ 4] (عصابة الكسكسي) . . 94
4/ 5] فراغٌ عَقِدِي 95
4/ 6] صورة الأب . . 96
4/ 7] رجل الثكنات . . 99
4/ 8] «أعطونا بوتفليقة!» 102

القسم الثاني: بلدٌ مدجّنٌ 105
5] الحريات المبتورة 107
5/ 1] جرعة معلوماتيةٍ مفرطةٌ 108
5/ 2] تعميم التعذيب 109
5/ 3] الفلقة، رياضةٌ وطنيةٌ . . 112
5/ 4] قضيةٌ إعلاميةٌ . . 114
5/ 5] "جنة" حقوق الإنسان . . 117
5/ 6] "تقوية الديموقراطية" . . 120
5/ 7] الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في سباتٍ عميقٍ 122
5/ 8] "رأس مرفوعٌ" . . 125

6] الإساءة إلى الإعلام 129
6/ 1] بمستوى كاسترو وميلُسفِتش 130

6/ 2] أستاذ في الإعلام . . 133
6/ 3] «صمتًا، إنم يقمعون» 135
6/ 4] هجمة تقليدية 139
6/ 5] مراقبة الصحافة الأجنبية 141
6/ 6] وسائط الإعلام «مباعة إلى اليهود» 145

7] "المعجزة" الاقتصادية 149
7/ 1] تركة بورقيبة . . 150
7/ 2] صديق الفقراء 152
7/ 3] «اسكت واستهلك». 153
7/ 4] «العائلات التي تنهب تونس» . . 156
7/ 5] ليلى وشركاؤها 159
7/ 6] الاتحاد الأوربي يهب للنجدة . . 161
7/ 7] طوابير حملة شهاداتٍ عاطلين عن العمل 164

القسم الثالث: التواطؤات الفرنسية 167
8] شبكاتٌ رخويةٌ 169
8/ 1] هجاء العالم الثالث والناشطون المتطرفون . . 169
8/ 2] تأثير "باستيلا" 172
8/ 3] "الصديق" سيغان . . 173
8/ 4] أصدقاءٌ نادرون في اليسار 176
8/ 5] متع الحمامات . . 177
8/ 6] لقاءٌ ب(التون) بعد فراق 180
8/ 7] من الدعاية إلى التواصل؟. . 181

8/ 8] «العدالة من أجل بلدٍ صديقٍ» 183

9] مطاردة المنفيين 187

9/ 1] صالح كركر، لاجئٌ سياسيٌّ تحت الحراسة المشددة . . 188

9/ 2] تعاونٌ خفيٌّ بين الأجهزة . . 191

9/ 3] رقابةٌ حاضرةٌ دائمًا . . 193

9/ 4] ملاحقاتٌ وافتراءاتٌ 197

9/ 5] اضطهاد الناشطين . . 199

10] دبلوماسيةٌ مسايرةٌ 203

10/ 1] "معجزة جاك شيراك التونسية" 203

10/ 2] وزارة الخارجية الفرنسية، بازدراءٍ . . 205

10/ 3] "الميترانية" في الصحراء . . 208

10/ 4] "موسمٌ تونسيٌّ" . . 210

10/ 5] سفيرٌ حقيقيٌّ- مزيفٌ في تونس العاصمة . . 212

10/ 6] غلطة البطانة 214

10/ 7] رحلةٌ مختصرةٌ . . 217

10/ 8] "سنغافورة الإسلام" 218

خلاصة: صورةٌ منقوصةٌ 221

دولةٌ "غير مهذبةٍ" 222

تحفظات "الجوسبينية" . . 224

الصديق الأمريكي 226

النموذج المعاكس التونسي 228

ملحق طبعة [2002]: **بن علي، رئيساً مدى الحياة؟** 231
انقلاب 11 أيلول 232
الاستمرار في «النهوض بأعباء البلد» 235
المعارضون يتمسكون . . 237
تديد القضاء الدولي 239

الهوامش 243
الفهارس 257
ثبت الأعلام 259
ثبت عام 265

مقدمة جيل بيرو

كـان ديغول يقول في لندن: «جزمة هتلر وسباط موسوليني». الانتقال مـن الحسن الثاني إلى زين العابدين بن علي هو أيضًا هبوطٌ من أرستقراطية الجـريمة الى الضحالة المفجعة لسوقي آت من إحدى المديريات الفرعية. لا نطعـن هـنا في الـبلاد إنما في الأشخاص.كان للحسن رأسٌ، وليس لزين العابدين بن علي سوى يدين.

كـان للأول، مع كل خطاياه، فضائل، ومنها الذكاء. ولا يتميز الثاني، الملقب (الرئيس بكالوريا ناقص 3) سوى بردود أفعاله المتعجلة التي يكتسبها المـرء في الثكـنات. كان الأول ملكًا، حتى في أسوأ تجاوزاته، وليس الآخر سـوى شرطيٍ شرسٍ يفرض على أحد أكثر شعوب العالم تحضرًا السجن في قفصٍ من الديكتاتورية المتوحشة.

يحكـي لنا نيكولا بو وجان بيير توكوا حكايةً غريبةً. تبدأ بالانحدار المثير للشـفقة والمتوقع لقدرٍخارجٍ عن المألوف (الشيخوخة هي غرقٌ). بعد ثلاثين

عامًـا في السـلطة، انتهى بورقيبة، (الـلاهد الأكبر)، بعد أن وهن للغاية، الى وضعٍ مزرٍ، وحتى بغيضٍ. كانت تونس الممزقة بين العرفان بالجميل للخدمات الجلى التي قدمها والسخط الذي له ما يسوغه، تتنهد قائلة: «من سيخلصنا من الخـرف؟». كـان المخلـص الجنرال زين العابدين بن علي، تلميذ مدرسة الاستخبارات الأمريكية، خبير القمع البوليسي ووزير الداخلية، قبل أن يسميه بورقيبة، الذي أفقدته الشيخوخة حذره، رئيسًا للوزراء.

وتم الانقـلاب الـناعم ("ثورة الياسمين") في [7 تشرين الثاني 1987 م]، واستقبلته الأفراح الشعبية، واستعادت تونس فتوتا بعد أن ظلت طويلاً هرمة بالوكالـة. وتم اتخـاذ اجراءاتٍ ليبراليةٍ مفيدةٍ، وأفرغت السجون، والتحق الجمـيع بحماسةٍ بالنظام الجديد، ووضعت السعادة والديموقراطية في جدول الأعمال: المستقبل مشرقٌ.

وكـيف لا يكـون كذلك؟. فبعكس المغرب الغارق في الأمية، والذي يقرضـه البؤس، وقد غدا على مر السنين مخزن بارودٍ اجتماعيًا حقيقيًا (تلك كانت التركة الحقيقية التي ورثها محمد السادس والتحدي الكبير الذي عليه مواجهته)، كانت تونس مزدهرة نسبيًا. وكانت تدين بذلك لحكمة الحبيب بورقيـبة، الـذي عرف، منذ الاستقلال، كيف يقوم بالخيارات الجيدة، فلا يخضع مثلاً لإغراء التصنيع المبالغ به الذي تاهت فيه جارته الجزائر. وكانت تدين بذلك خصوصًا لعمل سكانا.

يسـتطيع المؤلفـان أن يكتـبا بصدقٍ: «تونس هي من دون شك البلد الإفـريقي الذي يعيش سكانه بالشكل الأفضل، بدخلٍ فردي يبلغ [2000] دولار متزايدةً باضطراد»، وهذا ليس بالشيء القليل.

ودامت الفترة السعيدة عامين. وبينما لم يكن بإمكان صناديق الاقتراع إلا أن تصدر أفضل النتائج لصالح زين العابدين بن علي، قام بإحكام قبضته على انتخابات عام [1989 م]. وبفضل تزويرٍ فاضحٍ أدهش أكثر المراقبين هدوءًا، حصل حزبه على كامل المقاعد. وأعلن أنه تم انتخابه رئيسًا للجمهورية ب

[99,20%] مـن الأصـوات. ويعلق المؤلفان متعجبين: «في تونس إذن ثمة [0,80 %] مـن ناكـري الجميل»، وعلىنحو أكثر حِديةً: «هكذا أهدرت فرصةٌ تاريخيةٌ، إلى الأبد».

ثم ثار القمع البوليسي للإسلاميين

اعتقال آلاف المشبوهين وموت العشرات تحت التعذيب، سجونٌ طافحةٌ، وملاحقـةٌ لعائلات المساجين، ومطاردةٌ حاقدةٌ تستخدم كل الوسائل، حتى الأسـوأ منها. كان كل ذلك معروفًا حتى قبل ظهور هذا الكتاب. وبقيت العيون جافةً والقلوب خاليةً من التعاطف. إذا كانت هذه التجاوزات المؤلمة تنقذ تونس من الفظاعة التي كانت تغرق الجزائر في الهمجية، أفلم يكن الأمر يسـتأهل اللعبة المخيفة؟. ألم يكن زين العابدين بن علي، الدرع الفعال ضد التطرف، يستحق الصفح؟. هنا يظهر نيكولا بو وجان بيير توكوا مشوقين. «عـندما سـيحكم زملاؤهمـا على هذا الكتاب، فالرجاء ألا يلصقوا به باستخفافٍ صفة "الهجاء" أو "المحرقة"! إن تحقيقهما الذي غذياه بالمعلومات المأخوذة من المصادر الصحيحة والذي يدل على اهتمامٍ ثابتٍ بالانصاف لهو أبعـد ما يكون عن هذا النمط الأدبي الذي يبقى مع ذلك محترمًا تمامًا. إنما يـرسمان لـنا لوحـةً لإسـلام تونسي أقل ما يقال فيه إنه متناقضٌ. هناك المتطرفون، بالتأكيد، جاهزين للمواجهة المسلحة مع الحبيب بورقيبة، ولكن هـناك أيضًا في هذا البلد العلماني، حيث حصلت النساء على حقوقهن منذ عام [1957 م]، جمهورٌ من المناضلين مستعدين للالتحاق بمسيرةٍ ديموقراطيةٍ. وكان يوجد كثيرون منهم في (الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان)، وهـي ليسـت مدرسةً لعدم التسامح. أقنع الأمل الكبير الناجم عن تنحية بورقيبة الإسلاميين بالانخراط في اللعبة». ويكتب المؤلفان: «في هذه اللحظة الحاسمة، يبدو أن بإمكان تونس أن تصبح مختبرًا لإعادة دمجٍ ممكنٍ لقسمٍ من الإسلاميين الرافضين العنف». لقد جعلت انتخابات عام [1989 م]، المزورة ثم القمع الأعمى من المختبر مسلحًا وسجنًا. هنا أيضًا أُهدرت فرصةٌ تاريخيةٌ، ولو تم اغتنامها وإنجاحها لجاوز صداها حدود البلاد.

أما ما يتعلق بصورة زين العابدين بن علي الذي يقبل متألمًا أن يلطخ يديه لـيقي شـعبه جنون الأصوليين، صورةٌ من (إبينال/ Épinal) معلقةٌ في كل السفارات ومقبولةٌ في الواقع بما يشبه الإجماع من كل المهتمين بالمغرب، فقد اسـتطعنا أن نلمس مدى صحتها عندما اختطفت آلة التعذيب التي وضعها، الديموقراطيين التونسيين بدورهم.

هـذا مـا وصـلنا الـيه.لم يعد هناك وجودٌ لأي خطرٍ أصولي، ولكن الدكتاتورية ماضية في مسارها. ويعرض لنا نيكولا بو وجان بيير توكوا واقع الحال المعهود: صحافةٌ مستعبدةٌ، عبادة الفرد التي وصلت إلى مرحلةٍلم يجرؤ علـيها حـتى نـيكولاي تشاوشِسكو (حسب دراسة جهازٍ رسمي تونسي يخصـص [40 %] مـن نشـرة أخـبار التلفزيون لأعمال الجنرال-الرئيس وتحركاته)، الشرطة الموجودة في كل زمانٍ ومكانٍ، التعذيب المشرع، قضاء خاضـع للنظام، غياب الحريات العامة، فسادٌ في القمة وإثراءٌ فاضحٌ للطغمة الحاكمة، ومطاردة المعارضين الذين استطاعوا إيجاد ملجأٍ في أوربة.

وتضـيء موهبة المؤلفين اللوحة القاتمة بلمساتٍ جميلةٍ تقحم الدعابة في المأسـاة. وهكـذا ففي الانتخابات الرئاسية الوشيكة في تشرين الأول عام [1999 م] «يجـب أن يكون المرشح رئيس حزبٍ مثلٍ في المجلس النيابي منذ خمـس سنواتٍ على الأقل ومن دون انقطاعٍ». ويلفت بو وتوكوا النظر إلى أنه إذا طبقت هذه القاعدة في فرنسا فلن تسمح بترشيح أحدٍ عدا روبير هو (Robert Hue). في ذلـك اليوم،كان هناك مرشحان أمام بن علي. الأول، وهـو اشتراكيٌ، يؤكد بحزمٍ أن طموحه يقتصر على خوض معركةٍ انتخابيةٍ "طبيعـيةٍ"؛ وكـان الـثاني يسـتقبل زواره في مكتـبٍ تزينه ثلاث صورٍ للديكـتاتور. أما الرجل موضع الثقة المعين على رأس (الاتحاد العام التونسي للشـغل/ Union générale Tunisienne du Travail, UGTT)، ذي الـتراث النضـالي الذي لا مثيل له في أي بلدٍ عربي، فهو ينادي «بنهاية ثقافة المطالبة بالحقوق».

ولرئيس حركة التجديد، وريثة الحزب الشيوعي إثر تحولٍ مدهشٍ، نفسُ وجهـة النظر: «علاقتنا بالرئيس زين العابدين بن علي من أفضل ما يمكن. لقـد تجاوزنـا مفهوم الخصومة المطلقة والمانوية بين السلطة والمعارضة» أن نعامل بذا الشكل الشعب التونسي ذا الذكاء المرهف وحس الفكاهة اللذين نالا إعجاب كل من كان له امتياز الاختلاط به، لهو أكثر من جريمةٍ: انعدامٌ للذوق.

لكـن الجريمة موجودةٌ، وآثارها الدامية تشكل الخيط الأحمر لهذا الكتاب الرهيـب. لعـل القارئ يفهم أن مسؤوليته مواطنًا على المحك! لأن الجريمة مستمرةٌ بسبب تواطؤٍ عالمي تؤدي فيه فرنسا دورًا كبيرًا، كما كانت تفعل سابقًا بالعلاقة مع المغرب. ‹صديقنا بن علي›. حكايةٌ قديمةٌ . . باسم واقعيةٍ قصـيرة الـنظر، ومقتضـى اقتصـادٍ يضحي بحرية البشر لمصلحة ليبرالية المؤسسـات، يتسـامح القـادة السياسيون الفرنسيون، يساريين ويمينيين، ويشـجعون وحتى يمولون إحدى أشد الديكتاتوريات قذارةً. هل يجب أن نكرر مع المؤلفين أن الاستبداد والفساد هما المزبلة التي يتكاثر عليها التطرف كما رأينا بأم العين في إيران والجزائر؟.

هذا الكتاب المشوّق (إذا كانت الحقيقة حزينةً غالبًا، فهي دومًا ساحرةٌ)، والمشكك، والحيوي مع كل شيءٍ لأن قلم مؤلفيه متحفزٌ ومشحوذٌ، والذي يكشـف الستار أخيرًا عن تونس، هو حدثٌ. بعده، لن يستطيع أحدٌ عندنا أن يقول، من رأس الدولة إلى المواطن البسيط: «لم أكن أعرف».

تمهيد

«قـد يقـول قائلٌ إن الطاغية يؤمن لرعاياه الهدوء المدني. فلـيكن. ولكـن ما الذي يربحونه من ذلك إذا كان هذا الهدوء نفسه جزءًا من مصائبهم؟. الإنسان يحيا بدوءٍ أيضًا في السجون»، جان جاك روسو، ‹العقد الاجتماعي›.

«تونس حديقة حيوان يؤمن الحراس فيها للنزلاء المأكل والمسكن»، الشاعر التونسي وليد أحمد.

زيـن العابدين بن علي حالةٌ فريدةٌ. في [7 تشرين الثاني 1987 م]، كان لتنحـية بورقيبة المتعب الهرم، الذي سمي رئيسًا مدى الحياة عام [1975 م]، كل مظاهر التحرير. ثلاثون عامًا من حكم هذا الرجل القوي خلقت بالطبع مشـاعر قهرٍ كبيرةً وانتظارًا لا حد له. كان الحبيب بورقيبة، مؤسس تونس الحديـثة، مقتـنعًا بأن حجم بلاده المتواضع لم يكن يوازي قيمتها السياسية الكـبيرة. وبالتالي فقد حكم بلا منازعٍ، بمؤسساتٍ فُصلت حسب الطلب

لـ تؤمن له قـدرًا فوق إمكانياته، على الطريقة الملكية لديغول أو جمال عبد الناصر.

عندما خلف بن علي بورقيبة في [7 تشرين الثاني 1987 م]، كانت أمامه طـريقٌ عريضةٌ.لم تكن الإفتتاحية ذات مخاطر تذكر. وإذا وضعنا جانبًا نهاية حكمٍ كارثيةً، حيث كانت الهبة المسلحة مع الإسلاميين تبدو أمرًا محتومًا، فقـد ترك الحبيب بورقيبة لخلفه بلادًا حديثةً ومنفتحةً، قاطعةً في عالمٍ عربي ومتوسـطي مخيبٍ للآمال غالبًا، إن لم يكن على حافة الهاوية. كان الإرث رائعًـا: مجلّة الأحوال الشخصية، الذي أقر منذ عام [1957 م]، يعطي المرأة التونسـية مكانـةً لا مثيل لها في العالم العربي. وتعداد سكانٍ لا يعيق النمو، بعكس الجزائر أو المغرب حيث يبتلع العدد أقل جهدٍ. وحركة تأميمٍ أوقفت مـنذ بدايـة السبعينيات جنبت تونس مخاطر (الصناعات التصنيعية) لجارتا الجزائـر. رابطةٌ تعدديةٌ لحقوق الإنسان ونقابةٌ قويةٌ منحتا البلاد ثقافة الهبة والمفاوضـة، وصفوةٌ ناطقةٌ بالفرنسية منفتحةٌ على العالم وديبلوماسيةٌ مواليةٌ للغـرب، محـترمةٌ ومسموعةٌ. وأخيرًا، وليس آخرًا، سمحت تونس بورقيبة لمعارضـةٍ تقدميةٍ بأن تصنع أسلحتها الأولى، ولخصومٍ إسلاميين بأن يقبلوا، ولـو مكـرهين، قواعـد لعبة التعددية.كان هذا القدر من الأوراق الرابحة يستطيع أن يسمح لزين العابدين بن علي بالانخراط في طريق الديموقراطية.

ثكنةٌ هائلةٌ

لـدى مجيـئه الى السلطة، لجأ الجنرال الذي غدا رئيسًا إلى الخداع وأخفى ماضيه السيّء، هو الذي كان رئيس الأمن ثم وزير داخلية بورقيبة. بعمره البالغ واحـدًا وخمسـين عامًا ومظهره الحسن في ذلك الحين، أعطى الرئيس الجديد انطـباعًا بأنـه يؤمن بالتغيير. وهبت رياح الحرّية بالفعل على تونس العاصمة، وأطلـق سراح آلاف المعارضين. ولكن الطّبع الاستبدادي يغلب التطّبع. كان النـاس قـد نسوا بسرعة أن بن علي تتلمذ في مدرسة الاستخبارات الأميركية الخشنة وتكفّل بكل موجات القمع الكبيرة في العهد السابق.

وبعد اثني عشر عامًا أصبحت الحصيلة مريرةً. باسم نضالٍ بلا رحمةٍ ضد الأصوليين وبسبب جنوح الجارة الجزائر بعد عام [1992 م]، حوّل بن علي تونس الوادعة الى ثكنةٍ هائلةٍ. خفيةً، ومن دون ضجةٍ. وقد أعطى النضال ضد "الملتحين" تسويغًا لإحداث شبكةٍ بوليسيةٍ لا مثيل لها، حتى في الجزائر والمغرب. ليس هناك أقلّ من ألفي سجين رأيٍ في تونس ويمارس التعذيب يوميًا على المعارضين.

لكن الأربعة ملايين سائحٍ الذين يزورون تونس كلّ سنةٍ، بأسعارٍ تتحدى أيّ منافسةٍ، يجهلون هذه الحقيقة غالبًا. واليوم، بقيت السّمعة الحسنة لهذا البلد الصغير المضياف والناطق بالفرنسية، سليمةً عمليًا. إن الشمس السخية، ووداعة العيش، وتقاليد الضيافة، والياسمين المقدم بلطفٍ للزائر، وحب فرنسا والفرنسيين: كلها مكوناتٌ لصورةٍ بقيت إيجابيةً بشكلٍ مدهشٍ.

تقدم الدعاية "تونس الصديقة"، مظهرةً عجوزًا مبتسمًا، وباقة ياسمين على أذنه، يدعو للرحلة. في قطار الأنفاق الباريسي، إعلاناتٌ كبيرةٌ وجميلةٌ تتحدث عن تونس الصافية والمشرقة. مدعومةً بصور بحرٍ وشواطئ.

ذات يوم على قناة (فرانس 2 / France 2) أطلق فردريك ميتران، الصديق الكبير للنظام «تونس تغني وترقص». على إيقاع بعض الصحافيين الفرنسيين السعداء جدًا بأن يستفيدوا من استقبالٍ حارٍ في أفضل فنادق الحمامات أو المرسَى، من أجل تحقيقٍ يدوم بضعة أيامٍ على سواحل قرطاج. مع أن خطيئة كثيرين منهم كانت عن جهلٍ. تونس لا تم عددًا كبيرًا من الناس، لأنا ظاهريًا بلادٌ من دون مشاكل.

واحة الازدهار

لكن تونس ليست فقط هذه البطاقة البريدية الجميلة، إنا أيضًا ميناء ازدهارٍ. مشعرات النمو مطمئنةٌ، مع أن البلاد مجردةٌ من الثروات كالغاز والنفط، بعكس جارتيها، الجزائر وليبيا. وبدخلٍ سنوي للفرد يعادل [2000]

دولارٍ، يـزداد باضـطرادٍ، تونس بلا شك هي البلد الإفريقي الذي يعيش سكانه على النحو الأفضل. اختفت مدن الصفيح، والمدارس الإجبارية الثانية تمـلأ الـبلاد، مثل المستوصفات ومراكز العلاج. ويصل الماء والكهرباء إلى الغالبية العظمى من التجمعات السكانية، ويملك أفراد الطبقة الوسطى بصورةٍ عامةٍ مسكنهم وسيارةً.

تراكم النقط الجيدة هذا جعل البلاد مضرب مثلٍ (صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي) اللذين يفخران بمعدل نموٍ سنوي للناتج القومي الصافي نادرا ما ينزل دون [6%]. لا يهم إن كان هذا الازدهار ناجمًا في السنوات الأخيرة عن الصعوبات التي يمر بها الجاران: حصار ليبيا والحرب الأهلية في الجزائر.

ولكن هناك ما هو أفضل، في نظر السفارات والخبراء العالميين، تمثل تونس "قطـب اسـتقرارٍ" في المغرب، خصوصًا إذا قورنت بجارتيها ليبيا والجزائر، حيـث القلاقـل والمفاجآت غير المتوقعة. تؤكد هذه الفكرة علاقة تونس بالاتحـاد الأوربي، التي أكدتها (اتفاقية التجارة الحرة) عام [1995 م]، الأولى من نوعها مع بلدٍ متوسطي.

كيف لا نحنو على هذا البلد الصديق الذي يقبل بنزع حواجزه الجمركية، مخاطـرًا بـزوال ثلث نسيجه الصناعي؟ والذي ينجز ثلاثة أرباع تجارته مع أوربـة؟. في الحقـيقة، لا تـتمنى فرنسا أفضل من ذلك لجارتها المتوسطية والعربية. إن التساهل الرائع الذي يستفيد منه "صديقنا بن علي" لهو إنصافٌ بحـد عينه. وتصريحات جاك شيراك (عندمالم يكن بعد سوى عمدة باريس في عام [1992 م] حول "المعجزة التونسية" لها ما يسوغها تمامًا.

إن الضـيافة الـتي يقدمها البلد لأصدقائه الفرنسيين، من فيليب سيغان (Philippe Séguin) إلى شـارل باسـكوا (Charles Pascua)، من دومينيك شتراوس-كان (Dominique Strauss Kahn) إلى برتران دولانويه (Bertrand Delanoë)، مـرورًا بممثـلي الطوائف اليهودية التونسية، هي إحدى أسباب المـيزات الممـنوحة للجنرال زين العابدين بن علي. ولأصدقاء تونس هؤلاء

خطـابٌ مهـيأٌ بعنايةٍ؛ مفاده: «لا يمكن أن نصنع عجةً من دون أن نكسر بعـض البـيض. الإسـلاميون ليسوا ملائكةً، والنضال ضد الأصولية ليس نـزهةً». ويقـدم هـؤلاء الطيبون قتلى الحرب الأهلية الجزائرية المئة ألف وسجون الحسن الثاني لتأكيد وجهة نظرهم.

اجتثاث الإسلاميين

تعود هذه الحجة المضادة للأصولية للظهور منذ قدوم بن علي للسلطة عام [1987 م]، ومـع وضـع تغـير جذريًا خلال اثنتي عشرة سنةً. لقد سُحِق الإسـلاميون التونسيون. يتعفن الآلاف منهم في السجون، إن لم يكونوا قد قـتلوا تحت التعذيب، وآخرون، تلاحقهم السلطات، فضلوا المنفى. ولكن أعـوان السـلطة يلاحقونهم هناك أيضًا، وينشرون أشياء لا تعقل بحقهم، ويعرضـون أشرطة فضائح جنسيةٍ مزورةً. حتى إن صالح كركر، وهو زعيمٌ سـابقٌ للحزب الإسلامي، قيد الإقامة الجبرية منذ عام [1993 م] في جنوبي فرنسا من دون أن يحتج أحدٌ على ذلك. ضمن هذه الظروف، وضع معظم الإسلاميين نايةً لماضيهم النضالي، منهكين من هذه المعركة التي لا ناية لها.

ها هي الحقيقة: إن فرنسا تتسامح مع ديكتاتوريةٍ ناعمةٍ تبعد عنها مسافة طـيران ساعتين، كان رئيسها انتخب عام [1989 م] و[1994 م] بأكثر من [99 %] من الأصوات. وحيث المعارضون العلمانيون، مع مساندتهم للسلطة في نضالها ضد الأصوليين، هم من الآن فصاعدًا عرضةٌ للملاحقة البوليسية، يذلهم قانونٌ انتخابيٌ جائرٌ، وتضعفهم خلافاتهم الداخلية.

حـتى لـو حسنت صورة النظام التونسي فهو يتفوق على نظام العراقي صـدام حسين أو الصربي سلُبدان مِلُسفِتش على صعيد عبادة الفرد: حرياتٌ مبـتورةٌ، تحـولات بطانـة رئيس الدولة إلى عصابات مافيا، تآكل الجدل السياسي، وشيخوخة المجتمع المدني. أصبحت تونس بلدا استبداديًا: غدا أقل انتقادٍ قضيةً تمس الدولة؛ والمواطن يعيش في خوفٍ من العسف البوليسي ومن

الحـرمان من جواز السفر؛ وبعض أحزاب معارضةٍ مزيفةٌ تتلاعب بالمصالح؛ وأخـيرًا، بلـغ تأليه الجنرال بن علي مستوىً خياليًا. لقد قيّم الوضع سفيرٌ فرنسيٌ سابقٌ في تونس بقوله «الوضع في هذا البلد لا سابق له».

أما الصحفيون، فقد أعيدوا إلى رشدهم تمامًا. الصحافة المخدرة، المبتورة، ليست هناك سوى لتضمخ الرئيس وحكومته بالطيب والبخور. حتى ليصدق المـرء أن تونـس هي بلد النعيم الذي لا يعرف إضرابًا ولا قلاقل جامعيةً. حيـث الجدل السياسي لا يهم أحدًا. وحيث السجون مؤسساتٌ تعاني من البطالة.

ولا تخـتلف الصحافة الأجنبية أبدًا. عليها أن تبيع روحها إن شاءت أن توزّع. لم يعد لدى أي صحيفةٍ عالميةٍ مراسلٌ دائمٌ في تونس. إن وجوده يعني الحكم عليه بالإضطهاد المتواصل، وهو وضعٌ ما زال يعانيه حتى عام [1999 م] مراسل الصحيفة اليومية (لا كروا/ La croix)، توفيق بن بريك. لقد كتب: «في الجزائـر، يغـتال الصحفيون، ولكن في تونس، الصحافة تشرف على الموت».

مجازٌ صعبٌ

مـع ذلـك بدت انتخابات تشرين الأول عام [1999 م] الرئاسية مجازًا صـعبًا للنظام التونسي، لأن العالم الغربي أصبح يطلب من شركائه الجنوبيين بعـض أدلـة الولاء للوطن. في مجمل هذه البلدان ذات التقليد الاستبدادي، تخضع نتائج الانتخابات لتزويرٍ جماعي. صناديق الانتخاب لا تقدم مفاجآتٍ لوحدهـا ولا يمكنها التشكيك بشرعية السلطة القائمة. وبالمقابل، تستطيع الحمـلات الانتخابـية أن تكـون مناسبةً لجدلٍ عقائدي في بلادٍ كالجزائر والمغـرب. فالصحافة تملك فيها نوعًا من الحرية ونجد فيها مرشحي معارضة مسـتقلين بقدرٍ كافٍ. في الحقيقة، من منظور معظم وسائل الإعلام العالمية والسـفارات الغربـية، يـبدو أنه أصبح من المقبول أن هذه الاستحقاقات

الانتخابـية "الحقيقية-المزورة " تشكل تدريبًا على حياةٍ ديموقراطيةٍ في البلاد التي لم تعد ديكتاتوريةً من دون أن تصبح ديموقراطيةً بعدُ.

في المملكـة المغربـية، عام [1997 م]، أدت الانتخابات التشريعية الأكثر نظافة بقليلٍ من ذي قبل إلى وصول الاشتراكي عبد الرحمن يوسفي إلى رئاسة الـوزراء، وهو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عرف في فترةٍ سابقةٍ سجون المملكة الشريفية.

ونفـس الأمـر في شباط عام [1999 م]، أتاحت الانتخابات الرئاسية الجزائرية فرصة حدوث معركةٍ انتخابيةٍ مفتوحةٍ. كان لأربعةٍ من المرشحين عـلى الأقل خبرةٌ بالسلطة وكانوا يمثلون عدة خياراتٍ في المجتمع. وفتحت صـحافةٌ تعدديةٌ بما يكفي أعمدتها لمختلف تيارات الرأي. وقامت مناقشاتٌ حامـية الوطـيس حول مصالحةٍ وطنيةٍ ممكنةٍ مع الإسلاميين. ومع أن عبد العزيـز بوتفليقة، المرشح الذي حظي بدعم الجيش الجزائري، والذي يبقى سـيد السـلطة الحقيقي في الجزائر، فاز في النهاية بفضل تزويرٍ واسعٍ فقد أتاحـت المعركة الفرصة لتبادل آراءٍ حيويٍ ومشوّقٍ إلى درجة أن التونسيين تابعوا، مذهولين، بتشوّقٍ تحولات هذه الانتخابات على التلفزيون الجزائري الذي يلتقطونه بوساطة الصحون اللاقطة.

وعندما طرقت تونس باب أوربة، كان عليها أن تمر بانتخاباتٍ تعدديةٍ. ولكن هل يستطيع نظام (الجنرال-الرئيس) اجتياز هذا الامتحان؟. ألا يهدد الطـوق البوليسي كل إمكانيةٍ لإقامة محاورةٍ؟. قبل انتخابات تشرين الأول عـام [1999 م] ببضـعة أسابيع، كان كل شيءٍ يدل على أن الجنرال زين العـابدين بن علي سيكون موضع استفتاءٍ، محولاً بلاده نائيًا إلى ديموقراطيةٍ هزليةٍ. كانت الحملة الانتخابية تبدو أمرًا شكليًا محضًا، ما لم تحدث معجزةٌ، نوعًـا من المهزلة، بلا بريقٍ ولا طعمٍ، حيث ينتمي منافسو الجنرال بن علي المعلن عنهم إلى مجموعة المهللين له.

ومجمـل القـول: المعارضة العلمانية مقطعة الأوصال، والإسلاميون في السجون، وصحافةٌ تحت الطلب، والتعذيب أصبح أمرًا يوميًا. من أين سيأتي التغـيير؟. بـلا شكٍ لن يأتي من الأوساط الاقتصادية، مع أنه انتابا اليأس، وخصوصًا في الحاضرة الاقتصادية الكبيرة صفاقس، من رؤية العشيرة القريبة مـن قصر قرطاج (مقر الرئاسة، الواقع في الضاحية الراقية لتونس العاصمة) يتسلطون على ثروات البلاد. ولن يأتي كذلك من النقابات التونسية مع أنا كانت لفترةٍ طويلةٍ قوة المعارضة الإجتماعية الرئيسة خلال حكم بورقيبة، إلى أن قـام أحد المخلصين لبن علي عام [1989 م] بجعل (الاتحاد العام التونسي للشـغل) مفصـلاً حسب الطلب، وهو النقابة الوحيدة وأعلن «نهاية ثقافة المطالبة بالحقوق».

مع ذلك، فالوضع ليس متجمدًا على نحوٍ كامل. هناك نقابيون متمردون وحفـنةٌ مـن المـثقفين يتعلمون الآن كيف يعملون معًا.على هيئة نقابات التضامن في بولونيا[1]. لا شك في أن النظام غير مهددٍ في الوقت الحالي، إلا إن حدثـت ثورةٌ في القصر. ولكن دعم الدول الغربية للرئيس الجنرال زين العابدين بن علي هو حسابٌ قصير النظر. إن ملاحقة نظامٍ شموليٍ وفاسدٍ هي أفضـل ورقـةٍ بيد قوى الرجعية. وعلى المدى البعيد فإن الجنرال وأساليبه المعـتمدة عـلى القوة هم حلفاء أشد الأصوليين رجعيةً. وبالمقابل، ستكون التعددية والديموقراطية أفضل ترياقٍ ضد البربرية، وخصوصًا في بلدٍ على هذا القدر من التطور والانفتاح.

بعد حكم بورقيبة، كان بإمكان تونس أن تصبح هنغاريا المصلح (كادار). إنا اليوم أقرب الى رومانيا "تشاوشِسكو"، كما سنرى [2].

القسم الأول:

الأوهام الضائعة

1] جنرالٌ صار رئيسًا

«أتـى زيـن، وكذلك بركة الله». زين، هو الاسم الأول للجنرال زين العابدين بن علي الذي عزل الحبيب بورقيبة، الأب المؤسس لتونس الحديثة، في الليلة بين [6 و7 تشرين الثاني 1987 م] لأسبابٍ صحيةٍ. زين، هو أيضًا، باللغـة العربية، الحسن الذي تتغنى به الأغاني التقليدية المصرية، والتي أخذتا عنهم الجماهير التونسية:

الزين هذا لواش
يا مكحلة الأرماش
الزين هذا لوين
يا مذبلة العينين[1].

بشـعره المصبوغ والمضمّخ بالزيت، يرسّخ الجنرال بن علي ذي الواحدٍ والخمسـين عامًا، مظهر الوسيم الغامض. بعد النهاية المؤسفة لحكم بورقيبة، رُفِـع هذا العسكري اللطيف فجأةً إلى مقدمة المشهد، مزيّنًا بكل الصفات

الحميدة، حاملاً كل آمال هذا الانقلاب الصامت الهادئ. أكاليل الياسمين للجميع والديموقراطيّة للآخرين. بن علي، أو عزّة تونس المستردّة.

1/ 1] السباحة في المنستير

مع «تغيير 7 نوفمبر»، حسب التعبير الرسمي لعصر زين العابدين بن علي، تريد تونس أن تؤمن من جديدٍ بنفسها، وكأنها تغتسل من عارٍ، من عجزٍ. ويشرح (عبد الباقي هرماسي)، وهو أستاذٌ جامعيٌ ناصريٌ سمي منذئذٍ وزيرا للثقافة[2]: «انار كل شيءٍ بنهاية بورقيبة، كان علينا أن نراه كل مساءٍ في التلفزيون، ينفض عنه الماء وهو يسبح في البحر». كانت أجهزة الإعلام الرسمية تظهر بالفعل أقل نشاطٍ لرئيس الدولة، حتى سباحته على شواطئ المنستير، مسقط رأسه. كانت البلاد تشعر بالمهانة، وكان المستقبل قفزةً في الهول. ويستطرد هرماسي: «كان الناس يقولون: لا يوجد رجلٌ في هذه البلاد، ولا (ابن أمه) قادرٌ على إزاحة بورقيبة. وكانوا يفكرون: إذا لم يكن هناك رجل يفعل ذلك، فأنت أيضًا لست برجلٍ». ولكن بن علي فعلها. برضى الجميع. ومن دون أن يثير أي مشاكل، بعد [31] سنةً من حكم (الماهد الأكبر) المتواصل.

كان في عهد الحبيب بورقيبة على التوالي وزيرًا معاونًا، ثم وزيرًا للداخلية، ثم وزير دولةٍ، وأخيرًا رئيسًا للوزراء، كل ذلك خلال أربع سنواتٍ أو تكاد. والأمر المتناقض أنه عندما استولى رئيس الدولة الجديد على سلطةٍ غدت شاغرةً، لم يكن مواطنوه يعرفونه أبدًا. ولم يكن معروفًا كذلك من السفارات الغربية. بالتالي اشتهر الجنرال بن علي، رجل الظل، بأنه مختصٌ بالمخابرات. وحدها صراعات القصر الشرسة حول بورقيبة سمحت لتقني النظام هذا أن يطمح لمنصب الحاكم الأعلى. وبعد "انقلابه الطبي" باثني عشر عامًا، تبقى دومًا نفس صعوبة إعادة تشكيل المسار المهني للجنرال الذي غدا رئيسًا. فالنظام لا ينمي الذاكرة. لقد اختفت الآثار، وصمت الشهود.

وتغطـي مظلـة دعايةٍ واسعةٍ كل ما يمت إلى مسيرة زين العابدين بن علي بصـلةٍ. حـتى وثائقه المدرسية في ثانوية سوسة تبخرت بعد بضعة أيامٍ من [7 تشرين الثاني 1987 م] . .

مـثالان مـن ضـمن ألـفٍ. أحد كبار موظفي نظام بورقيبة، الطاهر بـلخوجة، الذي كان وزيرًا للداخلية لفترةٍ طويلةٍ، أخطأ بتأليف كتابٍ عام [1998 م][3]، ومحمد شرفي، وزير ثقافة بن علي السابق (الذي عزل بفظاظةٍ عـام 1994) نشـر دراسةً بعد سنةٍ[4]. في كتابة هذين المسؤولين السابقين المصـابين بفقـد الذاكرة كما يبدو، لا يظهر الجنرال بن علي عمليًا، ولهذا السـبب بالطبع ما زال الواحد والآخر يعيشان في تونس. غير واردٍ خدش الجنرال الرئيس، لا في ماضيه، ولا في سلوكه الحالي: ذلك خطيرٌ جدًا.

ولأن الوزير السابق شرفي انتقد في منزله أمام خمسةٍ من المدعوين، كثيري الثرثرة كما يبدو، قسوة النظام تجاه المعارضة، فقد استحق عام [1995 م] أن تنشر الصحيفة الحكومية (لا برس/ La Presse) قائمة نفقاتٍ ضخمةً يعلوها الغبار يعود تاريخها إلى فترة شغله منصب الوزارة، تحت فكرة: «انظروا أين تذهب أموال أولادنا».

تشـويه الصورة غير واردٍ. في عام [1997 م]، نشر ملحقٌ مجلة ‹لو نوفيل أفـريك-آزي/ Le nouvel Afrique-Asie› الأسبوعية صورةً قديمةً لرئيس الدولـة يظهـر فيها بشعرٍ وخَطه الشيب. نجم عن ذلك إتلاف نسخ المجلة: فالجـنرال الذي لا يأنف من اللجوء الى الصبغة، لا يستطيع إلا أن يكون ذا شعرٍ داكنٍ على نحو متناسق.

في تونـس بن علي، تتحاشى أكثر الكتابات شجاعةً ذكر رئيس الدولة، وتحـيطه الأخـرى بالبخور. حتى رئيس النقابات التونسية السابق، الحبيب عاشـور، وهـو الآن متوفى، استطاع أن يكتب مذكراتٍ[5] عن أحداث الشـغب الدامية عام [1978 م] التي قتل فيها مئات المتظاهرين، من دون أن يذكـر مرةً واحدةً بن علي، الذي كان حينها رئيس الأمن والمنظم الرئيس

للقمـع في تلـك الفترة. هذا النقابي الذي يحترمه الجميع، ورفيق الدرب في (الدستوري)، حزب السلطة، حصل بالفعل على رد اعتبارٍ بعد تشرين الثاني [1987 م]، حتى أن اسمه أُطلق على شارعٍ في تونس حيث كان يملك دارةً، ومنح راتبًا تقاعديًا. كانت الخيارات دائمًا للحبيب عاشور، كما للعديد من الشهود الآخرين، بسيطةً للغاية: إما الصمت، أو العودة إلى السجن.

إذا صـدقنا الدعايـة الرسمية، فحتى الحبيب بورقيبة لم يوجد عمليًا أبدًا. عـبر الـبلاد كـلها تمت إزاحة تماثيله بسرعةٍ بعد عام [1988 م]. عد هذا الإجـراء في البداية علامةً إيجابيةً: انتهت عبادة الفرد. سرابٌ خادعٌ. كان المراد محو كامل تركة بورقيبة. وهكذا، منذ الاستقلال، يُعطى مجلّة الأحوال الشخصـية المرأة التونسية حقوقًا فريدةً في العالم العربي، وكان الموجه لذلك بورقيبة، الذي كان وقتها رئيس وزراء الباي، أكبر سلطةٍ في البلاد حينذاك، هـذا التشريع التقدمي، أصبح يقدم من الآن فصاعدًا في الصحافة الرسمية أو في الخطابـات الوزاريـة كمرسومٍ "من الباي"، من دون أن يضم إليه اسم بورقيبة.

1/ 2] «أنت ولدي . . » . .

مـثالٌ آخر على فقد الذاكرة الجماعي هذا: عندما توفيت زوجة رئيس الحكومة السابق الثانية، وسيلة بن عمار، في حزيران عام [1999 م]، لم يورد ذلـك أي مقـالٍ في الصـحافة التونسـية. بالكاد قُرِئ بلاغ مقتضبٌ في الـتلفزيون. مسح كل ما ينتمي إلى عصر الحبيب بورقيبة، أو زُور، باستثناء بعض الصور المصفّرة، يصافح فيها الجنرال بن علي سابقه بلا حماسٍ. وتقاريرٌ اصـطلاحيةٌ عن الحوار الذي تم، خلال لقاءاتٍ مقتضبةٍ، بين رئيسي الدولة القديم والجديد، نقلتها إحدى صحف العاصمة بذه العبارات:

> **كيف حالك، سيدي الرئيس؟ هل يهتمون بك بشكلٍ كافٍ، بصحتك، وراحتك، وتنقلاتك كما أوصيتهم بذلك دائما؟ . . إنك أبونا. ألم تكن معلمنا؟.**

ويجيبه بورقيبة: إنه ليومٌ سعيدٌ مجيئك لرؤيتي، أنت ابني.
ويستطرد الابن: أنا أفكّر بك دومًا حتى لو لم آت لرؤيتك.
ويستطرد رئيس الدولة السابق: إنه ليومٌ سعيدٌ، لقد أتيت[6].

ويشرح مراسل ‹لا برس› الصحيفة الرسمية، في مقاله أنّ صوت بن علي وهـو يعـانق بورقيبة يملؤه «تأثّرٌ ظاهرٌ . . وكل شيء في النّظرة، في نبرة الصّوت، في لغة الأيدي، إحداها واثقةٌ، والثانية مرتجفةٌ، تتجه كل منهما نحو الأخـرى، كـلّ شيءٍ كان يعبّر عن زخم اللحظة». وفي عامٍ آخر، يصرّح الرئـيس بورقيـبة لبن علي الّذي يزوره: «أتمنّى أن تبقى على الدوام رئيس تونس»[7].

ومثالٌ آخر لهذه الحرب غير المعقولة ضد ذاكرة شعبٍ. كان أحد أحياء محافظة توزر[8] يدعى (النهضة)، وهو اسم احتفظ به المناضلون الإسلاميون لحركـتهم بعد "تغيير 7 تشرين الثاني". وبقرارٍ ظهر في الصحيفة الرسمية يوم [30 تموز 1996 م]، أعيدت تسمية هذا الحي ب(الازدهار).

سمح كل هذا القدر من الممنوعات للنظام بإعادة كتابة التاريخ بما يناسبه وحده. أُغرِق الناس بالسير الذاتية الرسمية لـ«صانع التغيير». كل سنةٍ، يقَدم للصحافة العالمية كتّيبٌ جديدٌ عن أعمال الجنرال العظيمة. بأشكالٍ متنوعةٍ. حيـث نعـلم مثلاً، في طبعة عام [1993 م]، أن حياته كلها، أو معظمها، أوقفـت لحقوق الإنسان: «يعمل الرئيس التونسي على الحفاظ على كيان الفـرد وكرامـته، جاعلاً من تونس ما بعد [7] تشرين الثاني بلدًا رائدًا في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان. ومن المناسب أن نذكر بذا الشأن (جائزة لويـز ميشـيل العالمـية للديموقراطية وحقوق الإنسان/ prix international Louise-Michel pour la démocratie et les droits de l'homme) ووسـام الشرف لـ(المعهد الدولي لحقوق الإنسان/ L'institut international de droit humanitaire)، اللذين منحا للرئيس تكريمًا لعمله من أجل «الارتقاء بحقوق الإنسان والديموقراطية».

لم يذكر الكتاب أن هذا المعهد العالمي الغامض، المقام في إيطاليا، لا يهتم بحقـوق الإنسان أكثر من اهتمامه بتطبيق اتفاقية جنيف في حال النزاعات. ومـا يـتعلق بجائزة لويز ميشيل، فقد منحه إياها ألان بوهير، رئيس مجلس الـنواب السـابق، والمبدع في مجال منح الأوسمة؛ ندين له أيضًا ب(جائزة الأسرة المثالية). وفي الواقع، يبدو أن سكرتيرة بوهير الشخصية كانت معجبةً جـدًا بجزيرة جربة وشواطئها ذات الرمال الناعمة، حيث استقبِلت بكل ما يناسـب مقامهـا من حفاوةٍ. هذا يفسر ذاك. على أي حال، لا بد من أن الـثورية لويز ميشيل، بطلة كومونة باريس والمناهضة للعسكرة، تتقلب في قبرها الآن.

وتشـرح سـيرٌ ذاتـيةٌ رسميةٌ أخرى كيف حصل الجنرال بن علي على دكـتوراه فخريةٍ من جامعة أنكون. لا يعرف الشارع التونسي الإيطالية إلا عـبر مقتطفاتٍ إذ يستمع بانتظامٍ إلى برامج محطات (راي/ Rai) التلفزيونية الـتي تبـث في تونس. ولكن، لسخرية الدعاية، حفظ معظم التونسيين أن رئيسهم حصل على شهادة دكتور (كوزا نوسترا/ Cosa Nostra)، على اسم منظمة المافيا الشهيرة . .

1/ 3] (بكالوريا ناقص ثلاثة)

مـن دون أن يكون في ذلك ما يشين، فإن مسيرة الجنرال بن علي أقل عظمـة بشكلٍ واضحٍ ما تدعو للظن به كتابات التعظيم هذه. تنحدر عائلة زين بن علي المتواضعة من "بلد" بين قابس ومدنين. استقر جدّ الجنرال زين في حمـام سوسـة، وهي قريةٌ من الساحل على بعد بضعة كيلومترات شمال سوسة، ثالث مدينة في البلاد. وترعرع زين الصغير في [11]، شارع سيدي الغـربي، وكان الرابع في أسرةٍ مؤلفةٍ من [11] ولدًا. وقد أشاعت صحفٌ صديقةٌ حكايةً خرافيةً أرادت أن يكون من سيصبح رئيس الدولة قد ولد في المنسـتير في [3 أيلول 1936 م] بين الجدران الأربعة لزاوية سيدي مخلوف،

الولي الشفيع، (والزاوية مركزٌ دينيٌ). في تلك الحقبة كان بورقيبة المتحدر من المنستير يميل إلى تمييز هؤلاء الذين ولدوا فيها. وعندما خُلِع "الماهد الأكبر"، شـرحت الدعاية الرسمية أن بن علي كان فقط قد خُتِن في ضريح القديس شفيع العائلة.

أصبح الأب، حمدة، بعد أن خدم في البحرية الفرنسية، أحد حراس ميناء سوسـة. وكانـت أمه من عائلة لطيف، تملك بضع أشجار زيتونٍ في حمام سوسـة. ولا نعلم عن طفولة زين شيئًا، سوى عطف حليمة، جدته لأمه، وحلم الأسرة بأن تراه يصبح معلمًا. وفي الواقع، لم يحصل الفتى بن علي أبدًا عـلى شـهادة الدراسة الثانوية. ويزعم البعض، مخطئًا، أنه ترك الثانوية في الصـف الخـامس، أي قبل سنة البكالوريا في تونس بثلاث سنواتٍ، وهو مصـدر اللقب اللطيف الذي اقتبسته المجلة الأسبوعية الفرنسية (الأكسبرس/ L'Expresse) الذي ألبسه إياه أكثر القادحين: (بكالوريا ناقص ثلاثة '-3').

هـناك أمـرٌ أكـيدٌ: زين العابدين بن علي، المرح هذا، الرفيق المخلص والمتمتع بالحياة، لديه عقدٌ عميقةٌ تجاه الدراسة. لم يتردد الرئيس التونسي في أن يشـرح في مقابلـةٍ مع جان دانييل (Jean Daniel)، رئيس مجلة ‹نوفيل أوبسرفاتور/ le Nouvel Observateur› أنه درس الحقوق بعد استقلال تونس. وقد زعم أمام بيير بيريغوفي (Pierre Bérégovoy)، الذي تعلم ذاتيًا هو الآخر، أنه قام بإنجازٍ مشرّفٍ بدراسة الاقتصاد ساعتين في اليوم.

في بدايـة الخمسـينات، كانت ثانوية سوسة إحدى أكثر مراكز دعم الحـركة الوطنية نشاطًا. ويشرح كتّاب السير الذاتية الرسميون كيف أن بن عـلي الشاب تملكه فيها "حب الوطن". ويتابع أحد هذه الكتيبات الموقوفة لمسيرة الرئيس، «إنه تربى على احترام التقاليد، واحترام العمل المتقن ومفهوم الكـرامة. فمنذ نعومة أظفاره، دفعته وطنيته إلى العمل النضالي. ويتميز بأداء مهمـات الارتـباط بين التراكيب الإقليمية للدستور الجديد، سلف الحزب الاشـتراكي الدسـتوري، وحركة التحرير الوطني، ما أدى به إلى السجن والطرد من جميع المؤسسات المدرسية في البلاد»[9].

مـع ذلـك، لا أحد يتذكر مشاركة الشاب زين العابدين بن علي في المقاومـة التونسـية للاحتلال الفرنسي. وفي سيرةٍ ذاتيةٍ مجامِلةٍ كتبت عام [1991 م] (ولم تنشر في نهاية الأمر)، يذكر سلامي حسني، وهو صحفيٌ في ‹راديو فرنسا الدولي/ Radio France Internationale, RFI›، كان على الدوام ذا صـلةٍ طيـبةٍ بالنظام التونسي، يذكر مع ذلك: «لم نتمكن من إيجاد أي شـهادةٍ جديـدةٍ تؤكـد أو تنفي انخراط زين بن علي خلال الفترة من عام [1952 إلى 1956 م] في عمـلٍ مناهضٍ للاستعمار». ويتابع هذا الصحفي صـديق النظام، أن ذلك أمرٌ عاديٌ «بما أن زين كان في تلك الفترة قاصرًا» وأنه «لم تسجل سجلات الشرطة وجود أي قاصر».

ولم تـنطلق مسيرة بن علي فعلاً إلا بعد الاستقلال عام [1956 م]. نواةٌ من ضباطٍ وطنيين من حراس الباي أرادت حينها أن تشكل عساكر بسرعةٍ. وكان أول الـمندين من حملة البكالوريا البارزين، وهو قطعٌ نادرٌ في تونس ما بعد الاستقلال، درسوا على نحو عادي في مدرسة ‹(سان سير/ Saint-Cyr). وكـان بيـنهم عبد الحميد الشيخ، الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للخارجية، والآخـرون، الذيـن لم ينالوا شهادة البكالوريا، اصطفاهم الدستور الجديد [الذي صار اسمه الحزب الاشتراكي الدستوري، ز م]، حزب بورقيبة، ليتبعوا دورةً قصـيرةً مـن ستة أشهرٍ، في الجيش الفرنسي أيضًا. وكان من ضمن المخـتارين المحظوظين الثمانين زين العابدين بن علي وصديقه الحبيب عمار، الـذي سيصبح وزيرًا للداخلية والمخطط الرئيس للإطاحة ببورقيبة. وللغرابة فقد اختفت من المدرسة كل محفوظات دورتهم.

1/ 4] في المدرسة الأمريكية . .

إثر عودته من فرنسا، أُسكِن بن علي الطموح في تونس في حي الضّبّاط في باردو. وعلى مقربةٍ من هناك توجد فيلا العقيد كافي، وهو ضابطٌ سابقٌ في الجـيش الفرنسـي أصـبح رئيس أركان الجيش التونسي. وسارع زين العابدين إلى مصادقة ابنته ثم تزوجها.

وبفضـل دعـم حماه، ذهب الشاب بن علي إلى الولايات المتحدة، إلى المدرسة العسكرية العليا للاستخبارات والأمن في بلتيمور، ليتابع الدراسة لمدة عشـرين شـهرًا. ولدى توليه الرئاسة عام [1987 م]، علقت صحافة عبر الأطلسي ساخرةً أن هذا الماضي في مدرسة استخباراتٍ أمريكيةٍ كان ليقضي عـلى أي مستقبلٍ سياسيٍ في العالم الثالث، عدا تونس كما يبدو[10]. ولدى عودتـه من الولايات المتحدة، سمّي الميجور بن علي مديرًا مساعدًا، ثم مديرًا للأمـن العسـكري، بينما اقتصر زملاء دورته على حياة الحامية العسكرية. مهامـه؟ تـأمين مراقبة الثكنات. لا يشبه الأمن العسكري التونسي نظراءه القساة في ليبيا والجزائر، حيث يشكل عمود الدولة الفقري.

إلا أنـه هو الذي يتلقى الشباب الجامعيين المحرضين، الذين حُكموا مع وقـف التنفـيذ غداة اضطرابات عام [1966 م] وأرسلوا إلى معسكرٍ تأديبيٍ على الحدود الجزائرية. قال لهم بكل طيبةٍ: «أنا لا أمارس السياسة، أنا أنفذ الأوامـر». وأشـاد بن علي بفضائل المؤسسة العسكرية: «سترون، الجيش يصـنع رجالاً». ولأنه كان وقتها رجل استخباراتٍ، فقد «وضع مُخبرًا بين الطلاب الشباب"[11].

لقد سمع التونسيون لأول مرةٍ باسم زين العابدين بن علي عام [1974 م] خـلال الاتحاد العابر بين تونس وليبيا. في [12 كانون الثاني 1974 م]، أعلن الحبيـب بورقيـبة ومعمـر القذافي ولادة دولةٍ جديدةٍ، الجمهورية العربية الإسـلامية. وتم الاحتفال في فندقٍ فخمٍ في جزيرة جربة. وعلم أن البلدين سيشكلان جمهوريةً واحدةً ذات دستورٍ واحدٍ، وعلمٍ واحدٍ، ورئيسٍ واحدٍ، وجـيشٍ واحدٍ. في ذلك اليوم، اقترح رئيس الدولة الليبية عندئذٍ اسماء أربعة تونسيين لشغل مناصب استراتيجيةٍ في الحكومة الجديدة، ومنها اسم بن علي (للمكتب الثاني)، أي الاستخبارات والأمن العسكري.

هل كانت طرابلس قد استشارت بن علي سابقًا؟. أو أنه علم بذه الترقية المـرجة لحظة اتفاق القمة؟. لقد كتب الأستاذ الجامعي محسن التومي[12] «ها

هـي نقطـةٌ تستحق التوضيح في السيرة الذاتية لرئيس الجمهورية». إلا أننا يمكـن أن نغامر بفرضيةٍ. كان لليبيين دومًا اختراقاتم في جيش جارتم. من الصـعب أن نتخيل أن يكونوا قد اقترحوا اسم بن علي من دون أن يحصلوا عـلى تأكـيداتٍ مـن طرفه. ومهما كان الأمر، غدت مرحلة جربة هذه موضوعًا محرمًا في تونس. إن مذكرات الطاهر بلخوجة، وزير داخلية بورقيبة السـابق، تبرز في ملحقٍ الوثيقة الرسمية للائحة وزراء الاتحاد التونسي الليبي من دون أن يظهر فيها اسم زين العابدين بن علي.

بعـد قمـة جربة ببضعة أيامٍ، ألغي الاتفاق أمام المعارضة القوية للهادي نويرة، رئيس الوزراء التونسي الذي عاد من إيران على وجه السرعة، ونفى، وهو في أشد حالات الغضب، بن علي ملحقًا عسكريًا في الرباط.

5/1] من الرباط إلى فرصوفيا

ويكتشف رئيس الدولة المقبل في منفاه ملذات الحياة الحلوة المغربية. وفي الحفـلات الـتي كان يرتادها، لم يتردد الملحق العسكري في انتقاد (المسيرة الخضـراء) الـتي نظمها الحسن الثاني في تشرين الثاني [1975 م] للاستيلاء سـلميًا على الصحراء الغربية التي كان المحتل الإسباني يتأهب لمغادرتا. هل كـان هذا النوع من الإسرار الذي نُقِل إلى الملك، هو الذي جعله ذا سمعةٍ مزعجةٍ لدى النظام المغربي؟. حقيقةٌ مؤكدةٌ، فيما بعد، ستبقى العلاقات بين الحسـن الثاني وبن علي رديئةً جدًا. سينسى العاهل المغربي حتى أن يشير في إعـلانٍ لقمةٍ مغربيةٍ عقدت في المغرب، إلى حضور زين العابدين بن علي، الذي كان يحتقره باستعلاءٍ. ولم يستطع الجنرال الحقود أن يمتنع من التثاؤب من الضجر خلال جنازة الحسن الثاني في تموز عام [1999 م] في الرباط، كما أظهره التلفزيون المغربي سهوًا.

ولكـن لنعد إلى السبعينيات. في ذلك الحين، كان اهتمام الكولونيل بن علي الذي ترك المغرب، أن يجد له موطئ قدمٍ. وسيخدمه الوضع الذي تأزم

على نحو خطير بين السلطة والاتحاد العام التونسي للشغل، في بداية عام [1978 م]. ويقدم راديو طرابلس الحبيب عاشور، رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل، سيد تونس الحقيقي. واستدعى رئيس الوزراء الهادي نويرة زين العابدين بن علي: «كم يلزمك من الوقت لتظهر بزي مدني؟»، وبعد نصف ساعةٍ، ارتدى العقيد بذلةً مدنيةً، وها هو يعين فجأةً مديرًا للأمن الوطني. إن بورقيبة، الذي تمنى دائمًا أن يبقى الجيش في ثكناته، قام باستثناءٍ. ذلك اليوم أصبح زين العابدين بن علي العسكري «شرطيًا خارقًا»، وإلى الأبد[13].

زعم بن علي أمام أعضاء الحكومة أن «الحبيب عاشور طلب إبعاد الشرطة عن مقر الاتحاد العام التونسي للشغل، ويهدد بإغراق تونس بالنار والدم». وظل الزعيم النقابي حتى النهاية ينفي أن يكون قد ذكر مثل هذه الأقوال المنذرة بالحرب. لم يمنع ذلك بورقيبة الخائف والخاضع لمتشددي حزب السلطة من أن يعطي الأمر بعدم التراجع. ويوم الخميس [26 كانون الثاني 1978 م]، فتح الجيش النار. الحصيلة: مئة قتيلٍ وأعدادٌ غفيرةٌ من الجرحى. يحدد (الخميس الأسود) بداية صعود زين العابدين بن علي الذي لا يقاوم. ومن ذلك الحين ألصقت به صفة القمع.

وكان يوم [27 كانون الثاني 1980 م] يومًا كالحًا آخر إذ حاول فريقٌ من الكوماندوس مؤلفٌ من حوالي [40] تونسيًا تدربوا في ليبيا الاستيلاء على قفصة، المدينة المتمردة وقلعة الجنوب التونسي العمالية. وفشل الهجوم وتم إصدار أحكام إعدامٍ كثيرةٍ. لكن هذه الفرقة الصغيرة كانت قد أقامت شهرًا كاملاً في تونس، من دون أن يشتبه بها أحدٌ أو يأخذ على محمل الجد تقريرًا من سفارة تونس في طرابلس الغرب يذكر تهديداتٍ إرهابيةً جديةً. واتهمت وسيلة بن عمار، زوج رئيس الدولةِ القويةُ، رئيس الأمن بالإهمال وطالبت برأسه. وكانت تلك طريقة هذه المرأة ذات الذكاء المخيف، التي حاربت دائمًا رؤساء الوزراء مهما كانوا، للحصول على رأس الهادي نويرة. وهكذا

سمـي رئـيس الوزراء الجديد محمد مزالي الجنرال بن علي سفيرًا في بولونيا. وتستنتج وسيلة: «يا للغلطة، سيتعلم هناك أن يقوم بانقلابات». لقد أصاب حدسها بشكلٍ غير مسبوقٍ.

كـان الذهاب إلى فرصوفيا في آذار [1980 م] إقصاءً لرئيس الأمن. لم يكن لتونس، حتى تسميته، سوى تمثيلٍ باهتٍ في هذا البلد البعيد.

خـلال أربـع سنواتٍ في فرصوفيا، كان بن علي الشاهد المحظوظ على الأزمة البولونية التي شهدت جنرالاً آخر، الشيوعي يروزلسكي، يصبح رئيسًا للوزراء. كيف عاش هذه الحقبة التاريخية العاصفة لمل العالم؟، وما الدرس الذي استخلصه منها؟. لن يبوح زين العابدين بن علي بذلك أبدًا.

في تونس، لم ينس أحدٌ منفي فرصوفيا. لقد عرف بورقيبة الابن، المدعو بـيبي، مستشار قصر قرطاج الخاص، قيمة قبضة بن علي خلال اضطرابات عـام [1978 م] النقابية. أما كمال لطّيف، المخلص، فكان يعمل سرًا ليعيد صديقه زين العابدين بن علي إلى وطنه الأم. هذا الرجل القصير الأحمر الشعر الحيوي الذي يعمل رسميًا (تاجر مواد بناء)، والذي يرفع الكلفة بحكم وظيفته تقـرّب في سبيل ذلك من وزير الأشغال العامة، المازري شقير، المنحدر من المنستير، مدينة بورقيبة التوتم[14]، لكي يدافع دفاعًا أفضل عن السفير الذي في بولونيا.

حـددت "ثـورة الخبز" التي بدأت في نهاية كانون الأول عام [1983 م] القطـيعة النهائية بين "الماهد الأكبر" والشعب التونسي، وكانت هذه فرصةً جديدةً أتيحت لبن علي الذي عرف دومًا كيف يستفيد من موجات القمع الكبيرة.

طرد بورقيبة وزير الداخلية، وبدأ الأميركيون والفرنسيون يبدون في غاية القلق على استقرار البلاد، وبدأ اسم بن علي ينتشر. ويقول الرئيس بورقيبة لفرانسوا غروسوفر، مستشار فرانسوا ميتران والصياد الماهر المعتاد على صيد الخنزير البري في غابات تونس، وهو يستقبله، مسرًا له بقصد طمأنته: «أعلم

فرانسوا الأول أن لدي الرجال المناسبين»[15]. وقبل بضعة أيامٍ، كان رئيس الدولة التونسية قد اجتمع بفرنون والترز (Vernon Walters)، مستشار رُنَلْد ريغـان الخـاص ورقم [2] سابقًا في وكالة الاستخبارات المركزية، وحدثه بـنفس الأسـلوب. حتى أن اسم بن علي كان قد ورد ذكره ذلك اليوم. وأخـيرًا، في [29 كانون الثاني 1984 م]، سمي الجنرال من جديدٍ على رأس الإدارة الوطنية للأمن الوطني.

ومنذ عام [1985 م]، رقي الجنرال إلى منصب كاتب [وزير، ز م] دولة، ثم بسرعةٍ كبيرةٍ وزيرًا مفوضًا، بينما أوكلت إدارة الدرك إلى أفضل أصدقائه آنـذاك، الحبيـب عمار. عسكريان، رفيقان يرقيان فوق ذلك إلى مناصب هامـة، الخطر واضحٌ. ويعترف اليوم رئيس الوزراء السابق محمد مزالي بأنه «لم يكـن حـذرًا»[16]. أتى الندم متأخرًا جدًا: لقد وضعت الترتيبات التي ستسمح بعد ثلاث سنواتٍ في [7] تشرين الثاني بالإطاحة برئيس الدولة.

6/1] التقرب من الإسلاميين

عـند ذلك، حاول مزالي، الذي كان على رأس الحكومة حتى تموز عام [1986 م]، أن يشجع نوعًا من الانفتاح السياسي تجاه الإسلاميين. ولم تكن تلك المرة الأولى التي يخطب ودهم فيها. في الواقع، لقد عبرت نظام بورقيبة عـلى الـدوام تياراتٌ متناقضةٌ. بعض المخلصين لرئيس الدولة، مثل محمد الصـياح، مؤرخ الحكم، والخلف المفترض، لم يكف عن مكافحة مظاهرات الأصولية الإسلامية. مثل بورقيبة الذي كان يستمتع بارتشاف عصير البرتقال في شـهر رمضـان، في ساحة القصبة بتونس العاصمة، وهو يحدج الجموع بعينيه الزرقاوين، مؤكدًا أن «الحرب المعلنة ضد التخلف هي حربٌ مقدسةٌ حقيقـيةٌ تعفي المسلم من الالتزام بالصوم». ولكن السلطة التونسية تستخدم الإسـلاميين في الوقت نفسه نيرانًا مضادةٍ في وجه المعارضة التقدمية. ومنذ عام [1969 م]، حينما كانت تجرى محاكماتٌ كبيرةٌ لليسار المتطرف، شجع

الـنظام خفيةً إنشاء (رابطة حفظ القرآن)، أول ظهورٍ للإسلامية في تونس. وأكثر من ذلك، طبعت أولى المجلات الأصولية ‹المعرفة› و‹المجتمع›، في مطابع (سـاجيب/ Sagep)، وهي مؤسسةٌ تعود إلى الحزب الاشتراكي الدستوري، حزب السلطة.

"الشـيخ" راشد الغنوشي، مؤسس حركة الاتجاه الإسلامي في أيار عام [1981 م]، يسـحر الجماهير التونسية بخطبٍ بسيطةٍ، وحتى بدائيةٍ: يقول في عظـته: «لقد جربنا كل شيءٍ، الرأسمالية والاشتراكية، ولكن ذلك لم يعط التونسيين خبزًا، إذن يجب أن نعود إلى جذورنا وإلى الإسلام».

في أيلـول عام [1979 م]، نظم الإسلاميون مظاهراتٍ ضخمةً في الحرم الجامعي للاحتفال ببداية القرن الخامس عشر الهجري.

وأعلـن الغنوشـي «إن الإسـلام سينتقل في هذا القرن من الدفاع إلى الهجـوم، وسيكون هذا قرن الدولة الإسلامية». هذه الأصولية أثارت أول موجة قمعٍ في عام [1981 م].

وبعـد خـروجهم من السجن، بعد ثلاث سنواتٍ، حاول المسؤولون الإسـلاميون الرئيسون أن يتآلفوا مع الحداثة الغربية. وبدأ قسمٌ من حركة الاتجـاه الإسـلامي بإدخال قواعد التعددية إلى الرابطة التونسية للدفاع عن حقـوق الإنسـان والاتحاد العام التونسي للشغل، النقابة التونسية الوحيدة، وهـذا أمرٌ نادرٌ في العالم العربي. وبالته وثقافته، رافق راشد الغنوشي مسيرة حركة الاتجاه الإسلامي نحو مزيدٍ من الشرعية، إلى درجة أن رئيس الوزراء محمد المزالي استقبله في [11 تشرين الثاني 1985 م].

واستفادت الحركة من انفتاح السلطة لبسط نفوذها. وتنامت الحلقات حول قواعد أعمدة المساجد حيث يندفع الأئمة في تحليلاتٍ سياسيةٍ، بحجة تفسير آيةٍ قرآنـيةٍ. وكـثرت النسـاء اللـواتي يرتدين الحجاب في المدارس، والمشافي، والمستوصفات. واصطدمت النقابة الإسلامية السرية بعنفٍ باليسار المتطرف.

وعـندما خرج زعيم حركة الاتجاه الإسلامي من السجن في آب[17] عام [1984 م]، تـابع دراسته الفقه في الجامعة، محاطًا دائمًا بسحابةٍ من الطلاب والمريدين. واستدعاه بن علي كاتب دولةٍ للأمن، بعد بضعة أشهرٍ، إلى وزارة الداخلـية: «كانـت تلك أول مرةٍ أدخل فيها من الباب الرئيس وليس من الأجـنحة حيث تحضر الشرطة الموقوفين»[18]. هكذا يروي اليوم الغنوشي قصـته بصوتٍ عذبٍ ورابط الجأش، كما هي عادةً أصوات الشيوخ الذين تعـلموا في الزيتونة، جامعة تونس الإسلامية[19]. في تلك الفترة كان محمد مـزالي ما يزال رئيسًا للوزراء: من غير الوارد لزين العابدين بن علي، المولع بالشرعية، أن يشتبك مع الزعيم الإسلامي على نحو صريحٍ.

- **سأل كاتب الدولة الغنوشي: «لماذا تذهب إلى الجامعة؟».**
- **أجـاب هـذا الأخـير: «أنا طالب دكتوراه في الفقه، أذهب لحضور دروسي».**

ويتابع بن علي: «هذا غير ممكن، إنه يزرع القلاقل، يجب أن تعمل شيئًا آخر».

- **«أنـا حـرٌ، الجامعة ليست جزءًا من المنطقة العسكرية في تونس حيث ترافب حرية الذهاب والإياب»، يحتج الغنوشي الذي يندفع في تفسيراتٍ واسعةٍ حول ضرورة شرعنة حركة الاتجاه الإسلامي، على نحو ينسى معه أن يشـرب القهـوة التي أمامه. فيلفت انتباهه بن علي مبادلاً الفناجين: «أنـت لا تشرب، حتمًا تخشى أن تتعرض للسم». فيرد الغنوشي، الذي يصر على شرب القهوة التي قدمت له: «ولكن لا أبدًا» . .**

وفي النهاية، يستمر الطالب الغنوشي في متابعة دروس كلية الفقه، ولكن من دون أن يدخل إلى الكلية المركزية. وهكذا تمت تسويةٌ أولى بين عملاقي السياسة التونسية القويين.

1/ 7] الانخراط في التعذيب

في تلك الفترة، كان العمل الوحيد الهام بنظر الجنرال بن علي، الذي كان يـزور قرطاج كل صباحٍ، هو اكتساب ثقة بورقيبة. هذا الأخير، المريض،

الهرم، الذي صدمه رشق موكبه بالحجارة في معقله بالساحل في أثناء (قلاقل الخـبز/ ثـورة الخبز) عام [1984 م]، يقلق من كل شيءٍ: من الاضطراب الإسـلامي، وانتفاضات النقابة الوحيدة، اتحاد العمال التونسي، وتزايد قوة الـرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان . . أقل خبرٍ سيءٍ يجعله بحالة غضـبٍ شـديدٍ نصـحه الأطباء بحزمٍ ألا يتعرض له. لحسن الحظ أن زين العابدين بن علي موجودٌ، الخادم الأمين، المغالي في التملق، المطمئن والمتزايد النفوذ.

وساد النظام تونس. من الآن فصاعدًا، على المارة أن ينتقلوا إلى الرصيف الآخر أمام وزارة الداخلية، أسفل جادة بورقيبة، شريان العاصمة الرئيس. ولدى أقـل حـركةٍ في حـرم الجامعة، تخرج المروحيات. في نيسان عام [1986 م]، أطلقـت الشـرطة الـنار على طالبٍ إسلاميٍ، عثمان بن محمود، كان قد هـرب. وأثارت وفاته اضطراباتٍ جديةً في كلية الآداب، التي أغلقت لمدة شـهرين. وعـلى الفـور اقترح وزير الداخلية وضع مركز شرطةٍ في كل جامعـةٍ، وكانت تلك سابقةً (نذير شؤمٍ) في تاريخ تونس المستقلة. شرطيٌ لكـل طالبٍ. وأسرّ رئيس الوزراء السابق مزالي: «قبل بن علي، كنا نعالج الحمـى الطلابية كهجمة روماتيزم، ويخرج منها بن علي في كل مرةٍ ببضعة قتلى»[20].

لم يمنع ذلك من تسمية بن علي في [28 نيسان 1986 م] وزيرًا للداخلية والعـبادات، الملحقة بحقيبته كما في فرنسا. من الآن فصاعدًا أصبح بورقيبة يشعر بالموجة الإسلامية كخطرٍ رئيس. لقد صرح رئيس الدولة، «لا أريد أن أموت قبل اجتثاث "الملتحين" ومدن الصفيح».

في الحقـيقة أن ضـغط حركة الاتجاه الإسلامي يشتد. خلال الصيف، ألقيـت الـتهديدات بتشـويه الأئمـة المفرطين في الطاعة، وتدرب بعض "الملتحين" على فنون القتال. في تلك الفترة كان بن علي وزير الداخلية يقابل دبلوماسيين أجانب ويريهم قوائم الإسلاميين على حاسوبه الشخصي. كان يفتخر: «سأعتقل هؤلاء ذات يومٍ».

كـان زعيم حركة الاتجاه الإسلامي، الغنوشي، ملاحقًا على نحو مستمر إلى درجة أنه اختبأ اختباءً نصف سري، على بعد بضعة مئاتٍ من الأمتار من بيته في ضواحي تونس، لينهي كتابًا عن الحريات العامة كان مهتمًا به.

في وزارة الداخلـية، كان بن علي قد ألف الفرق التي ستشكل فيما بعد قلب جهاز القمع التابع للنظام. استند الجنرال البارع كثيرًا على رجالٍ مثل محمـد علي القنزوعي، المنحدر من غرب البلاد، الإقليم الذي أهمله بورقيبة. (مجـيء بن علي إلى السلطة، فإن ال[08]، كما كان الناس يلقبونه بسبب رمـز منطقـتهم الهـاتفي، ثأروا لنفسهم من جماعة الساحل، الذين كانوا أصحاب امتيازاتٍ على نحو منتظم منذ الاستقلال. وهكذا غدت للقنزوعي اليوم اليد العليا في مناهضة الأصوليين: غدا ذراع القصرِ المسلحةَ في موضوع القمع).

ورجـلٌ آخـر من أتباع بن علي، محمد الناصر هو رئيس مفرزةٍ مضادةٍ للإسلاميين تحمل اسم الإرشاد، وهو اسم ذو رنةٍ دينيةٍ ويعني في نفس الوقت التوجـيه والحكمـة. القلـة القليلة من المساجين تصمد أمام هذا الشرطي المرعب، الذكي، السريع، والقادر على تفننٍ كبيرٍ في التعذيب الذي يشرف عليه. ويروي اليوم المعارض خميس الشماري[21]: «كان حتى يرغم المساجين البؤسـاء عـلى لعق العصا التي كان القائمون بالتعذيب قد أدخلوها لهم في الشرج».

مـازال الرئيس بن علي يضع محمد الناصر موضع تقديرٍ رفيعٍ كما يبدو، وقد قلده وسامًا في تشرين الثاني عام [1992 م] بحضور، يا للسخرية، نشطاء في حقوق الإنسان أتوا إلى قرطاج للتحضير لمؤتمرٍ عالمي. غدًا، من الممكن أن يقـدم في فرنسا مناضلون عذبوا في السجون التونسية شكاوى ضد هؤلاء الرجال. هذه على الأقل مخاوف بدأت تنتشر على نحو جدي بين التونسيين القائمين على التعذيب، منذ أن أوقف في باريس خلال صيف عام [1999 م] عسكريٌ موريتانيٌ اتهمه سجناءٌ سابقون بتعذيبهم.

1/ 8] رجل القبضة القوية

نادرًا جدًا ما يظهر بن علي، وهو متحفظٌ، متصنعٌ، ومنظم. وهو يقول: «أنـا أصغي، وأفكر، ثم أتصرف، ولكني لا أحب الكلام، تعلمت ذلك في الولايـات المـتحدة». وقد استفاد من هذه السنوات لينسج شبكته. خلال المؤتمر الثاني عشر لحزب السلطة في حزيران عام [1986 م]، دخل مباشرةً إلى المكتـب السياسي. "مدير" الحزب، أي المسؤول الرئيس فيه، يدعى الهادي البكوش، رئيس وزراءه المقبل غداة [7] تشرين الثاني.

وعـلى نحـو خاصٍ، يتقرب الوزير البارع من سعيدة ساسي، ابنة أخ بورقيـبة، وهـي امرأةٌ بلا جلالٍ ولا جمالٍ، تدّعي بأنا، منذ إزاحة وسيلة، ترعى الرئيس «كما لو كان طفلها». ولا يستطيع أحدٌ أن يصل إلى الزعيم الهرم من دون أن يمر عبر تلك التي كان التونسيون يلقبونا بالضبعة، أو أيضًا (شـلاكة) (أي الشـحاطة- المداس). ألقابٌ كثيرةٌ بقدر ما كره الشعب بورقيبة في ناية فترة حكمه. وحتى في الحالات القليلة التي كان رئيس الدولة يقتلع فيها من قرطاج بسيارته المرسيدس في زيارةٍ سريعةٍ إلى ضواحي تونس العاصـمة كـان المرء يلاحظ أن شخصين كانا يرافقانه: ابنة أخيه سعيدة، ووزير الداخلية.

كانـت تلك هي الفترة التي التقى فيها هذا الأخير بليلى الطرابلسي، التي أصبحت فيما بعد زوجه الثانية. كان الجنرال الوزير يأتي إلى باريس متخفيًا غالـبًا، حيـث كانـت له زياراته للإليزيه ولأجهزة المخابرات. وكمحبٍ للحـياة، ارتـاد بـن علي المطاعم الحقيرة لليهود التونسيين ونزل في شقق الأجهزة التونسية.

وتسـارعت الأحـداث خـلال ربيع عام [1987 م]، ونشأ صراعٌ بين الإسـلاميين والنظام. وبدأت حركة الاتجاه الإسلامي تسيطر على ضواحي تونس العاصمة. وفي [9 آذار 1987 م]، اعتقل الغنوشي وأتي به إلى جناحٍ في وزارة الداخلية، ولم يعد واردًا هذه المرة أن يحتسي القهوة مع بن علي كما

حدث قبل عامين. بقي رئيس حركة الاتجاه الإسلامي سجينًا حتى شهر آب في زنزانةٍ بلا نوافذ، ذات بابٍ مصفحٍ. كانت الأوامر حاسمةً: لن يمس رجال شرطة الداخلية الزعيم الإسلامي أبدًا. فالجنرال بن علي لا يريد أن يهين المستقبل، إنه يفضل أن يبقي حدوتين في النار[22]. وبالمقابل، فإن مناضلين آخرين من حركة الاتجاه الإسلامي عوملوا على نحو سيءٍ في الزنزانات المحيطة بزعيم الإسلاميين. كان الغنوشي يسمع صراخ المعذبين ليل نار.

وعلى نحو موازٍ، حافظ وزير الداخلية على صلاتٍ بقسمٍ من المعارضة العلمانية. دالي جازي، الأمين العام لالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، يلتقي بانتظام بكمال لطّيف، خادم بن علي المخلص، الذي يجاور بيته في المرسى بيت بن علي. ستكون لأستاذ الحقوق هذا حياةٌ مهنيةٌ وزاريةٌ رائعةٌ بعد "تغيير [7] تشرين الثاني".

لم يبق إسلاميو حركة الاتجاه الإسلامي مكتوفي الأيدي. فالزعيم الجديد للحركة، صالح كركر، وهو رجلٌ صغير القد مكتنزٌ يخفي حسًا مخيفًا للتنظيم تحت هيئة شخصٍ رغيد العيش، آثر العمل في الخفاء. لقد فاز الخط المتشدد على نحو حاسم، وفي [23 نيسان 1987 م]، جمعت مظاهرةٌ كبيرةٌ في تونس العاصمة بضعة آلافٍ من الإسلاميين في الشارع، ويقول صالح كركر: «في اليوم التالي، وجهت إلى الإسلاميين الموقوفين تم التآمر ضد الدولة، لم يعد النظام راغبًا في سماع أي شيءٍ»[23].

في [5 أيار 1987 م]، سمى بورقيبة الذي أعمته رغبته في أن يطمئن بأي ثمنٍ، بن علي وزير دولةٍ. في تلك الفترة كان الجنرال يتردد بشكلٍ مواظبٍ على رئيس الاستشعار في وكالة الاستخبارات المركزية في تونس؛ ويرفض كل اتصال بمحاوره المعتاد، الملحق العسكري في سفارة فرنسا. وتبدي وزارة الخارجية الفرنسية قلقها من «الاختلاط السيء» للرئيس المقبل مع الأجهزة الأميركية[24]. في أيار عام [1987 م]، قدم الجنرال فرنون والترز، الرجل الثاني سابقًا في وكالة الاستخبارات المركزية، وبعد جولةٍ في شمالي إفريقية،

تقريرًا سريًا يعد فيه بن علي رجلاً قادرًا على إقامة «جمهوريةٍ ثانيةٍ». ويحدد بـأن على هذه الأخيرة «أن تميل إلى أن توفق في كنفها بين مختلف الفصائل الـتابعة للغرب الموجودة في تونس». ويوصي هذا التقرير بإصدار عفوٍ عامٍ، والاعتراف بأحزاب المعارضة وعودة السياسيين المنفيين. ويوافق مجلس الأمن القومي الأميركي من جهته على هذا العسكري الموالي للغرب[25]. صحيحٌ أنه قبل ذلك بقليلٍ كانت بعثةٌ من الكونجرس الأمريكي قد رأت في الجنرال بن علي مرشحًا جديًا للخلافة.

من الآن غدت الطريق مفتوحةً. في مقابلةٍ أجراها بكثيرٍ من قلة الحذر مع صحيفة ‹ليبراسيون/ Libération› خلال صيف عام [1987 م]، والتي لم تنشر في نايـة الأمـر، يصرح بن علي: «إن القوى العقلية لرئيس الدولة محدودةٌ للغايـة: فالذاكرة تخونه على نحو كبيرٍ، وتنتابه نوبات غضبٍ مفاجئةٌ ولديه استيعاب طفلٍ».

بقيت إزاحة الأسد العجوز، الذي تحميه مرافقةٌ مؤلفةٌ من أنصارٍ مقيمين في قصـر قـرطاج. وطالـب بورقيبة بثلاثين حكمًا بالقتل في المحاكمة التي أقيمت في [1] آب على تسعين قائدًا إسلاميًا متهمين بجنحٍ متعددةٍ: التواطؤ مـع دولـةٍ أجنبيةٍ، محاولة قلب النظام، الدعوة إلى العصيان، وإهانة رئيس الجمهوريـة. ونقل راشد الغنوشي من وزارة الداخلية إلى زنزانةٍ أخرى في سجن تونس المركزي، وكان يحرسه ليل نار أربعة رجال شرطةٍ مسلحين.

وتـزايد الضـغط. خلال الصيف، انفجرت قنابل محلية الصنع في أربعة فـنادقٍ في منطقة المنستير، مسقط رأس رئيس الدولة. وكان أنصار حركة الاتجـاه الإسلامي في الجيش يعدون لانقلابٍ، حددوا موعده في [8] تشرين الثاني القادم، وكان ذلك سببًا آخر للقلق. واتخذ هذا القرار المكتب السياسي لـلحركة الإسلامية، مع معارضة نصف أعضائه تقريبًا. بدا وكأن ذكر هذا المشروع بقي لفترةٍ طويلةٍ أداة دعايةٍ ليسوغ بن علي استيلاءه على السلطة. كـان الخطر حقيقيًا. ويشرح اليوم صالح كركر: «لم يكن لدينا مخرجٌ آخر،

كـان الـنظام قد أعلن الحرب علينا»[26]. عندها ترك كركر تونس بفضل مساعدات أصدقاء، مرتديًا بزة عقيدٍ وفي مقصورة سفينةٍ من الدرجة الأولى. كـان هدفـه الحصول على موافقة الإخوان المسلمين المصريين والسوريين وبعض الأوساط الجزائرية من أجل الانقلاب.

هل أحست الشرطة التونسية بذه التهديدات؟. هل سرّع الخطر الأصولي مشـاريع بن علي؟. كثير من الأسئلة التي ما تزال الإجابة عليها اليوم صعبةً جـدًا. ويقـول كركر: «سيخبرنا التاريخ بالحقيقة». ولكن على عكس ما سـتقوله الدعايـة الرسمية فيما بعد، يشارك وزير الداخلية، زين بن علي، بورقيـبة في تشـدده تجاه "الملتحين". كانت القصة الاحتفاظ بثقة "الماهد الأكبر".

قبل بدء المحاكمة ببضعة أيامٍ، حصل اجتماعٌ في المكتب السياسي للحزب الحـاكم، الحزب الاشتراكي الدستوري. اقترح البعض اللجوء إلى العدالة، فثار بن علي: «هناك إثباتاتٌ على أنهم مجرمون، يجب إعدامهم». وفي [26] أيلول، قضت المحكمة الأمنية بثلاثة أصواتٍ ضد اثنين بالحكم بالإعدام على الغنوشي. كان المطلوب أربعة أصواتٍ ليصبح الحكم قابلاً للتنفيذ. وبالمقابل، حكم على صالح كركر غيابيًا بالقتل.

غـداة الحكم، استشاط بورقيبة غضبًا، بورقيبة العجوز الخرف، حبيس قصره، شاعرًا بالسلطة تتسرب من بين أصابعه، وكأن بطل الاستقلال كان يـرفض شـبح نايته. وفي [2 تشرين الأول 1987 م]، عين بن علي رئيسًا للوزراء. هاهو بنظره رجلٌ ذو قبضةٍ قويةٍ لا تلين. بعد شهرٍ، سيفوز الجنرال بالضربة القاضية.

2] نسيم الحرية

كـالملك لير، لم يعد بورقيبة سوى خيال نفسه. وفي انتفاضةٍ أخيرةٍ شك "العجـوز" بذا الجنرال بن علي، الذي رقاه للتو، في ألا يكون محبًا للشرعية كما يدعي. بعد ظهر يوم الجمعة [6] تشرين الثاني [1987 م]، أسرّ الرئيس بورقيـبة لابنة أخيه سعيدة بأنه قرر أن يغير رئيس الوزراء وأن يسمي محمد الصـياح[1] المخلص له. كان وزير الإعلام عبد الوهاب عبد الله حاضرًا في المكتـب الرئاسي، وقد أتى كعادته بعد الظهر ليقرأ الصحف لرئيس الدولة العاجـز تمامًا. وكانت مسيرة الوزير الشاب المولود في المنستير كلها في ظل بورقيـبة. هـل كان هو الذي فضح حاميه ذلك اليوم، قبل أن يصبح أحد الرجال الأقوياء في النظام الجديد؟، أو هل كانت ابنة الأخ، سعيدة ساسي، المقربة جدًا من الجنرال بن علي، هي التي باحت بذلك؟. الحقيقة الوحيدة أن كلمات بورقيبة نقلت لهذا الأخير.

2/ 1] انقلابٌ شرعيٌ

عـندما علم المتآمرون بالأمر، قرروا التعجيل بالتنفيذ وتسريع الأحداث. غير واردٍ أن يتدخل الجيش بنفسه وأن تبدو الإطاحة ببورقيبة انقلاًبا. وبالتالي قامـت مصـفحات الدرك الزرقاء بالسيطرة على مقر الحكومة، والحزب، والتلفزيون. وقام رئيس الدرك الوطني المكلف بحماية بورقيبة، رفيق دورة بن علي، الحبيب عمار، بمحاصرة قصر قرطاج الذي قطعت خطوطه الهاتفية مع الخـارج، بحجـة تدبيرٍ إسلاميٍ وشيك الحدوث. بعد ذلك اتصل الحبيب بصديقه زين: «كل شيءٍ في مكانه، تانيّ، سيدي الرئيس».

استدعي وزير الدفاع صلاح الدين بالي، إلى وزارة الداخلية، واطلع على الأمـر وكُلف بإعلام رؤساء أركان الجيش. وفي الفجر، جمع بن علي كل الجنرالات العاملين وقادهم أمين سره المخلص (العربي عيسى)، وهو موظف أمنٍ سابقٌ، إلى مكتب الجنرال. كانت التعليمات المعطاة للحرس بسيطةً. دقة جـرسٍ، ويجلـب المسـتخدم القهوة، دقتان، ويعتقل الزائر. وحده الجنرال بوزغرو، رئيس أركان القوى الجوية وحفيد أخ بورقيبة، عبر عن معارضته: وتم اعتقاله . .

تمت إقالة بورقيبة حسب النظم الدستورية[2] وكان "المانع المطلق" الذي يذكره الدستور، قد ثبت بحضور النائب العام الهاشمي الزمال. أتى هذا الأخير متشحًا ببرنسٍ بسيطٍ، وما زال النوم عالقًا بأجفانه. واستدعي سبعة أطباء في وسط الليل، اثنان منهما عسكريان، ليس إلى جوار المريض ولكن إلى وزارة الداخلـية كذلك. يوجد بينهم طبيب الرئيس الحالي، محمد قديش، أخصائي الطـب العام والأمراض القلبية. أنذر بن علي ممثلي كلية الطب بوضع تقريرٍ طـبي عـن عـدم قدرة الرئيس، واحتج أحد الأطباء: «لم أر بورقيبة منذ سنتين»، فرد الجنرال صارمًا: «هذا لا يهم، وقع».

تـناول الأطباء أقلامهم ليخطوا الشهادة الحقيقية-المزيفة: «نحن الموقعين أدنـاه، نشهد أن النائب العام للجمهورية استدعانا لنعطي تقريرًا طبًيا مجازًا

عن التطور الحالي للوضع الصحي الجسدي والعقلي لفخامة رئيس الجمهورية الحبيـب بورقيـبة. وبعد التشاور والتقويم، نؤكد أن حالته الصحية لم تعد تسـمح له بممارسة المهام الملقاة على عاتقه». وأرغم الأطباء المساكين على العـودة إلى بيوتم مسرعين، ولفت أكثرهم حصافةً نظر زملائه «إذا أخفق الانقلاب، سيكون مصيرنا المقصلة»، عندئذٍ أغمي على أحدهم. تلك كانت الأجواء.

في أثناء الليل، أحضر الهادي البكوش، رئيس وزراء بن علي المقبل الذي كـان مثلاً لتونس في الجزائر، السفير الجزائري، مسعود آية شعلان، ليطلعه عـلى الأمر حيث كان الجزائريون أول من أبلغ رسميًا بعزل بورقيبة. في فجر [7] تشـرين الثاني، اتصل وزير الخارجية الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي هاتفـيًا بجاك شيراك الذي كان رئيسًا للوزراء، فنصحه قائلاً: «لقد تم الأمر فدعه كما هو».

في الواقـع، كانت الجزائر تعلم منذ شهرين. منذ أيلول عام [1987 م]، أراد الأمـن العسكري الجزائري أن يعرف المزيد عن الاضطرابات الإسلامية لـدى جارته تونس، فأرسل عملاءً سريين إلى قفصة وتونس وسوسة حيث علموا بالانقلاب الذي يدبر.

في ليل [6 إلى 7] تشرين الثاني، حصل رجلٌ سياسيٌ فرنسيٌ على امتياز الاطلاع على الأمر هو ليونيل جوسبان (Lionel Jospin)، الذي كان يعرف جيدًا الهادي البكوش، الذي بقي طويلاً المسؤول الأول في الحزب الاشتراكي الدستوري، وهي حركةٌ مشاركةٌ في (الاشتراكية العالمية/ الأممية الثانية). كان على البكوش أن يترأس (مجلس الثورة) المقرر، وهو السياسي الحقيقي الوحيد في المؤامرة وأحد قلائل المجموعة الجديدة الذي يملك صلاتٍ عالميةٍ.

غير أن بن علي غير رأيه، عشية [7] تشرين الثاني: «يجب العمل بسرعةٍ، سـأتولى القيادة، ولن تصبح رئيس الدولة إلا فيما بعد». وبعد اثنتي عشرة سنةً ما زال البائس البكوش ينتظر.

استغرب بورقيبة الذي أوقظ في الرابعة صباحًا الهيجان الذي يسود قصر قـرطاج. ذهبت ابنة أخيه تستطلع، فشرح لها المسؤولون عن الحرس الوطني أنا «محاولة انقلابٍ للإسلاميين». بعد ساعتين، ككل صباحٍ، استمع رئيس الدولة إلى نشرة أخبار السادسة صباحًا في الإذاعة. غير أن راديو تونس افتتح الإرسال بالنشيد الوطني وبضع آياتٍ قرآنيةٍ. ذلك اليوم لم يُغرَق التونسيون بأناشـيد دينية تشيد بعظمة "الماهد الأكبر". وعندما أُعلِن عن خطاب بن عـلي على الأثير، قال بورقيبة، بمنتهى الهدوء، لابنة أخيه: «إن صديقك هو الذي قام بالانقلاب».

2/2] صدمةٌ كهربائيةٌ

كتـب الهادي البكوش أول خطابٍ رئاسيٍ للعهد الجديد، وكان خطابًا متيـنًا حذرًا. بعد أن قدم زين بن علي احترامه لسابقه ولتضحياته الكبيرة، أعلـن أن بورقيـبة أصـبح بحالة عجزٍ مطلقٍ عن الاضطلاع بأعباء رئيس الجمهورية، مؤكدًا ذلك بتقريرٍ طبيٍ. وتابع بن علي: «نحن نأخذ على عاتقنا بعون الله تعالى، رئاسة الجمهورية والقيادة العليا للقوات المسلحة»، وأعلن، بصوتٍ رزينٍ: «يستحق شعبنا حياةً سياسيةً متطورةً، قائمةً فعلاً على تعدد الأحزاب وتعددية المنظمات الجماهيرية». وأيضًا: «إن الفترة التي نعيشها لم تعد تحتمل رئاسةً مدى الحياة ولا خلافةً آليةً تقصي الشعب». اندفع الزعيم الجديـد بحيويةٍ في عرض الإصلاحات المقرر إجراؤها: إقامة دولة القانون، النضال ضد الفساد، وإعطاء الحريات العامة وتقوية «التضامن الإسلامي والعربي والإفـريقي والمتوسطي». كان بورقيبة يعطي الأولوية "للتقدم"، بينما وضع خَلَفُهُ "الديموقراطية" في الموضع الأول.

ميثاقٌ حقيقيٌ للجمهورية الثانية الوليدة، اختتم بآيةٍ قرآنيةٍ، وكان له وقع الصدمة الكهربائية. هبت ريح الحرية على تونس، وسادت الغبطة الشوارع التي بدأ الجمهور يجتاحها، وسُمِعَت بضع هتافاتٍ «يعيش بن علي».

فاجأ الانقلاب الجميع. صباح [7] تشرين الثاني، كانت الصحيفة الرسمية ‹لا برس/ La presse› قد نشرت افتتاحيةً تمجد بورقيبة. خرجت طبعةٌ خاصةٌ بعـد الظهـر، بنص آخر، يمجد زين المنقذ: «وجهًا لوجهٍ مع قدره، عرف السيد بن علي أن يصحح عجلة القيادة وينقذ البلاد من الجنوح». كان مدير الصحيفة آنذاك، صلاح الدين المعاوي، وهو رجلٌ أنيقٌ ذو شاربٍ رقيقٍ، هو الـيوم وزيـر السـياحة الراسـخ. وقد أطلق عليه الناس لقب (السيد ذو الطبعتين).

منذ ظهيرة [7] تشرين الثاني، اتصل رئيس الوزراء الجديد الهادي البكوش هاتفـيًا بـأحمد المستيري، مؤسس حركة المعارضة العلمانية الرئيسة، حركة الديموقراطـيين الاشتراكيين، الذي جمع أعضاء مكتبه السياسي الأحد عشر لإعداد بيانٍ. صرح بقوش: «أول اتصال رسمي لبن علي كان بك، على أي حال سأعطيك إياه، لقد خرج من الحمام». استغرب المستيري. وأكد له بن عـلي: «وأنـا أكتب الإعلان، كانت تجول بخاطري أقوالكم حول ضرورة الخـروج مـن نظـامٍ ذي صـبغةٍ واحدةٍ». وبالطبع، لم يكن بيان حركة الديموقراطيين الاجتماعيين معارضًا للانقلاب.

في أخبار الصباح، لم يدرج اسم حامد قروي في بيان الحكومة الجديدة، "مديـر" الحزب الاشتراكي الدستوري الذي كان برتبة وزيرٍ بلا حقيبةٍ في أثناء حكم بورقيبة. مع ذلك، منذ مساء [7] تشرين الثاني، استعاد المسؤول الأول في الحزب الاشتراكي الدستوري مرتبته البروتوكولية، ولم يلحظ أحدٌ عمـليًا هذا التغيير الطفيف؛ لكن الدرس كان واضحًا: خرج حزب السلطة من [7] تشرين الثاني بلا خدوشٍ تقريبًا. وسيسترجع مجموع امتيازاته.

التعددية الآن مطلوبةٌ والديموقراطية هي الأفق الرسمي الوحيد للمجموعة الجديـدة في السـلطة. منذ [9] تشرين الثاني، أصبح الزعيم التاريخي لنقابة الاتحـاد العام التونسي للشغل، الحبيب عاشور، حر الحركة. وأكد له زين العابدين بن علي خلال استقباله إياه في قصر قرطاج: «سيكون باستطاعتك

الترشـح لانتخابات الناشطين في المؤتمر المقبل عام [1989 م]». انمر على تونـس شـلالٌ مـن الإجراءات الليبرالية بعد أسبوعين فقط من الإطاحة "بالـعاهد الأكـبر"، عـدل النواب نظام التوقيف، الذي حدد بأربعة أيامٍ. وابتهجت الطبقة الوسطى التونسية التي تعيش بالعقلية الفرنسية، لأنا تعيش أخيرًا في دولة القانون. صرح بكل فخرٍ أحد مدراء شركة الطيران التونسية كـان يسافر كثيرًا إلى باريس: «منذ أول ساعة اعتقالٍ تستطيعون أن تطلبوا طبيـبًا، هذا ما لا تجدونه حتى في فرنسا»[3]. ألغيت محكمة أمن الدولة، التي حكمـت على الإسلاميين خلال الصيف المنصرم، وحدد الاعتقال المؤقت بأربعـة أشـهرٍ وألغـي التعذيب رسميًا وسمح بوجود فرعٍ ل(منظمة العفو الدولية) في تونس.

كـان كـل يـومٍ تقريبًا يحمل تغييرًا: حلت نشرة الأحوال الجوية محل توجـيهات الرئيس بورقيبة اليومية في التلفزيون. وألغيت عطلة الخمسة أيامٍ السـنوية الـتي تمجد "العاهد الأكبر". كانت تلك مفاجأة ما بعد بورقيبة: «شـرطيٌ فـائقٌ»، عسـكري التأهيل، استولى على السلطة ويمارس دور الديموقراطي. وبالأمل الكبير الذي أثارته (ثورة الياسمين)[4] هذه فقد تركت عديديـن بحالـة صدمةٍ. عبّر عن ذلك في تلك الفترة محمد كـوكة، مدير المسرح في تونس: «بعد كل سنوات الصمت هذه، من الصعب أن نعتاد من جديـدٍ عـلى الكـلام»[5]. وكان مشهدًا لا سابق له، في شريان العاصمة الرئـيس، أن يـتفرج المـارة عـلى رسومٍ ساخرةٍ في صحيفةٍ معروضةٍ في الواجهـات تمـثل مسؤولي النظام القديم بشكل راقصات بطنٍ. قال طبيبٌ نفسيٌ: «انتقلت تونس من عتهٍ حزينٍ إلى هذيانٍ مرحٍ»[6].

الصـحافة الفرنسـية استقبلت "تغيير [7] تشرين الثاني" بحماسٍ. وعلى إيقـاع جـان دانيـيل الخـبير بالشؤون التونسية، الذي كتب في ‹نوفيل اوبسـرفاتور›: «عـام [1956 م]، أدهـش التونسيون العالم بحكمتهم أثناء الـتحرر. وفي تشرين الثاني عام [1987 م]، أثاروا الإعجاب بالهدوء الذي أقالوا به مستبدًا خرافيًا وباشروا بالعودة نحو الديمقراطية».

وصـفقت الـدول الغربـية للتغيير المحدث، وأكد أحد الديبلوماسيين الأجانب: «هذا البلد ذو تقاليد لاتينيةٍ، علمانيةٍ، وتأثير الدين في خطابه أقل بكثيرٍ من نظيره في مصر على سبيل المثال»[7].

3/2] دفتر شكاوى كبيرٌ . .

بعد أن أهمل بورقيبة تونس الداخل ثلاثين سنةً، أملت كذلك في ثورة [7] تشـرين الـثاني. منذ الاستقلال، وجهت الاعتمادات على نحو منتظمٍ نحو مـنطقة السـاحل التي أتى منها "الماهد الأكبر". وتُرِك الجنوب لحصياته، وحُكِـم علـيه بأن يحلم بليبيا، الوحيدة التي تؤمن فرص عملٍ حتى انقطاع العلاقات الدبلوماسية عام [1984 م]. غير أن «إعادة توازن المناطق» هو من الآن فصاعدًا على لائحة الأولويات، وأعيد فتح الحدود مع ليبيا.

عـلى تخـوم الصحراء، استعادت قفصة المتمردة آمالها[8]. كانت شركة مـناجم الفوسـفات، مصدر الرزق الوحيد في المدينة، قد سرحت في العام المنصـرم ثلاثـة آلافٍ من عمال المناجم. في الشتاء، تجمع العائلات البدوية الزيـتون لقاء بضعة دنانيرٍ في اليوم، أي حوالي عشرين فرنكًا. سارع الناس إلى مكتب مراسل صحيفة ‹ليزانونس/ Les Annonces›. آراءٌ حرةٌ، قصائد، رسـائل مفـتوحةٌ: كل هذا القدر من فصول دفترِ الشكاوى الكبير هذا، أرسلته تونس الداخل إلى قرطاج. طالبةٌ في الثانوية أتت بعد المدرسة تكتب عـلى صفحةٍ انتزعتها من دفترها «صرخة الجنوب العميقة»: «نحن نتعذب مـنذ ثلاثـين سنةً، كالعبيد، ضقنا ذرعًا بأهل المنستير». نجارٌ وعاملٌ لحامٍ إسلاميان، شملهما العفو للتو بعد أن حُكِما خلال فترة حكم بورقيبة، يأملان في أن يجـد "رئيسـهما" لهما عملاً من جديد: «ننتظر منه كل شيءٍ». لا ملجأ، ولا حل جاهزٌ. ما يزال الناس يحذرون أفراد الحزب المحليين. «هياكل وحطـامٌ . .» والأزمـة الاقتصادية؟. يقول الفقراء: «الأزمة، كان وزراء بورقيـبة هم الذين يسرقون، الفساد»، وكأنما لم يكن بن علي أبدًا وزيرًا في النظام السابق.

نفـس الانـتظار، ونفس الفقر في شمال غربي البلاد، على تخوم الجزائر. الطـريق الوحيدة على طول الحدود تؤدي إلى هذه المدرسة الواقعة في آخر الدنيا، من دون ماءٍ ولا كهرباءٍ، حيث يصبح الأفضل مهربًا. تم تعبيد الطرق هناك، منذ ثلاثين سنةً، عندما ذكروا أمام بورقيبة المصاب باختفاء الصوت، وجـود نبع مياهٍ معدنيةٍ ذي فوائد عظيمةٍ للصوت. منذئذٍ، أهملت المنطقة، وألغيـت وظائف عمال السكك الحديدية، وأهملت الطريق، وهجرت. وفي غابـة (عين دراهم) الكبيرة التي تشرف على الشواطئ التونسية عند طبرقة، تكاثرت الخنازير البرية. ما أسعد الصيادين كثيرًا.

غير أن أعمال الحفر والتسوية استؤنفت في الأسابيع التي تلت [7] تشرين الـثاني، وأعـيد تفعـيل العلاقات مع الجزائر. عاد الأمل إلى منطقة طبرقة. ويشـرح مدير مدرسةٍ: «كان الوزير هنا منذ عامين، بينت له انعدام الماء، والقاعـات الأربعـة لثمانية صفوفٍ، والوجبات التي ينبغي تقديمها ببضعة قروشٍ لكل طفلٍ. ولم يأت شيءٌ بعد ذلك. من الآن فصاعدًا ستتغير الأمور ربما. مع بورقيبة، كان هناك [0%] من التغيير، مع بن علي سيكون هناك ربما [2% أو 3%] مـن التغيير . .». الأنظار ستلتفت من الآن فصاعدًا إلى قصر قرطاج.

2/ 4] ملاطفة المعارضة . .

راقـب اليسـار الفرنسي، مدهوشًا ومسرورًا، الجنرال- الرئيس يتخذ إصـلاحاتٍ كان اليسار يطالب با منذ زمنٍ بعيدٍ. حتى أن بعض الناشطين انضـموا إلى الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي أصبح اسمه حسب الاتجاه السائد (التجمع الدستوري الديموقراطي)[9]. وآخرون، على العكس، يأملون في أن يتخـلى رئـيس الدولة الجديد عن الحزب الذي ظل في السلطة منذ الاسـتقلال وأن يدعمهم في محاولتهم إنشاء حزبٍ كبيرٍ للرئيس. عندئذٍ أقر سـيرج عدة (Serge Adda)، أحد نواب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن

حقوق الإنسان التي ظهرت منذ إنشائها عام [1977 م] كمختبرٍ للديموقراطية التونسـية[10]،: «لقد سبقنا بن علي». كان سيرج عدة، اليهودي الشيوعي ذو الميـل إلى الـتجديد، طـرفًا في معارك عديدةٍ من أجل الحرية في عهد بورقيبة.

ومـثل سـيرج عـدة، مـنذر رويسي، سليل عائلةٍ عريقةٍ من الزعماء الوطنيين، يمثل هو أيضًا هذا اليسار التونسي المغرم بن علي. أدى دورًا كبيرًا في تجميع المثقفين التقدميين حول السلطة الجديدة. هذا المدرس، الذي عرف بن علي في المغرب، كان في عهد بورقيبة نقابيًا مرموقًا في الجامعة. غير أنه، قبل الانقلاب بستة أشهرٍ، كان يراهن على فرص بن علي. إضافة إلى أنه مقربٌ جـدًا لصهر الرئيس المقبل، سليم شيبوب. مثيرًا للشغب بأفكارٍ ذات تأثيرٍ، ألح رويسـي على الزعماء الرئيسين لليسار المثقف التونسي كي ينضموا إلى رئـيس الدولة الجديد، ونجح في ذلك. وخلال عامين، اتجه نحو قرطاج قرابة ألـفٍ من أساتذة الجامعة والكتاب والمثقفين. كان الرئيس الجديد يستشير، ويصـغي باهتمامٍ، ويخربش على بطاقاتٍ من ورق البريستول الصقيل: كان بن علي، رجل الاستخبارات قبل كل شيءٍ، يشير على نحو متكرر: «أترون، أخذت رؤوس أقلامٍ هامةً». حتى أن المنصر الرويسي اتصل بأساتذة جامعة مـرموقين في الخارج، منهم ريمي ليفو (Rémi Leveau)، وهو أستاذ فرنسيٌ عمـل بين عامي [1958 و1960 م] لدى المقربين من الحسن الثاني. وشرح رويسي: «رأيت الرئيس، إنه حاسم، لقد ساهمت في إنشاء نظام أحزابٍ في المغـرب، يجب أن تساعدنا على أن نفعل الشيء ذاته عندنا». وبالفعل فقد سـاعد ليفو النظام المغربي في نشر جرعةٍ معينةٍ من التعددية الحزبية وتنظيم انتخابات ما بعد الاستقلال. حتى شرع مستشارو الملك بقراءة مؤلفات دي توكفـيل، كما يروي اليوم أستاذ الجامعة[11]، واهتموا بالاقتراع المحافظ في فرنسا عام [1848 م]. والنظام التونسي لا يطلب أكثر من ذلك.

في تلـك الفـترة كان السؤال الذي يطرحه مستشارو بن علي بسيطًا ومـتكررًا: كـيف يستطيع النظام أن يدمج قسمًا من الإسلاميين في اللعبة

السياسية، من دون المخاطرة بتطورٍ حسب النموذج الإيراني؟. ما هو الموقع الذي نعطيه للتيار الأصولي من دون تديد الحريات؟. في الوقت الراهن، من حسنات النظام أنه يطرح على نفسه الأسئلة الجيدة.

والـتقى ريمي ليفو رئيس الدولة في قصر قرطاج، ونصح بن علي: «قم بانتخاباتٍ تعدديةٍ، أنت ذو شعبيةٍ، وستنتخب من دون أدنى صعوبةٍ». بعد شـرعية بورقيبة التاريخية، كانت لدى الجنرال فرصة أن يختلق لنفسه شكلاً ديموقراطـيًا. لـيفو كتب رؤوس أقلامٍ لمكتب بن علي حول نمط الاقتراع المطلـوب: قوائـم أغلبيةٍ في المدن الكبيرة، واقتراعٌ وحيد الاسم في القرى الصـغيرة. مـا يريح حزب الرئيس، الذي سيأتي حتمًا في المقدمة في أغلبية الدوائـر، مـع تأمين حضورٍ للمعارضة في البرلمان. وأجريت اتصالاتٌ في بـاريس مـع (المعهد الفرنسي للرأي العام/ Institut Français de l'opinion publique, IFOP) لتهيئة استطلاعاتٍ للرأي غير بوليسية.

5/2] الله أكبر، زين رسوله

هكذا راحت دولة القانون تبحث عن نقاط ارتكازٍ لها حتى الانتخابات المـزمع القيام بها في نيسان عام [1989 م]. وبعد وصول بن علي بأسبوعين، كـان راشد الغنوشي زعيم حركة الاتجاه الإسلامي قد أرسل رسالةً طويلةً لسـيد تونـس الجديد كان مضمونها «إذا جئت لتتابع سياسة القمع المتبعة خـلال فترة حكم بورقيبة، لن يكون هناك سوى الحرب، ولكن إذا جئت لتـنقذ الـبلاد وتأتي بالمصلحة العامة، ستراني جنديًا إلى جانبك». حصلت اتصالاتٌ بين "الجندي" وقصر قرطاج، عن طريق مدير السجن.

أطلق سراح راشد الغنوشي في [14 أيار 1988 م]، قبل عيد الفطر بيومين وصرح عندها بما يلي: «أثق بالله وبن علي»[12]. كل يومٍ، كان بين مئةٍ إلى مـئتي شـخصٍ يحتشدون في حديقة منزله بين عروس، في الضاحية الجنوبية لـتونس العاصمة. وفي أيلول من نفس السنة، عاد حمادي الجبالي من المنفى،

وهو قائدٌ شهيرٌ آخر من حركة الاتجاه الإسلامي، محكومٌ غيابيًا بالقتل. وفي هـذه الخطـوة أطلق سراح [2400] سجينٍ سياسي، هؤلاء نفسهم الذين اعتقلهم الجنرال الطيب بن علي تحت حكم بورقيبة.

بدا وكأن تونس تستطيع أن تكون مختبرًا لاندماجٍ ممكنٍ للأصوليين الذين يرفضون العنف. كان كثيرون في محيط بن علي، يصدقون بكل إخلاصٍ هذا الخطـاب المسكوني. قال عندئذٍ حمودة بن سلامة، وزير الشباب والرياضة الذي حصل على اعتراف بالنقابة الإسلامية[13]: «الخطأ الرئيس هو مقارنتهم بالمتزمـتين الإيرانيين». وجزم آخرون، أكثر وقاحةً: «وحده الشرطي الذي وضع الأصوليين في السجن يستطيع أن يحرر النظام».

واشترك الإسلاميون في الأمر. ورأينا راشد الغنوشي يعترف مرغمًا بمجلّة الأحـوال الشخصية المتحرر جدًا، الذي يمنح التونسيات نفس حقوق النساء الغربـيات. أو على الأقل يعترف بأنه ليس ثمة «مشكلةً لا يمكن تجاوزها» وأن «الإسلاميين يمكنهم أن يرضوا به». وقايض الغنوشي لقبه "الأمير" بلقبٍ أكـثر علمانيةً "رئيس"؛ واتخذ حزبه اسم (النهضة) ما ينزع عنه كل صبغةٍ دينيةٍ.

حـتى أن رئيس الدولة استقبل "الرئيس" في [6 تشرين الثاني 1988 م]. وكانـت رسـالة الرئـيس الجديد واضحةً: «تم اتخاذ قرار إعطاء الشرعية لحزبكم، يجب فقط التمهل لبعض الوقت، بكل بساطةٍ، وتيئة الرأي العام». ذلـك الـيوم، رافقـت الغنوشي سيارتا شرطةٍ: الأولى ذات مظهرٍ عادي، والثانـية رسميةٌ. وشرح الزعيم الإسلامي لبن علي: «سيدي الرئيس، أجهزة أمنك تخنقني، أحتاج إلى بعض الهواء». ولدى عودته من قصر قرطاج، تبعته السيارة العادية المظهر فقط. طمأن هذا التصرف الزعيم الإسلامي.

بعد اقتناعه بنوايا بن علي الحسنة، الذي أنقذ حياته رسميًا، اتصل الغنوشي فـورًا بصـديقه المخلص الحبيب مقني، ممثل الحركة في باريس، الذي بقي مشككًا على الدوام، تجاه تغيير [7] تشرين الثاني.

- **قال الغنوشي: بن علي صادقٌ، يا حبيب، يجب خوض التجربة.**
- **أجابه الملازم المخلص: إنه لا يستطيع تغيير أي شيءٍ حتى لو أراد، إنه نتاج نظامٍ.**
- **احتج قائد (النهضة): كلا أبدًا، لقد وعدني بإعطاء الوجود الإسلامي على الساحة التونسية وضعًا قانونيًا.**
- **إنشاء الله[14].**

على أي حال، في تونس، أُخِذ اتفاق الرئيس والغنوشي على محمل الجد. حتى أن (ميثاقًا وطنيًا) ثبت إجماع كل ممثلي الطيف السياسي على المبدأ نفسه. وغداة لقاء الغنوشي وبن علي، في [7] تشرين الثاني [1988 م]، وقعت كل الأحزاب السياسية على الوثيقة في قصر قرطاج. ومثل حركة النهضة مثقفٌ معتدلٌ، محامٍ اسمه نور الدين البحيري. ولم يكن محرر نص الميثاق هذا سوى محمد شرفي، أحد قادة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. هذا "الميثاق" الذي يمنع كل نشاطٍ سياسي في المساجد يرغم الإسلاميين على تنازلاتٍ قصوى، وفي الوقت نفسه يحيِّد أكثر العلمانيين تشددًا بتأكيده دور الإسلام «مصدر الإلهام والعزة». هذا النص المعجون بالنوايا الحسنة هو قانون سلوكٍ جيدٍ مشرّفٍ، ولكن بقي أن يطبق.

في تلك الفترة، فقط بضع عقلياتٍ قليلةٍ أبدت تشكيكها. هشام جعيط، أستاذ التاريخ في جامعة تونس وأحد ألمع المفكرين التونسيين، انتقد هذا التعايش بين السلطة والنهضة: «أصبح الإسلاميون سياسيين مخبولين بعقدة الحداثة، مستعدين لأي حركات الخنوع من أجل الوصول إلى السلطة»[15].

6/2] إعادة أسلمة فوقية

على أي حال، عاشت تونس صدمةً ثقافيةً حقيقيةً، وأعطيت مكانةٌ متزايدةٌ للقيم الإسلامية. في أول سفرٍ له إلى الخارج، أدى بن علي العمرة. وزاد رئيس الدولة الجديد على ذلك، إذ شوهد في التلفزيون يقبل جدار

الكعـبة، والدمـوع في عينيه وكتفه عارٍ تمامًا. وتبدأ أقل مداخلةٍ له بالتعبير الديـني الطقسـي: (بسـم الله الرحمن الرحيم). وأعلن بن علي على الملأ: «يتوجب على الدولة وحدها السهر على ازدهار الإسلام وتألقه». كلماتٌ تلتها عدة إجراءاتٍ استعراضيةٌ: من الآن فصاعدًا سيضبط أذان الصلاة برامج التلفزيون، كما أعيد تفعيل المجلس الإسلامي الأعلى. وأزهرت آراءٌ حرةٌ في الصحف، تدين «العقلانية على الطريقة الغربية» أو تقترح يوم الجمعة عطلةً رسمـيةً. هل كان ذلك تنازلاً شكليًا؟، أم اتجاها متصاعدًا للمجتمع التونسي نحـو الإسلام؟. لقد عُذّي الإيمام بمهارةٍ ولعب النظام ببراعةٍ على تناقضات شـعبٍ منقسـمٍ بذاته، وشهدنا خلال تراجع الإسلاميين، إدارةً براغماتيةً وذكيةً للإسلام[16].

وهناك مستشارون آخرون للقصر، آتون من أجهزة الأمن خصوصًا، لم يتعلموا شيئًا ولم ينسوا شيئًا من موجات القمع الكبيرة في عهد بورقيبة عامي [1981 و1987 م]، قـالوا في تلك الفترة للصحفيين: «إننا لا نعترف بذوي اللحى إلا كي نكافحهم بشكلٍ أفضل». غير أن ممارسة التعذيب لم تتوقف أبدًا ضد نواة الإسلاميين المتشددة، التي اخترقت قبل [7] تشرين الثاني بعض المؤسسـات العامـة ومـنها الكلية الحربية والجمارك. وفي غمرة انشراح "التغـيير"، أزال بـن عـلي ووزير داخليته، الجنرال الحبيب عمار، التنظيم العسكري لحركة الاتجاه الإسلامي. ومات تحت التعذيب قائدٌ متعاطفٌ مع الحركة اسمه منصوري. لم يذكر أحدٌ هذه الوفاة سوى صحيفة ‹ليبراسيون/ Libération› الفرنسـية في باريس. واحتج سفير تونس في باريس بأن الأمر كـان عبارةً عن "نوبةٍ قلبيةٍ"، مستنكرًا وقتها أن يستطيع أحدٌ أن يشك بأن نظام بن علي الجديد يعتدي على حقوق الإنسان.

كذلك مر إنشاء مجلس الأمن الوطني في الأيام التي تلت [7] تشرين الثاني مـن دون أن يـلحظه أحدٌ. ومثله القانون الذي ينظم النشاط في المساجد بشـكلٍ دقـيقٍ، منذ آذار عام [1988 م]، أي بعد وصول بن علي للسلطة

بخمسة أشهر. وعندما طلب الغنوشي تأشيرة خروج إلى المغرب لإلقاء محاضرةٍ، لم يعط إلا تأشيرةً لرحلةٍ واحدةٍ. وأيضًا، تم ذلك بعد أن أرسل زعيم النهضة التماسًا لرئيس الدولة يقول فيه: «أنت الذي تعطي أهميةً خاصةً للمواضيع الثقافية، امنحني هذه التأشيرة».

إذن من العادي جدًا أن تكون السلطة منقسمةً حول إدارة الملف الإسلامي، وقد كانت كذلك دائمًا. وما يدعو أكثر للقلق أن المقاومات تعددت في وجه المبادرات الليبرالية، وتأخرت الإصلاحات الأساس وضاعت الوعود في الرمال غالبًا. وكان لذلك سببٌ أساس: على عكس الجزائر حيث حرضت الانفتاح قلاقل تشرين الأول عام [1988 م] (خمسمئة قتيلٍ)، فإن الانفتاح في تونس أتى من ثورة القصر على نحو خاص. لم يتحرك المجتمع المدني البتة أمام جنوحات بورقيبة، باستثناء الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. إن الإصلاحات المعلنة بعد [7] تشرين الثاني منحتها السلطة أكثر من كونها منتزعةً من الشعب أو ممثليه. إن نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان السابق، وأحد زعماء الحركة الديموقراطية الاشتراكية، خميس الشماري، المنفي اليوم في باريس، يستخلص عبرةً من "التغيير"، بعد أن أفاق من أوهامٍ كثيرةٍ: «كان كل هذا فوضى كبيرةً. كان ينبغي النزول إلى الشارع والهتاف: نعم للتغيير ولكن لا للحزب الواحد»[17].

وأصبح قصر قرطاج، كما يقول المازحون في تونس، الخلية الأكثر نشاطًا في الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. قد يكون ذلك ممكنًا، لكن كان بن علي وحده هو الذي يضبط الإيقاع وحدود التغييرات المرغوبة. غير أن رئيس الدولة النفعي/البراغماتي هذا يبدو مترددًا للغاية حيال درجة الانفتاح المرغوب. أستاذ الجامعة الأميركي وِلْيم زارتمان (William Zartman)[18] قال: «حتى انتخابات عام [1989 م]، كانت هناك معركةٌ قاسيةٌ في محيط بن علي للسيطرة عليه».

في تموز عام [1988 م]، كان مؤتمر التجمع الدستوري الديموقراطي مسرحًا لصراع نفوذٍ جدي بين "المتشددين" و"الليبراليين". وعندما دُعِي أستاذ الجامعة الفرنسي ريمي ليفو مرةً ثانيةً إلى تونس خلال الصيف برفقة زميله الأميركي وِلْيم زارتمان، كان المناخ قد تغير على نحو خفي. نُظّم لقاءٌ مع رئيس الدولة، وانتظر الأستاذان الجامعيان ساعاتٍ، من دون أن يستقبلهما. في النهاية ركبا الطائرة إلى باريس بعد أن تخليا عن فكرة مقابلته، وعلق ريمي ليفو قائلاً: «على الأقل عند الحسن الثاني، كان الشاي ممتازًا دومًا والاستقبال راقيًا، كان ذلك يسمح بالانتظار. أما في قصر قرطاج، فالأجواء أقل بهجةً بكثيرٍ».

2/7] "عيد الديموقراطية" . .

إثر عودة هذا الأستاذ الجامعي، كتب مقالاً مغرقًا في التشاؤم عن "ثورة الياسمين"، حيث يقرأ المرء: «يعود بن علي إلى نهجٍ صارمٍ يدعمه مباشرةً جهاز الشرطة والإداريون الشباب في التجمع الدستوري الديموقراطي الذين ساعدوه على إعادة السيطرة على الحزب». وكذلك: «ظهر أول مؤشرٍ لردود فعل الجهاز السياسي خلال الانتخابات الجزئية في كانون الثاني عام [1988 م] حيث لم تختلف ممارسات التزوير الصريحة للتجمع الدستوري الديموقراطي عن نظيرتها في الحقبة السابقة». ودل أستاذ الجامعة على خطة السلطة التونسية في التسعينات: «يحاول النظام على نحو واضحٍ أن يستخدم القلق الذي يحدثه الإسلاميون لدى قسمٍ من الرأي العام الليبرالي ليمنح الشرعية لسيطرته على السلطة ولامتناعه عن قبول لعبةٍ سياسيةٍ منفتحةٍ بشكلٍ كاملٍ». وبالنهاية تخلى (المعهد الفرنسي للرأي العام) عن العمل مع النظام، مع أنه تعاون على نحو مستمرٍ مع المغاربة.

بعد رحلة ريمي ليفو بثلاثة أشهرٍ، نشر المثقف التونسي هشام جعيط في مجلة ‹حقائق/ Réalité› الأسبوعية مقالاً لفت الأنظار: «النقاط المظلمة»

موضوعه أن التغيير التونسي كان من صنع الأمير، وخلال سنتين لم يظهر أي مشـروعٍ سياسي حقيقي، وكل معارضةٍ تعد غير شرعيةٍ. وكتب: «هناك انطباعٌ بأن القانون هنا قمعيٌ، صارمٌ، ويفتقر إلى المرونة، وأن إرادة الرئيس وحدهـا تستطيع الالتفاف حوله، وتجاوزه، وهذا غير سليمٍ، لأنه يمكن أن يـؤدي إلى تمحـيص جدلي لا ينبئ بخيرٍ للشفافية الديموقراطية. لا ينبغي أن يشـعر المواطـن بأن سيف دمقليس مسلطٌ فوق رأسه يمكنه أن يضرب أو يهدد. لأن الديموقراطية هي الأخلاق . . والسياسة ليست البراعة».

تسبب هذا المقال لمؤلفه بأن يتهم بالطعن بالسلك القضائي ونشر أخبارٍ كاذبـةٍ، وحجبت صحيفة ‹حقائق›، الأكثر شهرةً واستقلاليةً في تونس في ذلـك الوقـت، لمدة أسبوعين، ولكنها عادت للظهور في كانون الثاني عام [1989 م] لدواعـي الانـتخابات التشريعية. وأكد حينئذٍ رئيس التحرير أن ذلك تم «بناءً على التدخل الكريم للرئيس بن علي»، وتم بذلك إنقاذ المظاهر في تلك السنة الانتخابية. كان ذلك أيضًا عمل الأمير، دائمًا.

أما ما يتعلق بالمدير السياسي لوزارة الداخلية، الذي اتخذ مبادرة حجب نسخ ‹حقائق›، فقد تمت ترقيته بسرعةٍ إلى منصب سكرتير دولة للإعلام. في غـياب "الأخـلاق"، تبقى العيوب القديمة لجنرالٍ أصبح رئيسًا، وستؤكد انـتخابات نيسـان عام [1989 م] التشريعية والرئاسية رأي العصافير ذات النـبوءة السـيئة. لقـد وعد رئيس الدولة بأن تكون «عرس الديموقراطية الكبير»، لكن براغماتيته ستشهد هنا عجزها الأول الكبير. الجنرال-الرئيس غـير معتادٍ على المناظرات الانتخابية. مع اقتراب موعد الاستحقاق الحاسم، ارتعشت يد السلطة الإصلاحية، واجتاح القلق القصر الذي لم يعد واثقًا من الفوز. وتمنى بن علي لو يجتمع التجمع الدستوري الديموقراطي، الذي ترأسه، وسـائر المعارضة الديموقراطية، في لائحةٍ واحدةٍ. وفي ذهنه، أن على الاتحاد بـين السلطة واليسار أن يشكل المفتاح الرئيس لجبهة إجماعٍ يمكن أن ينضم إلـيها الإسلاميون. في هذه الفرضية، المفروض ألا تنال حركة النهضة سوى ثلاثة أو خمسة مقاعدٍ.

يشـكل مـثل هذا المشروع بدعةً لقواعد الحياة الديموقراطية حيث على الأحـزاب السياسـية في العادة أن تتصارع. وبإعلانه عن مثل هذه الأمنية، يظهر الرئيس التونسي إلى أي درجةٍ يبقى متعلقًا بثقافة الحزب الواحد، غير أن حركة الديموقراطيين الاشتراكيين لم ترفض هذا الاقتراح في البدء، وأبدى الإسـلاميون حتى بعض الحماس. وقال وقتها عبد الفتاح مورو، أحد قواد النهضـة: «لا يريد حزبنا تغيير التوازن السياسي الحالي»[19]، وأضاف: «إننا نفضل ديموقراطيةً عوراء على ديموقراطيةٍ عمياء»[20].

وطالـب زعمـاء الـتجمع الدسـتوري الديموقراطي، الذين لا يمكن إصـلاحهم، بتحديد عدد المقاعد الممنوحة لكل حزبٍ قبل الاقتراع. وبأن يأخذ تشكيلهم الغالبية العظمى من المقاعد. وأمام مثل هذه المطالب، رفضت المعارضـة كـل محاولات إنشاء جبهةٍ وطنيةٍ ما أدى إلى غضب الرئيس من المعارضة الديموقراطية. إثر ذلك شجع قصر قرطاج تشكيل لوائح "مستقلةٍ"، تلقفها حزب النهضة بسرعةٍ.

في [2 نيسـان 1989 م]، جـرت الانتخابات ضمن أجواءٍ من التزوير الشـامل، وتم تحذيـر حكام المناطق: إذا فازت لائحةٌ للمعارضة، سيسرح الموظفـون فـورًا. عدنا إلى عهد بورقيبة، ساق المدراء عمالهم في شاحناتٍ كاملةٍ لينتخبوا حزب السلطة. وفي الشارع، دفع محاسبو التجمع الدستوري الديموقراطي خمسة دنانير لقوائم المعارضة التي يحضرها المرء إليهم. مع مكافأةٍ هـي قسيمة دخولٍ إلى احتفال النصر المقرر إقامته في المساء نفسه في فنادق الشاطئ. وصباح الاقتراع، قرر أحمد المستيري زعيم حزب المعارضة الرئيس أن يسحب مراقبيه من مكاتب الاقتراع.

رسـميًا، نالـت اللوائـح التي دعمتها حركة النهضة حوالي [13%] من الأصـوات، بـذروةٍ وصلت إلى [30-35 %] في الضواحي الشعبية لتونس العاصـمة حيـث أظهر الإسلاميون قدرتهم على الحشد. وفي دائرة تونس العاصـمة وحدها، سهر حوالى [1200] مراقبًا لحساب (القوائم البنفسجية)

الإسـلامية، على نزاهة الانتخابات. نال مجموع المعارضة رسميًا [18 %] من الأصوات، ولولا التزوير لقاربت هذه النتيجة ثلث الأصوات[21].

وأخـيرًا، كانـت انتخابات عام [1989 م] طريقًا عريضةً للدستوريين القدامـى الذين خطفوا كامل المقاعد. لم تبدل وعود [7] تشرين الثاني شيئًا من قواعد التنافس التقليدية. في نفس يوم الانتخابات التشريعية، انتخب بن علي رئيسًا للجمهورية ب [99,20 %] من الأصوات.

إذن يوجد في تونس [0,8 %] من الجاحدين.

3] ديموقراطية مسرحية

تكلل إذن أول اختبارٍ للتحول الديموقراطي بالإخفاق التام. عودةٌ مذهلةٌ إلى الـوراء. وكما في عهد بورقيبة، شاهدنا المواجهة بين الحزب الرئاسي، الـذي تدعمه الدولة على نحوٍ مهينٍ، وتشكيلاتٍ سياسيةٍ مهمشةٍ، مضيقة، مثبطة. بقي شبح مجتمعٍ مدنيٍ أعيد إليه اعتباره عبر تسمية بعض الشخصيات المحـترمة في الحكومـة مثل محمد شرفي، رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الذي أصبح وزير الثقافة الوطنية.

3/ 1] نهاية حالة النشوة

بعـد انـتخابات نيسان عام [1989 م] الصحيحة-المزورة هذه، سادت البلاد خيبة أملٍ كبيرةٌ. كان ذلك أيضًا نتيجة افتراق رئيس الدولة عن الهادي البكوش، هذا المحنك الذي انخرط منذ نعومة أظفاره في النضال ضد الاستعمار. أكـثر مـن ذلك أيضًا، أثبت (سي الهادي) أنه يتحلى بنوعٍ من الاستقلال الفكـري خلال سنوات بورقيبة المظلمة. منظّر الحزب الوحيد وكذا دعامة

التنمـية وبـناء الدولـة في السبعينيات، كان البكوش بنظر عددٍ كبيرٍ من المعارضـين ضمانة انفتاح النظام الآتي من [7] تشرين الثاني. وفي تقريرٍ ظهر في المجلة الأسبوعية ‹جون افريك/ Jeune Afrique› يقدم رئيس الوزراء نفسه كالرأس المدبر للإصلاحات- قال: «التغيير، أنا صنعته». استخدم هذا التقرير حجةٍ لإبعاده، لكن هذه الإقالة تفسر خصوصًا بتدخل كمال لطيف، خادم بن علي الوفي، فقد تم طرد البكوش لأنه رفض أن يؤدي له خدمةً.

أصـبح عندها حامد قروي الباهت الرخو، مدير الحزب السابق، رئيسًا لوزراء هذا النظام الاستبدادي، (وما زال كذلك عام [1999 م]). وبالمقابل فهـو يدين بكل شيءٍ للطيف نفسه. عندما كان قروي وزيرًا للعدل احتاج إلى تدخـل لطيف لدى الأمن السياسي لينقذ ابنه المتعاطف مع الإسلاميين، الذي اعتقلته قوى الأمن لدى عودته من الجزائر.

وهكـذا مـن الآن فصـاعدًا خنق نظام عصاباتٍ قويٌ المحيط الحداثي للسـنوات الأولى. كانت خيبة أمل الطبقة السياسية التونسية قويةً بقدر ما كانـت الجـارة الجزائر تعيش عندئذٍ ربيعًا ديموقراطيًا. لقد جعل إصلاحيو رئـيس الوزراء مولود حموش الناس ينسون في بضعة أشهرٍ السنوات الثلاثين لحكم جبهة التحرير الوطني الجزائرية المطلق: ولدت صحفٌ مستقلةٌ عديدةٌ، ونمـت أحزابٌ سياسيةٌ ومنها (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) التي قبلت على ما يبدو قواعد اللعبة الديموقراطية.

واعـترف أحمـد المستيري، رئيس الحركة الدستورية الاشتراكية الذي استقال من مهامه في الحزب: «لقد راهنت وخسرت». وقال خَلَفُه، الأستاذ محمـد مواعـدة، كلامًـا قاسـيًا بشكلٍ خاصٍ عن «الديموقراطية المعطاة بالقطّـارة». لقد قال علّنًا: «لا يمكن لرجلٍ واحدٍ أو حزبٍ واحدٍ أن يحدد تواتـر الـتحول الديموقـراطي». ودعـت المعارضة التونسية إلى مقاطعة الانـتخابات الـبلدية في نيسان عام [1990 م]، ومن جديدٍ خطف الحزب الدستوري كامل المقاعد تقريبًا.

في الوقـت نفسـه، انـتهى الـتعايش بين الإسلاميين والسلطة. بعد الانتخابات، طعنت حركة النهضة في بيانٍ لها بنزاهة الانتخابات ما أدى إلى استدعاء راشد الغنوشي إلى وزارة الداخلية: «بيانك غير مسؤولٍ وقد غضب الرئيس جدًا، ولن يتحمل غلطةً أخرى». وفي [12 أيار 1989 م] غادر زعيم الإسلاميين تونس في جولةٍ على الدول الإسلامية. وتحولت مرحلة الأسابيع القلـيلة هذه إلى نفيٍ، ولن يعود أبدًا. ويقول الغنوشي اليوم: «لقد فسدت الأمـور، ولم أعـد أصدق أي شيءٍ، كانت الانتخابات مزورةً، والشرطة متغلغلةً في كل مكانٍ»[1].

ولانعـدام وجـود تخطـيطٍ، عاد نشطاء النهضة إلى شياطينهم القدامى وانخرطوا في بعض أعمال عنفٍ وحشدٍ للقوى في الحرم الجامعي. كل ذلك أمام اغتباط بعض المعارضين الذين رأوا الرئيس بن علي في مأزقٍ.

وحـتى على الصعيد الدولي، انتهت حالة الفرح فعلًيا. لم تفهم الدوائر الغربـية ما الذي يريد رئيس الدولة بلوغه. كانت تلك هي الفترة التي التقى فيها زعماء النهضة سرًا في باريس بأعضاءٍ من وزارة رولان دوما (Roland Dumas)، الذي كان وقتها وزيرًا للخارجية، والتي دعي فيها البكوش، المليء بالمـرارة والرغبة في الانتقام، علًنا من الحزب الاشتراكي، حزب صديقه بيير موروا وليونيل جوسبان.

في الجزائر، فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات البلدية في حزيران عـام [1990 م] وبدت مندمجةً باللعبة السياسية. واستقبل راشد الغنوشي في الجزائر رئيس الحركة الإسلامية (حماس) محفوظ النحناح، وكان هذا المقرب مـن الإخوان المسلمين، الذي سجن في عهد بومدين، يوقع دائمًا معاهداتٍ مـع السـلطة الجزائرية. وقد قال هذا الناسك المتملق للصحافة الغربية إن الرسـول لـو عاد لكان سافر بطائرة الكونكورد وارتدى بذلةً من قماش الألباغا الفاخر. وانعكست هذه الصورة الأخلاقية والحداثية طبعًا على زعيم النهضة الذي استقبلته كل الطبقة السياسية الجزائرية، بما فيها الرئيس الشاذلي

بـن جديد. أثارت هذه التصرفات غضب بن علي المسكين (كما سيحدث ثانـيةً بعد تسع سنواتٍ عندما بث التلفزيون الجزائري رسالة تنئةٍ طويلةً من الغنوشي لرئيس الدولة الجزائرية الجديد، عبد العزيز بوتفليقة).

بعـد ثلاث سنواتٍ من التعايش السعيد، شارفت خطة الوحدة الوطنية إذن عـلى الإنهيار، وغدت لغة رئيس الدولة المزدوجة، التي فضحتها إدارةٌ سـلطويةٌ للانتخابات، تدد مجمل الصرح الناتج عن [7] تشرين الثاني. وبدا بـن عـلي مـترددًا، مراوغًا حيث استقبل زعماء اتحادي الطلاب التقدمي والإسـلامي، لتهدئة الخواطر، وكذلك ليبقى رجل الاستخبارات هذا على صلةٍ بالوسط. ما زال النظام التونسي يحاول إقامة بعض الجسور مع المرجعية الإسـلامية واللجوء إلى المراوغة. في كانون الثاني [1990 م] سمحت وزارة الداخلية لحركة النهضة حتى بنشر صحيفةٍ تحت اسم لا أهمية له ك‹الفجر›.

وبـالفعل، أعـيد توزيـع أوراق اللعـب السياسية من جديدٍ، فأقصي الإسلاميون بالتدريج. وبانزلاقاتٍ غير ملحوظةٍ ارتسم شرخٌ عَقِدِي جديدٌ: من جهةٍ، أصوليون عُدوا منبوذين، ومن جهةٍ أخرى، بقية المجتمع التونسي. ولم يعـد بـن عـلي يركز على الهوية العربية الإسلامية لتونس، لكنه يصر كسابقه بورقيبة، على "التطور" و"العقلانية".

كان رمز هذا الميثاق الجديد محمد شرفي، الذي سمي وزيرًا للتعليم الوطني في غمـرة إعـادة انـتخابه على رأس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسـان. هـذا الوزيـر الجديـد الـذي هو كفيل النظام للديموقراطيين وللديبلوماسـيين الفرنسيين، أصبح بسرعةٍ "غولاً" مزعجًا للإسلاميين. لقد نظف هذا الأستاذ السابق بذكاءٍ الكتب المدرسية من كل تعاطفٍ مع ذهنيةٍ إسلاميةٍ بائدةٍ، من نمط: «يحق للزوج أن يضرب زوجته»؛ «يرى الإسلام أن السلطة يجب أن تتم على أساس الشورى وليس الأغلبية»، أو أيضًا: «يقسم العـالم إلى داريـن؛ دار الإسـلام التي تشمل البلاد التي تطبق فيها تعاليم الإسلام، وتسمى أيضًا دار السلام والعدالة. وهناك الدار غير الإسلامية، أو

دار الكفر. ويجب عد هذه المنطقة دار جهادٍ». ونفس هذه الكتيبات المغرقة في الرجعية تسوغ الرق أو إعدام المسلمين السيئين الذين لا يؤدون الصلاة.

كانـت الضربة للإسلاميين موجعةً جدًا، وكان بإمكانهم، أمام إجراءات شرفي، أن يلعبوا ورقة الحداثة ويتخلوا عن رؤيةٍ للعالم عفا عليها الزمن، حتى بـين صـفوفهم أحيانًا. ولكن لم يحدث شيء من ذلك: لقد فوتت حركة النهضـة عـلى نفسها فرصة اللحاق بالعربة وقادت حملةً شعواء ضد محمد شرفي. وفي بيانٍ عنيفٍ يعود تاريخه إلى [2 تشرين الأول 1989 م] اتهموا هذا الأخـير بأنـه «يجعل الإسلام وقيمه المقدسة مدعاةً للسخرية». ثم وزعت منشوراتٌ قاسيةٌ جدًا ومجهولة المصدر تندد وزير التعليم الوطني مباشرةً. في تلك الفترة كتب الأستاذ الجامعي عبد القادر زغل: «عاد حزب النهضة إلى نزعـته الأصـلية لأن يكـون مؤسسةً مدافعةً عن أصولية الإسلام وضابطةً لأخلاق التونسيات والتونسيين»[2].

3/ 2] سلطةٌ مضعَفةٌ

أصرّ محمد شرفي، مدعومًا من رئيس الدولة، ووقّع القرار. وفي بداية العام الدراسـي في عـام [1989 م]، مزّق جامعة الزيتونة، مدرسة تونس الكبيرة للتشـريع القرآني، إلى ثلاثة أقسامٍ ما قاد إلى إضراب طلابها لمدة ستة أشهرٍ، وتعـددت حركات المؤازرة في تونس كلها. وفي شباط عام [1990 م] نفى الـنظام مئات الطلاب المضربين في وسط الصحراء، في ثكنة رجيم معتوق. وتمت ملاحقة الناشطين الإسلاميين، وعُذِب بعضهم ومُنِع الجميع تقريبًا من العمـل. وأُصـدِر بلاغٌ يمنع ارتداء الحجاب في المدارس. كل ذلك بمساندة هـؤلاء الذيـن انتابهم القلق لرؤية (النهضة) يسيطر على خمسةٍ من خمسةٍ وأربعين اتحادًا من نقابة الاتحاد العام التونسي للشغل.

وفي [7 تشـرين الـثاني 1989 م]، في ذكرى خلع بورقيبة، دُعِيت كل الطبقة السياسية إلى قصر قرطاج تحت ثريات القاعة القديمة التي كان "الماهد

الأكـبر" يختال فيها. ولم تشارك الحركة الإسلامية في هذه المأدبة. قبل سنةٍ، كمـا رأينا، كان أحد ممثليها قد دُعي في نفس المكان للاحتفال ب(الميثاق الوطني).

اكتملت القطيعة في نهاية عام [1989 م]، وصرّح راشد الغنوشي على أثير (إذاعـة فرنسـا الدولـية/ Radio France International, RFI): «لا يبحث الرئـيس بـن علي إلا عن صورةٍ للديموقراطية، واجهةٍ ديموقراطيةٍ، والسلطة مستمرةٌ في التعامل معنا عبر جهازها البوليسي كما في عهد بورقيبة». وقال عـبد الفتاح مورو، وهو قائدٌ آخر من قواد النهضة مقرّبٌ من السعوديين: «غـدا الرئيس رهينة اليساريين الذين يغذّون فكرةً مسبقةً ضد الإسلاميين، لقد وضعوا يدهم على السلطة، وأحاطوا با بدف التأثير في رأي الرئيس»[3].

هـل كـان بـن عـلي ينوي، منذ [7] تشرين الثاني، تحطيم الحركة الإسـلامية؟. هل كان يسعى لكسب الوقت عبر بعض الانفتاحات الموجهة توجـيهًا جـيدًا؟، أم أن الظروف جعلته ينحرف رويدًا رويدًا عن مقاصده التعددية البدئية؟. من الصعب جدًا أن نعرف الحقيقة حتى لو عدنا بالذاكرة إلى الـوراء. بتكوينـه وطباعه، لم يكن الجنرال الرئيس بكل تأكيدٍ مؤهلاً للانخراط في طريق الانفتاح تجاه الإسلاميين.

إن مسـار حياته المهنية، حيث ظهر بعد (قلاقل الخبز) عام [1984 م]، كمجددٍ لجهاز القمع التونسي، لم يؤهله ليصبح رمزًا للقيم الديموقراطية. لا شـك أن نـتائج انـتخابات عام [1989 م] أخافت هذا الرجل ذا الطبيعة التسـلطية، حيث حصلت المعارضة، والإسلامية منها على نحو أساس، على حـوالى ثلـث الأصوات. هذه النتائج، المشرّفة بالنهاية للنظام في عالمٍ عربي أصـبح فيه "المهووسون بالله" أغلبيةً، عدها الرئيس بن علي فوق الاحتمال. وكـان يفكر دومًا، كشرطي جيدٍ، بمنطق ميزان القوى، الذي كان يبدو له من الآن فصاعدًا في غير صالحه، وخصوصًا بسبب تطور الأمور في الجزائر. لأن أوربـة لا تستوعب أهمية الظروف المحلية لبلدٍ صغيرٍ كتونس، بلا حدودٍ طبيعـيةٍ مع جارتيها ليبيا والجزائر، ومن دون جيشٍ حقيقي. في الجزائر، في

الانـتخابات الـبلدية في حزيران عام [1990 م]، نال أنصار العباسي مدني وعلي بلحاج [55%] من الأصوات. ومنذئذٍ، تملّك بن علي هاجس عدوى محـتملةٍ إلى درجة أن الشرطة التونسية عاملت السواح الجزائريين خصوصًا معاملـة سـيئة، عـادةً إياهم إرهابيين ذوي نفوذٍ. مضايقاتٌ، إزعاجاتٌ، إهانـاتٌ، وقد قال ديبلوماسيٌ يعمل في تونس: «في أي بلدٍ أوربي نقيم فيه، لم تكـن ظـروف الاسـتقبال مهيـنةً بالقدر الذي هي عليه لدى أشقائنا التونسيين»[4].

خلال صيف عام [1990 م]، أعطت أزمة الخليج للنظام الفرصة المشتهاة الـتي كان يحلم بـا لاسترداد شرعيته. عندما أُقيم تحالفٌ ضد العراق، بضغطٍ أمـريكي، كـان الشـارع التونسي يقف على نحو قوي إلى جانب صدام حسين. وبغريزةٍ قويةٍ، رافق بن علي الحركة واستنكر التدخل الأمريكي.

كما عمل الجنرال البارع على استرداد المعارضة التقدمية، متسلحًا بشعبيةٍ جديـدةٍ. وسـحرت تدخلاته ذات الصبغة القومية العربية اليسار التونسي. وأرسـل رئـيس الدولة الأمين العام للحركة الدستورية الاشتراكية، محمد مواعـدة، إلى بغـداد في مهمة مساعٍ حميدةٍ. بلغ مناخ الوحدة الوطنية في تونس حدًا كان معه لقاء الرجلين في قصر قرطاج كافيًا لتوليد شائعاتٍ عن حكومة ائتلافٍ.

3/ 3] مطاردة الإسلاميين

وجدت السلطة واليسار التونسي أرضيةً ثانيةً للتفاهم: النضال ضد العدو الداخـلي. في مـرحلة التوافق مع المعارضة العلمانية، اغتنم الجنرال بن علي ضعف خصمه الإسلامي ليكيل له ضرباتٍ قاسيةً، بما أن إدارة النهضة تسهل لـه المهمـة. وقد ترددت في اتخاذ موقفٍ نظرًا لارتباطها المالي بدول الخليج والمملكـة السـعودية. وأخفقـت المظاهـرة الطلابية الوحيدة التي نظمها الإسلاميون ضد حرب الخليج. وعرفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد بعض

الـتأرجح، أن تكـون أكثر فعاليةً. ويقول اليوم الحبيب مقني، الناطق باسم النهضـة في فرنسـا: «لقد عانينا من دون أن نستطيع فعل أي شيءٍ. لقد كانت حرب الخليج غطاءً ممتازًا للقمع الذي مارسه بن علي ضد حركتنا»[5].

وهكـذا خلال صيف عام [1990 م]، اكتشف صحفيون خطةً دعائيةً للتجمع الدستوري الديموقراطي عنوانا (اجتثاث الشر من منبعه) ونشرت في صـحفٍ عربـيةٍ[6]. كان موضوعها إثبات أن الإسلاميين ليسوا فقط أعداء النظام وإنما أيضًا أعداء المجتمع كله. كذبٌ، شائعاتٌ، وعود ترقياتٍ، تغلغلٌ في الجمعـيات: كـل شيءٍ مباحٌ في هذه الخطة السرية للتجمع الدستوري الديموقراطي لاجتثاث الشر.

ومـنذ [23 كانون الأول 1990 م]، انالت موجة اعتقالاتٍ أولى على نشـطاء النهضة. واعتقل الناطق باسم الحركة، علي العرّيض. وفي [2 آذار 1991 م]، لقـي شـخصٌ حتفه في الحريق المفتعل لمقر التجمع الدستوري الديموقـراطي في بـاب سـويقة. في تلك الفترة، فقدت الحركة الإسلامية زعماءها الرئيسين، المنفيين أو المعتقلين. وكان زعماء الصف الثاني يأخذون مـبادراتٍ محلـيةً غالبًا، نادرًا ما تكون منضبطةً: وقال أستاذ جامعيٌ مختصٌ بشـؤون المغـرب: «هذه القضية تشبه اعتداء كورسيكيًا أخذ منحىً سيئًا. كان الإسلاميون قد قاموا باعتداءاتٍ على باصات سواحٍ، ولكن من دون أن يقتلوا أحدًا. هذه المرة، فقدوا مهارتم»[7].

وأنكـرت السلطةُ حركةَ النهضة: وأدلى مشبوهون باعترافاتٍ مثيرةٍ على شاشة التلفزيون، وخلال مؤتمرٍ صحفيٍ عرض الحبل الذي استخدِم في ربط حـارس مقر التجمع الدستوري الديموقراطي قبل الحريق. لم يكن مهمًا أن الدلـيل الدامـغ كـان خاليًا من كل آثار الحريق، كما قالت منظمة العفو الدولية، وغير مهمٍ أن المحاكمة التي أدت إلى الحكم بالقتل على أربعة ملتحين تمـت من دون وجود محامين. إنا حربٌ بلا هوادةٍ من الآن فصاعدًا بين بن علي والإسلاميين. كان باب سويقة للنظام التونسي معادلاً لحريق الرايخستاغ

في ألمانـيا النازية، مؤشرًا على التخلي عن كل قيمةٍ إنسانيةٍ في الصراع ضد المعارضة الأصولية.

بعـد شـهرين، أعلنـت السلطات التونسية، من دون إثباتاتٍ حقيقيةٍ، اكتشاف مؤامرةٍ تدف إلى إسقاط طائرة الرئيس بصاروخ ستنغر أُحضِر من أفغانسـتان. وتمت اعتقالاتٌ جماعيةٌ في صفوف الإسلاميين، الذين غادروا الـبلاد بأعدادٍ كبيرةٍ نحو الجزائر حيث أحصت الرابطة التونسية للدفاع عن حقـوق الإنسـان سبعة آلاف ناشطٍ مروا على مقرات الشرطة بين عامي [1990 و1991 م]. كان أنصار النهضة يجهلون أنم كانوا قد صنفوا خلال استفتاء عام [1989 م]، الذي أعطى لوزارة الداخلية صورةً بالحجم الطبيعي لأماكن تواجدهم.

احـتاج العسكريون الجزائريون إلى سبع سنواتٍ من حربٍ أهليةٍ مقّنعةٍ، أدت إلى سـقوط مئة ألف ضحيةٍ، لينهوا الخطر الإسلامي. كان الجنرال بن عـلي أكثر فعاليةً، فقد دفع ثمن نجاحه في اجتثاث الإسلاميين "فقط" بضع عشرات القتلى تحت التعذيب، ولكن على خلفية تغييب الحريات العامة. هذا من دون أن نذكر الأساليب المستخدمة، والتي تراوح بين استخدام التعذيب المنهجي ونشر أبشع التفاصيل عن الحياة الجنسية المفترضة لزعماء النهضة في صحف الفضائح.

وتفضل الشرطة التونسية ذات الأفانين الفيديو في العمليات التي تقوم با لتحطيم بعض المعارضين. وهكذا أخفيت آلة تصويرٍ في زنزانة علي العرّيض، الـناطق باسـم حـركة النهضة المحظورة، ثم أُدخِل مخبرٌ إلى زنزانة الزعيم الإسـلامي في مهمـةٍ تدف لإغوائه. حقيقةٌ أم تركيبٌ، المهم أن صحيفة ‹ليزانونس/ Les Annonces› وصفت بأدق التفاصيل عبث الرجلين (وزعت مئة ألف نسخةٍ). في تلك الفترة قالت صحيفة ‹لوكانار أنشينيه/ Le canard enchainé› أنه تم توزيع عدة أشرطةٍ على السفارات.

وبسـبب نجاحات صديقنا بن علي ضد "الشيطان الأصولي" فقد غُفِر له الكـثير، وخاصةً من وسائط الإعلام الأجنبية. وقد نشرت المجلة الأسبوعية

‹بـاري مـاتش/ Paris-Match› في آذار عـام [1992 م] بالبنط العريض مستحسـنةً «كيف أطفأت تونس بريق مجانين الله لديها، المثال الذي تحاول الجزائـر احتذاءه». وأقوى من ذلك، خصصت مجلة ‹جون افريك› بعد عدة أسـابيع، عـندما كان القمع الأكثر وحشيةً، تقريرًا حول بن علي وحقوق الإنسان، نقرأ ضمنه: «يندر في الواقع أن يتحدث نظامٌ بذا القدر، ويصدر قوانين، ويقيم مؤتمراتٍ،حول موضوعٍ محرمٍ على هذا النحو، أن يبدو رئيس دولةٍ حساسًا بذا القدر ومبادرًا في هذه النقطة مثل زين العابدين بن علي».

لم تعـد الأوساط المثقفة التونسية تنتقد أساليب الجنرال الطيب المعتمدة عـلى القوة. ويشرح اليوم خمّيس الشمّاري: «كان القلق قد انتابنا، وخوفًا مـن الأصولية كنا لنبتلع كل الأفاعي»[8]. أما ما يتعلق بالتجاوزات، فيقدم الديموقراطـيون التونسيون تفسيرًا لا يتغير: «الرئيس غير مسؤولٍ عنها، إنا حاشـيته». وفي المـيدان، كانت كل حركة تضامنٍ تدفع ثمنًا غاليًا. إحدى الصحفيات التي كلفتها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الدفاع عن أسر ضحايا القمع، سهام بن سدرين، تلقت بالبريد صورًا إباحيةً ملفقةً مصـحوبةً فقط بوصف "ساقطة". وأُرسِلت منها نسخٌ إلى جمعياتٍ عديدةٍ. وبعـد أن حُطمتْ، وحُرِمت من جواز السفر، حوصرت حتى اضطرت إلى بيع دار النشر التي تملكها. واليوم أيضًا ما زالت ملاحَقةً من قبل النظام. فقط لدعمها الإنساني للإسلاميين.

3/ 4] المعارضة المحطمة

بوجـه الإجمال، لم يجد بن علي المنتصر على "مجانين الله" أية صعوبةٍ في ضم زعماء حزب المعارضة الرئيس المشروع. لقد قلد الرئيس محمد مواعدة (وسام [7] تشرين الثاني) وعينه على رأس لجنةٍ وطنيةٍ مكلفةٍ بوضع مشروع إصلاحاتٍ بعد الأزمة الدموية التي عرفتها الجامعة التونسية مؤخرًا.

كانـت هـذه الحركة فخًا وقع فيه رئيس الحركة الدستورية الاشتراكية حيث كلّف حزَبه ما بقي له من استقلالٍ. وفي عام [1993 م]، عندما كانت

المـنظمات الدولية تشجب، مدعومةً بالأمثلة، «التعذيب المنظم في كل أنحاء الـبلاد» كـان محمد مواعدة يدافع علنًا عن فكرة الميثاق مع رئيس الدولة، باسم «المحافظة على المسار الديموقراطي»[9]. وفي أثناء الانتخابات الرئاسية في عـام [1994 م]، أكد مواعدة نفسه لبن علي، المرشح الوحيد طبعًا لخلافة نفسـه، «الـثقة الراسـخة» لنشطاء الحركة الدستورية الاشتراكية. أقصى درجـات الولاء، الذي كوفئ بما يستحقه، عبر منح عشرة مقاعد نيابيةٍ في عام [1994 م]. إن حكاية الحركة الدستورية الاشتراكية تمثل تحوّل المعارضة العلمانية وانحرافها عن مسارها. خلال سنواتٍ قِبل حزب المستيري ومواعدة كل ما يعرض سمعته للشبهات ومنح تغطيةً للاعتداء على الحريات، كل ذلك من أجل حفنة مقاعد في مجلس النواب.

لكن نظام بن علي لم يعرف كيف يحافظ على علاقاتٍ مناسبةٍ، حتى مع هـذه المعارضـة المشوهة. وكانت القطيعة النهائية عام [1995 م] صاخبةً، وانفعالـيةً، وعنيفةً، بقدر غضب الحركة الدستورية الاشتراكية بعد الصفعة الـتي وجهها لها قصر قرطاج في الانتخابات البلدية في ربيع عام [1995 م]. مـن أصـل ال [4090] مقعدًا الشاغرة لم يترك النظام سوى ستةٍ لأحزاب المعارضـة الأربعة، بينما ابتلع التجمع الدستوري الديموقراطي، كعادته، كل شيءٍ. في الانتخابات السابقة، نالت لائحةٌ مستقلةٌ منطقةً على الأقل، جائزة ترضيةٍ هزيلةً. في هذه المرحلة، لم يعد أحدٌ يجرؤ حتى على التحدث عن فتاتٍ يُـتَرَك للخاسرين. تضاف إلى ذلك عجرفةٌ لا لزوم لها. وهكذا يصرح وزير الداخلية لأحد الصحفيين، مساء فرز الأصوات: «لقد أصابتني نتائج المعارضة بالخيبة بعض الشيء».

في الـيوم التالي للانتخاب، أطلق محمد مواعدة العنان لخيبته، متحدثًا عن «الضغوط من كل نوعٍ» على مرشحي الحركة الدستورية الاشتراكية. حزبه ضبابيٌ، جُعِل أداةً، مداسٌ بالأرجل، محالٌ إلى العدم أو يكاد. وها هو يفضح «احـتجاز مرشحين»، ويشجب «الإبتزاز» ورشوة الناخبين. قبل أن يطرح السـؤال الصـحيح: «ولكن لماذا يخشى النظام أحزابًا بذا الضعف؟». وفي

مذكرةٍ سياسيةٍ من عشر صفحاتٍ وُجهت يوم [21 أيلول 1995 م] إلى بن علي، أفرغ المكتب السياسي للحركة جعبته. صفحاتٌ مخيفةٌ، لم تذكرها الصحافة ولا بكلمةٍ، حول الطبيعة «التسلطية» للحزب- الدولة، حول «الفجوة بين الخطاب الرسمي والممارسة 'اليومية للسلطة'»، حول «الفساد» الذي ينخر الاقتصاد، وأخيرًا وخصوصًا حول «تقسيم المجتمع المنهجي أكثر مما كان تحت حكم بورقيبة».

كان هذا فوق طاقة احتمال بن علي. ولم يكد الرئيس الفرنسي ينهي زيارته الرسمية لتونس عام [1995 م]، حتى تم استجواب محمد مواعدة ووضعه تحت المراقبة. وبعد بضعة أيامٍ، اعتقل نائبٌ آخر من الحركة الدستورية الاشتراكية، خميّس الشمّاري، وهو يستعد لركوب الطائرة إلى مالطة. وأكدت دوائر الشرطة أنها وجدت في أمتعته «وثائق تدينه»، ملقيةً على كاهله قضية "فاكس" وهميةً. عوقب الأول ب [11] سنة سجنٍ قطعيٍ بتهمة التواطؤ مع دولةٍ أجنبيةٍ، المقصود بها ليبيا، وتريب العملة، وحكم الثاني بخمس سنواتٍ بتهمة «إفشاء معلوماتٍ سريةٍ».

منذ ذلك الحين، تنازعت عدة مجموعاتٍ أشلاء حركةٍ دستوريةٍ ممزقةٍ. محمد مواعدة الذي أطلق سراحه قبل انقضاء المدة، بقي قيد مراقبة الشرطة علي نحو لصيق، وحرم من جواز السفر، وما زال يطالب بأنه زعيم حركةٍ أقصي عنها عام [1997 م]، خلال مؤتمرٍ مطعونٍ فيه. لم يكتب لهذه الحركة الهزيلة البقاء إلا بفضل الإعانة المالية التي تدفعها الدولة.

3/ 5] كلماتٌ خاليةٌ من المعاني

في الإجمال، ظهرت المعارضة التونسية بمظهرٍ سخيفٍ، مفتتةً إلى مجموعاتٍ ضئيلةٍ متعددةٍ. في صالونات تونس العاصمة وصفاقس، كان بعض أساتذة الجامعة يسخرون في أوقات فراغهم من آخر حماقات ليلى المالية أو مشاجرتها الأخيرة مع الرئيس. وقد قال الصحفي توفيق بن بريك، أحد

القلائـل الذيـن يجرؤون على مواجهة النظام علّنا: «الشجاعة، والصداقة، والتضـامن النضـالي هـي كلماتٌ خاليةٌ اليوم من أي معنًى. كالمستعمر، استخدم النظام سياسة الأرض المحروقة، معطلاً كل قوى التمع المضادة»[10].

بلـغ انحطاط المعارضة درجةً لم نعد نعرف معها من المسؤول عن ذلك حقًا. رسميًا، حركة التجديد، وريثة الحزب الشيوعي التونسي، تعلن التزامها بـه، لكـن حملاتها على السلطة رخوةٌ ومهادنةٌ. واعترف الأمين العام لهذا الحـزب، محمد حرمل في مقابلةٍ عام [1999 م]: «لدينا أفضل العلاقات في الدنيا مع الرئيس بن علي. لقد تجاوزنا مفهوم الإزدواجية المطلقة والمانوية بين سـلطةٍ ومعارضةٍ لأننا أمام سلطةٍ وطنيةٍ منهمكةٍ بتحقيق إصلاحاتٍ كبيرةٍ، يحفـزها الـتأثير الإصلاحي للرئيس بن علي. نحن اليوم مع الدعم والنقد في الوقت نفسه»[11].

في الحقيقة، محمد حرمل، الذي يحمل هو أيضًا (وسام [7] تشرين الثاني)، لم يعارض رئيس الدولة أبدًا. في انتخابات عام [1994 م] الرئاسية، طمأن بن عـلي، المرشح الوحيد، إلى قبول رفاقه بالإجماع. وبعد خمس سنواتٍ، ظل الأمين العام للتجديد على موقفه وصرح قائلاً: «إني أدعم بن علي، وبالتالي لـن أصـبح أبدًا مرشحًا ضده، وأعلن دعمي ومشاركتي في الميثاق الوطني وأرى أن لا بديل للرئيس بن علي». وفي كل مرةٍ يقترح فيها البرلمان الأوربي مشـروع قـرارٍ ضد النظام التونسي، يذهب حرمل إلى ستراسبورغ ليقنع أعضاء البرلمان بعدم التصويت عليه.

ونجـد حالة الخضوع هذه لدى معظم زعماء المعارضة. على الأحزاب المرخصـة أن تكـون تابعةً. والتقى رئيس الدولة عام [1990 م] المستشار الألمـاني السابق فيلي براندت الذي حاول التوسط لصديقه بن صالح، الوزير الأول السـابق لـدى بورقيـبة، الراغب في تكوين حزبه الخاص. قال له الاشتراكي الألماني: «الانفتاح الذي تقوم به جيدٌ، ولكن لا يجب أن تتوقف في منتصف الطريق. تابع حتى النهاية واسمح مثلاً لصديقي بن صالح بإطلاق حركته».

لقد نعتني بالكلب وهو يحدث أصدقاءه بالهاتف. لن أتركه أبدًا يعود إلى السياسة[12].

هذا يكشف قاعدتين للديموقراطية على طريقة بن علي: تتنصت الشرطة على المعارضين وكل تجمعٍ على رئيس الدولة يعرض الشخص إلى معاقبة النظام له. لكن هناك قاعدةً ثالثةً، الرئيسة: التزوير المنتشر. الخيوط التي تزور الانتخابات متعددةٌ ومشرّعةٌ ومحسوبةٌ. ليس على المزورين إلا أن يختاروا بينها. حتى قبل الانتخاب، أعضاء لجان وضع اللوائح الانتخابية تعينهم السلطات العامة. والاحتجاجات الوحيدة المقبولة هي المتعلقة بتوزيع البطاقات الانتخابية. في هذه المرحلة، تكون الأمور قد انتهت.

يوم الانتخاب، يسهل التزوير عبر تعدد مكاتب الاقتراع، الذي يمنع تواجد الأحزاب الأصغر في المكان. والغرفة السرية ليست إجباريةً والبطاقة الانتخابية اختياريةٌ، أما فرز الأصوات، فيتم بجلسةٍ سريةٍ لا يدخلها ممثلو الأحزاب أو المراقبون وتبقى المعارضة بالتالي تافهةً تحت رحمة إرادة قصر قرطاج. منذ عدة سنواتٍ، في أثناء انتخاباتٍ تشريعيةٍ جزئيةٍ، حيث لم يقدم حزب السلطة مرشحين، على نحو استثنائي، لم تصل نسبة المشاركة الرسمية إلى [5%]. كيف يستطيع المعارض الفائز ضمن هذه الظروف أن ينال الحد الأدنى من المصداقية؟.

ولكن في الوقت نفسه، يعمل بن علي على إبقاء هذه المعارضة حيةً على نحو مصطنعٍ، عبر ضخ الدم إليها. مسألةُ مظهرٍ ديموقراطيٍ أمام شركائه الغربيين. وكأحدث تصويرٍ لذلك، فرض رئيس الدولة في تشرين الثاني عام [1998 م]، منح المعارضين خمسة مقاعدٍ في الانتخابات التشريعية والمحلية المقبلة، مهما تكن نتيجة الاقتراع.

ومنذ عام [1994 م]، كانت الديموقراطية التونسية قد ازدادت غنىً بوجود تسعة عشر نائبًا من المعارضة في البرلمان أنعمت بهم السلطة. وقد ظهر أن دورهم رمزيٌ للغاية. إن المادة [25] المدهشة من قانون [3 أيار

1988 م] المتعلق بالأحزاب تستدرك بالفعل أنه «يعاقب بالسجن [5] سنواتٍ كحدٍ أقصى كل مؤسسٍ أو رئيسٍ لحزبٍ يهدف بتصرفاته أو اتصالاته أو مواقفه المتخذة أو أقواله أو كتاباته إلى الشروع في عملية دمقرطةٍ للأمة بدف تعكير النظام أو الاعتداء على أمن الدولة الداخلي أو الخارجي»[13].

في بقية المغرب، اكتسبت الأحزاب السياسية مكانًا أقل هامشيةً ما هو عليه في تونس. وهكذا في المغرب، أكثر من عشرة أحزابٍ تتصارع أحيانًا بعنفٍ، وفي البرلمان تسعة نوابٍ إسلاميين. حتى في الجزائر، انتخب عدة نوابٍ من أقصى اليسار في الانتخابات الأخيرة وتَبث المداولات البرلمانية في التلفزيون بشكلٍ مباشرٍ.

3/ 6] مليون ناشطٍ

ولكن النفوذ الحقيقي لبن علي في الحياة السياسية يمر عبر التجمع الدستوري الديموقراطي المستقر في السلطة دون انقطاعٍ منذ الاستقلال عام [1956 م]. إنه رقمٌ قياسيٌ في العصر الحديث.

ومقر الحزب في تونس العاصمة، بناءٌ فسيحٌ من المرمر الأبيض، يشرف على حي الوزارات. شيءٌ مختلف كل الاختلاف عن الأماكن الضيقة المهملة حيث تتجاور التشكيلات السياسية للمعارضة. ما يصعق الزائر لهذه الأماكن، الرخاء المادي والمساحة غير المشغولة. مكاتب عديدةٌ فارغةٌ: من دون مفروشاتٍ، ومن دون سكانٍ.

فضّل أمينٌ عامٌ سابقٌ للتجمع الدستوري الديموقراطي، الشاذلي نفاتي، بدل أن يتوقف عند هذا الأمر الغريب، أن يذكر عام [1998 م] "حملة التضامن" التي سمحت ببناء المقر. «لقد موّله النشطاء الموسرون، لم تدفع الدولة قرشًا، ولا نتلقى أي إعانةٍ»[14]. والتجمع الدستوري الديموقراطي الحاضر دومًا هو وكيل المصلحة العامة، وشعارات مسيراته تشهد على

مطامحـه. وُضِـع أول مؤتمرٍ في "العهد الجديد" عام [1988 م] تحت شعار (الخـلاص)، و الثاني في عام [1993 م] تحت راية (الأمل). أما الأخير فقد نادى (بالكمال).

لقـد طوقـت البلاد خلاياه القاعدية السبعة آلاف وخمسمئة، والمهنية الألفـان ومئـتان، ويؤمن الحزب تنظيم المجتمع وينمي التبعية للدولة. يؤدي الانتماء للتجمع الدستوري في الحقيقة دورًا هامًا في سيرة الحياة المهنية ليصبح المرء موظفًا في تونس. لم يكن الوضع كذلك في زمن بورقيبة.

في تونـس الداخـل، يشكل الانتساب إلى حركة الرئيس ضمانةً ضد التسلط البوليسي. نأخذ على سبيل المثال جريسة، وهي مدينة مناجمٍ صغيرةٌ على بعد خطواتٍ من الحدود الجزائرية. كل الناس تقريبًا يعملون في المناجم، جيلاً بعد جيلٍ، وكل الناس أعضاءٌ في الحزب. ويشرح لنا رشيد، وقلنسوته تغطي حتى أذنيه وعضلاته تذكر برقل: «هذا إجباريٌّ، جدي وأبي كانا في الحـزب. عـندما يوقفـنا شـرطيٌّ، يجب إبراز بطاقة الحزب قبل البطاقة الشخصـية. إنـها حمايةٌ. إذا لم تكن لديك البطاقة، فأنت معارضٌ». وفي الانتخابات، يصوت رشيد وزوجته للتجمع الدستوري الديموقراطي، في حين أن المـنجم سيغلق وأولادهما بلا مستقبل: «هذا شيءٌ تلقائيٌّ، لا أستطيع أن أقول لا»[15].

يضم التجمع بين مليونٍ ومليونٍ ونصف منتسبٍ، رقمٌ مذهلٌ لبلدٍ تعداد سـكانه تسعة ملايين، من نمط الأرقام التي كانت تعطى في الفترة الستالينية السـعيدة في بـلاد الشـرق. ولا يكلف الانتساب إلى التجمع الدستوري الديموقـراطي غالـيًا، مـا يعادل بضع عشرات الفرنكات سنويًا. لا يأخذ الـتجمع الدسـتوري الديموقـراطي سوى اشتراكاتٍ زهيدةٍ، كونه حزب الجماهير.

ومـن نافل القول إن التجمع يسيطر على المجلس النيابي، ولأنه كان يحتل كامل المقاعد حتى عام [1994 م]، و[144] من أصل [163] بعد ذلك، يقرر حزب الرئيس كل شيءٍ. وللحزب نفس النفوذ على مستوى الأرياف. فمن

أصـل أربعـة آلاف مستشار بلديةٍ، لا يوجد سوى ستةٌ من خارج حزب الرئـيس. ولا يمكن المساس بأعضائه. لقد حُكِم على صحفيٍ بالسجن لمدة أسبوعين فقط لأنه انتقد تغيب بعض الأعضاء.

الانشـقاق الوحيد المتبقي هو الذي تحركه جماعة أقصى اليسار، المتغلغلة جـيدًا في الجامعة، والنقابيون المتمردون، وزمرةٌ من المثقفين الشجعان، لكنه حتى الآن من دون قواعدٍ. ومن ائتلافٍ بين هذين العالمين وُلد في [10 كانون الأول 1998 م] (المجلسُ الوطنيُّ للحريات في تونس/ Conseil National pour les Libertés en Tunisie, CNLT)، رفضـت وزارة الداخلـية في ربيع عام [1999 م] منحه صفة الجمعية، من دون أن تعطي سببًا حقيقيًا لقرارها.

بانتظار ذلك حمل أعضاء المجلس الوطني للحريات في تونس مشعل الرابطة التونسـية للدفـاع عن حقوق الإنسان. وهم يعلمون أنهم ليسوا بمعزلٍ عن الملاحقـة القضـائية بـتهمة الانتماء إلى جمعيةٍ غير مرخصةٍ، وأن السجن ينتظرهم، والتعذيب يتهددهم، وأن عائلاتهم قد ينتابها القلق. ويعرفون أيضًا أن حـركة (سـولدارنوش) في دانتسغ، في بولونيا، في الثمانينات، ولفترةٍ طويلـةٍ، لم تكن تضم سوى حفنةٍ من المثقفين ومسؤولي النقابات، قبل أن تصبح الحركة التي لا يمكن مقاومتها والتي ستطيح بنظام الجنرال يروزلسكي وتفرض الديموقراطية.

كان لدى الجنرال بن علي كسفيرٍ في بولونيا كل الوقت ليدرس مثل هذا المشـهد، الذي لم يكن مستبعد الحدوث في تونس. في عام [1924 م] نظم الاتحـاد العـام التونسي للشغل أول إضرابٍ عامٍ، ومنذئذٍ، زادت الحركة العمالية من استقلاليتها. وبعد الاستقلال، كان الاتحاد العام التونسي للشغل، الـنقابة الوحـيدة، يمثل دومًا قوةً مضادةً، على الأقل حتى وصول إسماعيل سـحباني عام [1989 م] إلى رئاسة اللجنة المركزية، وهو من المخلصين لبن علي الذي عمل على قمع كل احتجاجٍ. بعد أن سُجِن عامل التعدين السابق هـذا لمـدة عـامين في عهد بورقيبة، جسّد لفترةٍ طويلةٍ جيلاً جديدًا من

النقابـيين. رجل الآلة الأنيق المرتب هذا، استبدل منذ ذلك الحين بزة العمل الزرقاء ببذلاتٍ فخمةٍ مفصلةٍ على القياس. ومن وقتها وهو ينادي بـ«نهاية ثقافة الاحتجاج».

أعـيد انـتخاب هذا المنهمك بالأعمال، المرشح الوحيد لخلافة نفسه، بالإجماع في ربيع عام [1999 م] رئيسًا للاتحاد التونسي العام للشغل. كانت الظـروف غـير ديموقراطيةٍ إلى حد أن رياح الانتقاد هبت منذ ذلك الحين داخـل النقابة حيث أصدر حوالى اثني عشر مسؤولاً نقابيًا سابقًا في الربيع عريضةً وطنيةً. مطالبهم؟: «اللجوء إلى القضاء لإبطال المؤتمر ونتائجه».

وقد سيق الجميع للاستجواب.

4] الديكتاتور المتدرب

منذ ولادة الجمهورية التونسية، منذ أكثر من أربعين سنةً، كان هناك على الدوام مرشحٌ وحيدٌ في معركة الانتخابات الرئاسية، سواءٌ تعلق الأمر بالحبيب بورقيبة، الذي سُمي رئيسًا مدى الحياة عام [1975 م]، أو خَلَفِهِ، زين العابدين بن علي، الذي انتخب بانتصارٍ عام [1989 م] ثم عام [1994 م] بنسبة أكثر من [99 %] من الأصوات. مع ذلك لم يفوّت جاك شيراك فرصة توجيه تحيةٍ «لإعادة الانتخاب الباهرة تلك لمنصب الحاكم الأكبر». وكان فرنسوا ميتران الأقل قربًا، قد سخر عام [1994 م] من «النتيجة على الطريقة السوفيتية».

حتى الآن، كان على المرشح للانتخابات الرئاسية أن يكفله ثلاثون ممن انتخبوا نوابًا أو رؤساء مجالس محليةٍ. ولم يكن أحدٌ قادرًا على تحقيق هذا الشرط عدا الرئيس المنتخب. غير أنه، في الانتخابات الرئاسية في تشرين أول عام [1999 م]، واجه الجنرال بن علي منافسين كانا يستطيعان قانونًا أن يترشحا ضده، ما لم ينسحبا في آخر دقيقةٍ، وكانت تلك سابقةً في نوعها.

وفي الميدان في تونس، تظاهر كل شخص بتصديق وجود معركةٍ ديموقراطيةٍ حقيقيةٍ. وقد أكدت المجلة الأسبوعية ‹حقائق/ Réalité› أن التجديد سيكون ذا آثارٍ إيجابيةٍ على ترسيخ الخيارات الديموقراطية التي أكد الرئيس زين بن علي في مناسباتٍ عدةٍ أن «لا عودة عنها». الموقف نفسه أتى من رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، المحامي توفيق بودربالة. فقد أكد أن «القرار الرئاسي يكسر موضوعًا محرمًا، سيضطر المرشحون لانتقاد الرئيس. وهذا تغييرٌ كبيرٌ»[1].

في الواقع، كان النرد مغشوشًا: فقد اختار الرئيس الفائز خصومه بنفسه، واثقًا من النصر. الآلية التي خطط لها قصر قرطاج متقنةٌ، لكنها خاليةٌ من التشويق. لكي يترشح المرء عليه أن يكون، منذ ما لا يقل عن خمس سنواتٍ متعاقباتٍ على رأس حزبٍ سياسيٍ ذي تمثيلٍ في المجلس النيابي. وبالطبع فإن الرئيس يملك المواصفات المطلوبة، بعد أن اختاره بالإجماع التجمع الدستوري الديموقراطي، الحزب الحاكم منذ الاستقلال «في مناخٍ من الشفافية والنقد الذاتي». لكن مثل هذه القواعد لا تسمح في نهاية الأمر سوى لخصمين فقط بالظهور[2]. وأي خصمين! هذان اللذان يمثلان دور المعارضة يدعمان بن علي منذ مجيئه للسلطة عام [1987 م]. ليس لديهما أي حظٍ للفوز، يعلمان ذلك ويعلنانه على الملأ. إنما «مطالبان بلا مطالب» كما تلخص بصيغةٍ جميلةٍ المجلة الأسبوعية ‹جون افريك›، التي، مع ذلك، لا يشك باحترامها لقصر قرطاج.

4/ 1] خصمان حقيقيان-مزيفان

خصما بن علي، معارضان حقيقيان-مزيفان، هجرا حزب السلطة ليتزعما تشكيلين سياسيين على هيئة الحزب، أعلنا عشية الانتخابات مطامح متواضعةً[3]. مجادلة الرئيس الفائز على شاشة التلفزيون؟، لم تخطر هذه الفكرة ببالهما قط. تجرأ الاشتراكي محمد بلحاج عمر، رئيس حزب الوحدة الشعبية الذي لديه ثلاثة نوابٍ من أصل مئةٍ وثلاثةٍ وستين في مجلس النواب ومستشار

بلديـةٍ مـن أصـل أربعـة آلافٍ، فقال: «قد نستطيع إجراء المحاورة مع مستشـاريه»، وتـابع: «إن مسعاي وطنيٌّ، إني أتقدم لكي ينفتح النظام». والوصول إلى السلطة ليس من ضمن أولوياته. ويضيف المرشح للرئاسة: «إذا نجحـنا في قيادة حملةٍ انتخابيةٍ طبيعيةٍ، سيكون ذلك إنجازًا». سيناضل، هذا وعدٌ، «من أجل قطاعٍ عامٍ أكبر وخصخصةٍ أقل»[4].

أمـا مـا يخـص عبد الرحمن التليلي، [55] سنةً، المرشح الآخر، رئيس التجمع الديموقراطي الوحدوي (ثلاثة نوابٍ ومستشار بلديةٍ)، فبعد أن كان عضـوًا في اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديموقراطي، يشرح بلا عقدٍ: «تسـير تونس نحو الديموقراطية، إننا أكثر الدول العربية تقدمًا»[5]، أو أيضًا: «ما يشجع، أن معظم القرائن إيجابيةٌ، ما عدا مشعرات العمل، والصادرات، والميزانـية. كان لهذا الوضع أن يكون مصدر قلقٍ لو لم نكن واثقين بالرئيس بـن عـلي، المدرك لهذا الخلل والذي يعمل على إيجاد الحلول المناسبة له». والانـتخابات الرئاسية حسب قوله ليست سوى مرحلةٍ: «العملية بحد ذاتها مهمةٌ أكثر من النتيجة».

ويعتمد تليلي على الدولة اعتمادًا كاملاً في مساره المهني في الإدارة. فهو رئـيسٌ لمؤسسةٍ عامةٍ منذ خمسة عشر عامًا، وهو اليوم على رأس (المؤسسة التونسـية للأنشطة البترولية/ Enterprise Tunisienne d'activités pétroliére, ETAP)، وتزين مكتبه ثلاث صورٍ لرئيس الدولة . . الشيء الوحيد المجهول في الاقـتراع هـو نسبة الأصوات التي سيحصل عليها الرئيس الفائز. عام [1994 م] نال بن علي كما رأينا [99,91 %] من الأصوات لفترته الرئاسية الثانـية. أي أكثر من [1989 م] حيث نال [99,27 %] من الأصوات. هذه النتائج المدهشة جديرةٌ بإثارة غيرة العراقي صدام حسين أو الكوري كيم إيل سونغ. العائق الوحيد سيكون أمرًا حساسًا، إجراء تخفيضٍ ملموسٍ للمقدار المـئوي التي حصل عليها بن علي لهذه الفترة الثالثة، خوفًا من تكدير صورة جدارته.

من هنا جاء السؤال الأول الذي يطرح نفسه صيف عام [1999 م]، طبقًا لهذه المحاكاة الساخرة التافهة للديموقراطية التي تتم في تونس: ما المقدار الهزيل الذي سيتركه بن علي لمعارضيه؟. انكب كل مستشاري القصر على آلاتم الحاسـبة. يضاف إلى ذلك مشكلةٌ تافهةٌ في الترتيبات الانتخابية. في تونس، تـترافق الانـتخابات التشريعية ونظيرتا الرئاسية. غير أن الرئيس، في غمرة اهـتمامه بترسيخ «العملية الديموقراطية التعددية»، أصدر مرسومًا كما رأينا بأنـه يضـمن حصول المعارضة على [20%] من مقاعد المجلس النيابي، أي حوالى ثلاثين مقعدًا، مهما كانت النتائج التي حصلت عليها. إنجازٌ حقيقيٌ . .

يجـب أن يـتم الـتوزيع الجديد لمقاعد المجلس النيابي توزيعًا متناسبًا مع الأصوات التي يتم الحصول عليها. غير أن مرشحَي الرئاسة المقتنَعين بأنما لن يحصلا أمام بن علي إلا على الفتات، طالبا بالحصول على جائزة ترضيةٍ على الأقـل. أي الحصول على امتيازاتٍ لحزبيهما. ولكن كيف يتم تسويغ نتيجةٍ "جـيدةٍ" في الانـتخابات التشـريعية أمام بقية التشكيلات السياسية[6] مع خسـارةٍ شخصيةٍ في الانتخابات الرئاسية في نفس الوقت؟. هذه الحسابات البائسة المبالغ با تظهر مسيرة تونس المتعثرة نحو الديموقراطية.

4/ 2] «مثالي المثالية» . .

إن تنظـيم هـذه المعركة الانتخابية يقلق قصر قرطاج إلى أقصى حدٍ، فخـلال بضـعة أسابيع ستكون أعين البعثات الأجنبية مسلطةً على تونس العاصـمة، وستنهال وفود المبعوثين الخاصين على تونس. على النظام إظهار الوجه الحسن وعلى الجنرال بن علي أن يمارس دور الديموقراطي العظيم، وهو الدور الذي أداه ببراعةٍ بعد قدومه إلى السلطة، والذي نسيه فيما بعد. غامر الرئـيس التونسي في هذه المناظرة الانتخابية بأن تخدش صورته. غير أنه يعد نفسـه قائدًا لا يخطئ ولا يتحمل أي نقدٍ موجهٍ له، وكذلك للمقربين منه، وأسرته، ومن يحميهم، ووزرائه. لقد بلغت عبادة الفرد خلال بضع سنواتٍ حجمًا هائلاً.

أي إفراطٍ للقرائح في التغني بمزايا الجنرال الصالح!. في تلك السنة الرئاسية، تعـددت المواهب على نحو خاصٍ، يحركها غالبًا عبد الوهاب عبد الله، الناطق الرسمي للرئاسة التونسية، الذي تتلمذ كوزيرٍ للإعلام في عهد بورقيبة. وهكذا فقـد ألّف كاتبٌ فاشلٌ من المقربين إليه يدعى سالفاتور لومباردو كتابًا سمّي ببسـاطةٍ ‹ربيع تونس›[7]. لقد تجاذب الادعاء والحماقة هذه الأنشودة الخالدة عـن الخليفة بن علي، "المؤلف السري لأسطورته الشخصية" و"مثالي المثالية". ويخبرنا المؤلف بأنه ندٌّ لناصر وديغول. وإيضاحًا لهذا التقريظ يظهر بيتٌ لشاعرٍ عربيٍ من القرن التاسع:"إذا كنا خاطبناك بمديحٍ صادقٍ فلستَ كما وصفناك ولكنك أكثر سموًا"*.

ويستطرد معددًا صفات الرئيس: «يقال إنه بسيطٌ، وهو كذلك، ويقال إنه مجد، وهو لا يفكر إلا بالعمل، ويقال إنه كريمٌ، ويثبت ذلك، ويقال إنه ذو بصيرةٍ، ويفضل أن يكون طموحًا». وأي محصلةٍ! «عرف بن علي كيف يعيد ابتكار السياسة وينجز عملاً ثقافيًا معتبرًا، مصالحةً مدهشةً بين الإنسان والمفهـوم. ملحمةٌ بطوليةٌ جديرةٌ بأن توضع غدًا في منتخباتٍ سياسيةٍ جماليةٍ أوربيةٍ متوسطيةٍ».

والكـل عـلى نفـس المنوال، جديرٌ بأن يكون من أردأ المقتطفات من السـتالينية في أوج انتصـارها. «إن تونـس التغيير قريبةٌ من أعظم الأمثلة المسـتقبلية والشـاعرية لقرنٍ كان أمله قد رُتب منذ الثمانينات. إن شباب تونس من جيل بن علي، الرواد المتواضعون للألفية لديهم حنينٌ وحيدٌ ظاهرٌ: إلى المستقبل الذي عليهم بناؤه. إنا فترةٌ اتخذت إلى الأبد اسم: 'الربيع'». ويخـتم المؤلف: «أي نوع درسٍ متبجحٍ من دروس الوجود والإنسانية بقي عليـنا أن نعطي من الغرب لدولةٍ كتونس أقامت تغييرها على شكل قاعدة الحكمة الثامنة؟».

عُـرِض كتاب لومباردو في البداية على دار (سيريس/ Cérés)، وهي دار نشـرٍ تأسست عام [1987 م] وكان صاحبها محمد بن إسماعيل رئيس لجنة

دعم حملة بن علي الانتخابية عام [1994 م]. وبعد أن التمس لومباردو نشر الكـتاب قابله الناشر برفضٍ مهذبٍ. وأصابه من ذلك أذىً، فقد حكمت علـيه مصـلحة الضرائب بغرامةٍ ضخمةٍ مقدارها [800000] دينار(أي ما يقـارب أربعـة ملايين فرنكٍ). وفي النهاية طُبع من الكتاب خمسون ألف نسـخةٍ، وهـو رقمٌ كبيرٌ لبلدٍ تعداد سكانه [9] ملايين. (حتى أن خمسمئة نسخةٍ طبعت بالورق الفاخر وغلفت بالجلد لأصدقاء القصر).

الكتاب الثاني الذي رافق إطلاق حملة الانتخابات الرئاسية، خصص لأقوال بـن علي، وألفه وزير الصحة، الهادي مهني، وأستاذ في كلية الطب (أخصائيٌ في طـب نفـس الأطفال)، محمد بشير حلّيم[8]. في ربيع عام [1999 م]، في معرض الكتاب في تونس، خصصت منصة عرضٍ كاملةٌ لهذا المؤلف الكبير.

لم يتردد هذا الوزير المتحمس أبدًا في الإندفاع إلى نجدة رئيسه. في قلب قضـيةٍ أطلق عليها اسم (عصابة الكوسكوس) عام [1992 م]، بينما كانت العدالـة الفرنسـية تتهم المنصف بن علي، شقيق رئيس الدولة، كان مهني يفضح وجود تسع حالات إيدز مفترض سببتها، كما ادعى، منتجاتٍ ملوثةٍ باعهـا فرنسيون من معهد ميريو (l'Institut Mérieux). في ذلك الحين قدم الـتلفزيون المحلي شهادات أهالي الضحايا. حملة التشهير هذه توقفت فجأةً عندما أدركت السلطات أن المخبر كان يديره ألان ميريو (Alain Mérieux)، نائـبٌ منتخبٌ عن ليون من (حزب التجمع من أجل الجمهورية/ Réunion pour la république, RPR)، صديق جاك شيراك.

وبعـد أن أورد هذان الكاتبان العظيمان مقاطع من أفلاطون، وليفيناس والقديس أغسطين، يصفان «شخصيةً مثاليةً، الرئيس زين العابدين بن علي، الـذي ترغم قيمه الأخلاقية، ومناقبه واهتمامه بالآخر، الجميع على احترامه والإعجاب به»، ويتابعان: «رجل الخيار الرصين الناضج والمشاورة الداخلية المسـتمرة، واضـع الإجراء الصحيح الذي لا يتعب، يبدو أن بن علي، عبر إدراكه للسمو في خدمة الـد، يجمع حركة الإدراك المزدوج المعتبر في الوقت

نفسه "قدرةً عمليةً" (كانط) و"عنايةً إلهيةً" (أفلاطون). من هذا الاجتماع، ومن هذا التراكم، يولد الإدراك الواعي والصفاء اللذين يحرران الإنسان من الوضع البشري». وليفهم هذا من يستطيع . .

كان أفلاطون وكنط من "أتباع بن علي" من دون أن يعلما بذلك. لقد كتـب مؤلفانـا: «إن المدينة التي يفكر با بن علي ويؤسسها، ويطمح إلى إنشـائها تشـجب الحيز الخائب لكل المتشائمين المعتكفين في عزلتهم الذين يجهلون ندى الصباح، وهالات الفجر، ونظرات الأطفال السعداء البراقة».

كـثيرون جدًا المقربون من رئيس الدولة الذين يكتبون مثل هذه الكتب عن مجده، وهم مرغمون على المرور بذلك خلال مسيرة حياتم العملية. في عـام [1996 م]، ألف صادق شعبان، الذي كان وزير العدل، كتابًا عنوانه ‹بـن علي والطريق التعددية في تونس›[9]؛ احتاج هذا الأستاذ الحاز بالحقوق العامـة إلى كثير من الموهبة كي يشرح أن الدولة في تونس تنصهر في المتمع المـدني. أما سالم المكي مستشار الرئاسة، فقد قام بعملٍ بطوليٍ، في كتّيبٍ، حيث ذكر مرشده على الأقل خمسين مرةً في ستةٍ وستين صفحةً من العمل الشـاق، سواءٌ بوصفه إياه «صانع الحياة الجديدة»، أو «رجل الأقدار»، أو «رئيس التغيير». وبقراءة هذه التصنيفات، نستطيع أن نقدّر نوعية المناقشات خلال اجتماع مجلس الوزراء.

4/3] حكم زين . .

بعـد اثني عشر عامًا من السلطة، يتجه كل شيءٍ نحو الرئيس، السلطان البعـيد المـنال. صورته موجودةٌ دائمًا في المتاجر، على واجهات الحافلات، وحـتى على زجاج سيارات الأجرة، والتي يحمل العديد منها أصلاً شارات الشرطة التونسية. هل يحب رئيس الدولة مناديل الجيب الصارخة المتناسقة مع ربطـات عـنقه؟، إذن تحاكيه كل الطبقة السياسية في ذلك. وبمناسبة المولد النـبوي أجريت مسابقةٌ للصناع المهرة لعمل رسومٍ للملابس التقليدية التي

سـيرتديها الرئيس. وتقول مجلة ‹أفريك ماغازين/ Afrique-Magazine›: «لم يُترَك شيءٌ للصدفة: اللون، والتطريز، والطول، والعرض»[10]. وعندما سُئِل رغيد الشماع، وهو فرنسي، لبناني مقربٌ جدًّا من قرطاج، ومكلفٌ بتزويد بـن علي بالبذلات الفريدة التي يرتديها، عن المستوى الضعيف للنقد المقبول مـن الـنظام التونسي، أجاب: «في المغرب، كان دومًا من المستحيل انتقاد الحسن الثاني، وفي تونس نفس الشيء، لدينا ملكنا»[11].

حـتى أن بعـض المتحمسين حاولوا إيجاد صلة قرابةٍ بين الرئيس الحالي والحسين بن علي، مؤسس السلالة التي حكمت تونس حتى عام [1957 م]، متعايشةً مع الحماية الفرنسية. وهكذا فقد بدأت مجلة ‹حقائق› الأسبوعية عام [1996 م] مناظرةً حول مزايا هذه السلالة.

وقـد عدد بن علي أماكن إقامته، على طريقة ملك المغرب وقصوره التي تقـارب العشـرين. لم يعتد الرئيس أبدًا على إقامته في قصر قرطاج، الذي يسـكنه شـبح بورقيبة. والظروف المشدّدة: فالدرب الصغير الذي يسمح للـزوار بالوصول إلى القصر يحاذي منزل سفير سويسرا. وقد حاول رئيس الدولـة يائسًا أن يطرد الديبلوماسيين السويسريين، من دون نجاحٍ. لم تعره سويسرا أذنًا صاغيةً، ولا يمكن تصور ما يشكله هذا الجوار للرئيس من عارٍ وخطورةٍ أمنيةٍ.

في صـيف عام [1999 م]، كان على عائلة بن علي الانتقال إلى قصرهم الخـاص الجديـد في سـيدي بوسعيد، المبني على الشاطئ قريبًا من تونس العاصـمة، ضمن ملكيةٍ كانت تعود إلى وزارة الدفاع. هذه الدارة الفخمة عـلى الطراز العربي الأندلسي تشرف على البحر، وذات إطلالةٍ أخاذةٍ على خلـيج قمرت. من وقتها أصبحت نزهة جيران العائلة الرئاسية على شاطئ البحر ممنوعةً.

وكأي عائلةٍ ملكيةٍ، استحدثت عائلة بن علي عصبةً واسعةً من العشائر العائلـية الـتي تقاسـمت تونـس. وحتى المؤسستان اللتان تؤمنان الاتصال

بالإنترنت تعودان إلى أقارب الرئيس. وبحسب نزاعات القصر، يجمع المقربون منه الثروات. ذات يومٍ عندما علم بن علي أن شقيقة ميتران كانت تعيش من مواردها الخاصة اندفع قائلاً: «لن أترك هذا يحدث لأفراد عائلتي أبدًا»[12].

بعـد [7] تشـرين الثاني، عرف الإخوة الثلاثة "لطّيف" أيام عزهم، هم الآتـون مـن عائلةٍ عاديةٍ من حمام سوسة، بلدة عائلة بن علي. لم يقتصد أقـارب الرئـيس هـؤلاء أبدًا في دعمهم له. أوقف رؤوف وصلاح الدين نفسيهما للمؤسسة العائلية. أما كمال، الأكثر اهتمامًا بالسياسة، فهو الصانع الحقيقي لمسيرة بن علي المهنية. ومع أنه لا يملك تفويضًا رسميًا فقد عُد كمال لطـّيف بعد [7 تشرين الثاني 1987 م] رئيسٍ ثانٍ، إذ يستقبل كل صباحٍ في مكتـبه في شارع بيروت في قلب تونس العاصمة وزراء الحكومة الرئيسين وأعضاء فروع المخابرات.

الـزواج الثاني لرئيس الدولة بليلى الطرابلسي عام [1992 م] غير التوازن الجميل للسراي الرئاسي. فقد مارست عصبة طرابلسي منذ تلك السنة دورًا هامًا. ويقارن المقربون من قرطاج دور ليلى، "السيدة الأولى"، كما تسميها الصـحافة، بـدور هلري كلنتن، ولا شك في أنا مقارنةٌ مبالغٌ فيها بعض الشيء. ولكن الحقيقة هي أن أخوتا وأخواتا العشرة يسيطرون على جزءٍ لا بأس به من الاقتصاد الوطني، على حساب أتباع كمال لطّيف، الذي لم يعد ذا حظـوةٍ بعـد أن حاول منع هذا الزواج بكل طاقته. خلال هذا الصيف الحاسـم، أراد كمـال أن يـتحدى الرئيس وأن يجعل من ختان ابنه حدثًا اجتماعـيًا. وكانـت النتيجة أن عدة سياسيين عُزِلوا من مناصبهم بعد أن ضـعفوا وقبلوا الدعوة. وهكذا وجد وزير الصحة ومدير السياحة ورئيس شركة الطيران التونسية أنفسهم عاطلين عن العمل[13].

وبعـد أربـع سنين، عام [1996 م]، أحرق قرابة عشرين شخصًا ملثمًا مكاتـب كمال لطّيف في منطقة سوكرة الصناعية، كان قصر قرطاج يشك في أنـه كان يودع فيه ملفاتٍ خطرةٍ حول فضائح النظام. رسميًا، لم تستطع تحقيقات الشرطة معرفة سبب الحريق.

وبسـبب الملفات التي بحوزة كامل، فهم لا يستطيعون المساس به حتمًا. إنـه أحـد القلائل الذين يستطيعون انتقاد النظام عندما يستقبل ضيوفًا، في تونس العاصمة، في بيته الفخم، على مقربةٍ من مقر إقامة السفير الأميركي. وخـلال أسفاره المتعدّدة إلى إيطاليا والولايات المتحدة، يبقى موضع مراقبةٍ خفّيةٍ.

4/ 4] (**عصابة الكسكسي**) . .

خلال سنوات الحكم الأولى هذه، كان شقيق الرئيس، الحبيب بن علي، الملقـب بالمنصف، هو أيضًا في قلب قضايا استيرادٍ وتصديرٍ ضخمةٍ، ولكنه أثـار فضـيحةً إعلامـيةً فيما بعد بانغماسه في تجارة المخدرات بين فرنسا وهولـندا وتونـس إلى أن أمسكت به العدالة الفرنسية في القضية المسماة (عصابة الكسكسي/ La couscous connection).

في بـاريس، كانـت فرقة مكافحة المخدرات تلاحق فتحي الوسلاتي، المدعو روما. كان هذا الرجل القصير القامة قد كوّن لنفسه سمعةً راسخةً في باريس في مجال تجارة الهيروين. وقد ذكرت صحيفة ‹ليبراسيون› الفرنسية في ذلـك الحين أن الآسيويين في حي بلفيل الشعبي ساعدوه في تأسيس عمله في بداية الثمانينات. لقد نظم فتحي وشركاؤه تجارةً منوعةً قائمةً على مئة كيلو "أبيض" سنويًا، مستوردةٍ في معظمها من جنوب شرقي آسيا.

اكتشـفت الشرطة الفرنسية وجود عدة شركاء له، ومنهم المنصف بن عـلي، شقيق الرئيس، واستعدت لإلقاء القبض عليه في آذار عام [1990 م]. تدخلـت السلطات التونسية لدى باريس كي لا يتم إزعاجه، وأحضرت له طائرةٌ أتت في مهمةٍ خاصةٍ من تونس جواز سفرٍ ديبلوماسيًا، استطاع بفضله مغادرة الأراضي الفرنسية.

وفي أيار عام [1992 م]، تغيرت الأجواء: أُصدرت مذكرة توقيفٍ دوليةٌ بحـق منصف. في البداية، نفى قصر قرطاج «كل علاقة قربى» بين الرئيس

ومهرب المخدرات. حتى أن الصحافة استنكرت «الحملة الإعلامية» المنظمة في فرنسـا. حاولوا كل شيءٍ لتبرئة منصف. في تلك الفترة، حتى ابنة العماد مصـطفى طـلاس، وزير الدفاع السوري، المقربة جدًا في ذلك الوقت من رولان دوما، حاولت أن تتدخل لصالح شقيق بن علي، كما روت صحيفة ‹لوكانار أنشينيه›.

وأخيرًا تمت المحاكمة في فرنسا من دون حضور منصف. وحكمت عليه العدالـة غيابيًا بالسجن لمدة عشر سنواتٍ. وإلى أن توفي بصورةٍ مفاجئةٍ بعد أربع سنواتٍ، بنوبةٍ قلبيةٍ كما أعلن رسميًا، بقي شقيق الرئيس في تونس زعيم عصابةٍ ناشطةٍ على نحو خاصٍ ومزدهرة الأعمال وما زالت آثارها باقيةً. وما زالـت أرملته بالتالي لليوم تدير سلسلة مخازن منتجاتٍ غربيةٍ، ذات أسعارٍ تتحدى أية منافسةٍ.

4/5] فراغٌ عَقِدِي

في تونـس، تفوقـت صـراعات بلاط الرئيس العائلية على المحاورات السياسية. ملأت عبادة الفرد هذه فراغًا عَقِدًيا. منذ عام [1987 م]، أظهر بن عـلي بكـل تأكـيدٍ حس مناورةٍ لا يمكن إنكاره: الغريزة، الحيلة، الرياء، التصنع، كانت كلها أوراق اللعب التي استخدمها للاحتفاظ بالسلطة. لكنه عجزٌ عن تحديد برنامجٍ سياسيٍ. إن الجنرال الذي غدا رئيسًا لم يخطب يومًا أمـام جمهـورٍ، ولم يعقد مؤتمرًا صحفيًا. والمقابلات النادرة التي يجريها مع الصحافة الأجنبية معدةٌ سلفًا بكثيرٍ من الجهد. بلا خلفيةٍ سياسيةٍ ولا ماضٍ جـامعيٍ، يفـتقد الجنرال على نحو خاصٍ إلى الوحي خلال فترات ظهوره المتعددة على شاشة التلفزيون. ليس هناك أية سلاسةٍ خطابيةٍ ولا أقل اندفاعٍ لدى بن علي الذي يبقى أنفه منكبًا على النص. وفي أحسن الأحوال، يبقي نظره على من يلقنه.

ويـبذل أصدقاؤه في باريس جهدًا لإخفاء انعدام المنظور هذا: وقد أكد سـيرج عدة، مدير قناة (كانال أوريزون/ Canal-horizon) التلفزيونية، وهي

فرعٌ من قناة (كانال بلوس/ canal plus)، وكان قد تقرّب من النظام: «بعد انتخابات عام [1999 م] الرئاسية، ستكون هناك تغيّراتٌ، سيخرج بن علي مـن الأعلى: سيحرر وسائط الإعلام، ويلغي عقوبة القتل، وسيساوي بين الجنسين في موضوع الإرث»[15]. ولا يتردد هو نفسه في أن يؤكد، في كلمةٍ فظـةٍ من دون قصدٍ: «ليست لدى بن علي ثقافةٌ سياسيةٌ لكن لديه رجاحةً في الـتفكير». ويقسـم من جهته مقرّبٌ آخر، رغيد الشماع، من دون أن يملك أدلةً على ما يقول: «سيكون هناك [7] تشرين الثاني قبل نهاية الخمسية الثالـثة»[16]. غـدًا سنحلق مجانًا، وهي مقولةٌ قديمةٌ يقصد بها أن "ثورة [7] تشرين الثاني" المذكورة ضاعت في رمال الصحراء.

وعندما دعي بن علي إلى شرح «فكرته الخاصة» عن بلاده عشية سفره إلى فرنسـا عـام [1997 م]، كرر الأقوال المعتادة: «الفكرة التي لديه عن تونس، هي قرطاج، القيروان، إنها ثلاثة آلاف سنةٍ من التاريخ . . إنها أسماء لا تحصـى مـثل هنيبعل، سانت أوغستان، ابن خلدون . . إنها فكرة كل تونسي فخورٍ بانتمائه لأرض الانفتاح هذه، أرض التسامح»[17].

4/6] صورة الأب . .

يريد الجنرال بن علي في اللاشعور أن يضاهي سلَفه وأستاذه في السياسة، الحبيـب بورقيـبة، بطل الاستقلال والزعيم ذو السحر. لقد حدّث "الماهد الأكـبر" تونس بصرامةٍ، فارضًا على مواطنيه رؤيته الشخصية للعالم. كان لـدى بورقيـبة طبعٌ حازمٌ، وكانت كلماته المأثورة غزيرةً، من نمط: «لقد أخفـق عبد الناصر في كل شيءٍ، إلا في موته». وبالمقابل، لا يُعرَف عن بن عـلي سوى قوانينه المتزأة بالمشرط، ذات الابتذال التام. منذ بضع سنواتٍ كـان أحد مستشاريه يشرح له أن القضاء الإيطالي يلاحق بتينو كراكسي، رئـيس الـوزراء الإيطـالي السابق المختبئ في المنزل الفخم الذي يملكه في الحمامـات، فأسكته رئيس الدولة قائلاً: «كان السيد كراكسي دائمًا جيدًا جدًا معنا، بوّل عليهم»[18].

بأية طريقةٍ يستطيع بن علي أن يأمل في الوصول إلى هالة سَلَفه؟، كيف يطاول قامة القائد؟. لقد أخذ عن بورقيبة أسوأ شيءٍ: إجلال الحزب-الدولة وقلـة الميـل إلى احترام حقوق الإنسان. لقد أعلن مؤسس تونس الحديثة: «يجـب قمـع الحريات إذا كانت ستضر بالجماعة». بن علي هو استبداد بورقيـبة مجـردًا من سحره وثقافته. وحاليًا يبقى الرئيس التونسي مستأصِلاً للإسـلاميين لا أكثر. ويقول: «الآن أصبحت تونس جسدًا معافىً»[19]. . المحصلة هزيلةٌ.

مـن هـنا جاء هوس الرئيس بإعادة مركزة تاريخ تونس الحديث حول شخصـه الكريم. كان الجنرال الحبيب عمار، وزير الداخلية بعد [7] تشرين الـثاني، يميل، لأسبابٍ وجيهةٍ، إلى أن ينسب لنفسه فضل الانقلاب. ولسوء حظـه، لا يتقاسم بن علي شيئًا مع أحدٍ. ولكي يتخلص من رفيق دورته، أوعـز رئيس الدولة بنبش ملفٍ قاتمٍ لعمار الابن، يتعلق بفضائح مع شخصٍ يدعى هميلا، يملك سوقًا حرةً في تونس.

من حينها بات كل شيءٍ منوطًا بقصر قرطاج، أدنى قرارٍ، أصغر تعيينٍ. لكـل مشـكلةٍ حلها. لقد تدرب الرئيس التونسي على الطريقة الأميركية. وأعلن بن علي لدى توليه السلطة: «مئةٌ وستٌ وأربعون ملفًا تنتظر قرارًا». ويومـيًا، تقـدم نشرة الأخبار المتلفزة صورة القائد الموجود في كل مكانٍ، الـذي ينزل من سيارته ليعطي معطفه لأحد المارة، الذي يتبرع بالدم سنويًا، الذي يهبط بالمروحية ليزور مستشفىً، أو أيضًا الذي ينظم، صيفًا، خدمات حـافلاتٍ لسـكان الأريـاف الذين لم تكن إمكانياتهم المادية تسمح لهم بالذهاب إلى الشاطئ.

في حكايـةٍ انتشرت في العاصمة ضمن إطار حملةٍ من أجل السكن عام [1997 م]، روي أن رئـيس الدولة حضر فجأةً إلى منزلٍ متهدمٍ واستدعى مالكـه، وسأله: «كيف يمكن لهذا البناء أن يصبح اليوم على مثل هذه الحال مـن السوء؟». فاحتج المالك البائس: «ولكن المستأجرين لا يدفعون الأجرة ولا مصاريف الخدمات. أنا لم أعد أريد هذا البناء». وفي النهاية، أُجبر المالك

عـلى التخـلي عـن البناء لساكنيه الذين لم يشاؤوا أبدًا أن يصلحوه على نفقتهم. شعبيةٌ دون جدوىً كبيرةٍ . .

لا يهم، يجب المحافظة بأي ثمنٍ على أسطورة بن علي الخالد، العليم بكل شيءٍ: يهتم بكل أمرٍ، ويحركه كل شيءٍ. انطفأت المصابيح بعد فترةٍ وجيزةٍ مـن تركيبها في قصر قرطاج؟. يذهب بن علي مع حرسه إلى المصنع ليفهم سـبب عطـب المواد. يتم الإعداد لسفرٍ رسميٍ؟ يهتم رئيس الدولة شخصيًا بالبروتوكول. يجب تسمية مدير محطةٍ للخطوط الجوية التونسية في مرسيليا. يختار الرئيس واحدًا من المرشحين. «لقد رآه عمال البناء الذين يشتغلون في القصر أكثر من مرةٍ يأتي مرتديًا بزة العمل يتابع سياق الورشة مفرشخًا على كرسيٍ»[20].

صنعت دعاية النظام صورة رئيسٍ مجتهدٍ، منهمكٍ على الملفات. وبالطبع فـإن الـرجل العظيم ينام قليلاً، ولا يدخن أبدًا، ويقوم دومًا بالهرولة بين جلسـتين عـلى الحاسـوب، على الطريقة الأميركية. ويقول المقربون منه: «يشـتغل بـن علي كل الوقت، نصادفه يوم الأحد مرتديًا بيجامة العمل، فريسة جرعةٍ مفرطةٍ من الشغل».

وبالطبع فإن بطانته هم مجموعةٌ من "الفاشلين". تحت حكم بورقيبة، كان مجلـس الوزراء يسمح لأعضائه بتبادل الأحاديث الممتعة في أحد صالونات القصـر. اليوم، ينحشر الوزراء كل أربعاءٍ في الساعة العاشرة تمامًا في القاعة الطويلـة المستطيلة الشكل تحت نظرات التماثيل النصفية لهنيبعل، وجوغورتا وابـن خلدون. ثم يدخل الرئيس وصحفيو التلفزيون الذي سيُظهر في المساء ذاته "بن علي" مهنيًا للغاية، بيده قلم حبرٍ، يشرح ملفًا لوزراء طيّعين.

ويجلس الجنرال الرئيس على كنبةٍ بينما الآخرون على كراسي. وأمام كل وزيـرٍ بطاقةٌ تحدد وظيفته من دون ذكر اسمه أبدًا. حتى على المائدة، يوضع الوزيـر في مرتبته بالضبط. يقدم سمك القاروس الفخم على مائدة الشرف، وسمك الإسقمري أو البوري للآخرين. في هذه الظروف، لا يريد أي وزيرٍ أن يتحمل مسؤوليةً خوفًا من أن يضمحل بسهولةٍ.

أصـبح خنوع المستشارين المقربين من بن علي مثار العديد من القصص المضـحكة. وهكذا، ففي أحد الأيام كان شيراك وكلنتن وبن علي يصيدون الحمـام. ويصـيب الفرنسـي والأميركي طريدتيهما من أول مرةٍ. ويطلق التونسي النار ثلاث مراتٍ، دون نجاحٍ. عندها قال أحد مستشاريه: «سيادة الرئيس، هذه أول مرةٍ أرى فيها طيرًا ميتًا يتابع الطيران!».

4/ 7] رجل الثكنات

عـندما كان الرئيس بورقيبة ينزعج من وزيره بن علي، كان يعبر عن ذلك دائمًا بنفس الكلمات: «أنت لا تعرف من ذلك شيئًا، أنت لست سوى رجل ثكـناتٍ». كـلامٌ قاسٍ نوعًا ما. والحقيقة أن الرؤية الأمنية لم تفارق بن علي أبدًا. باسم النضال ضد الأصوليين، أعطى هذا رجال شرطته كل الصلاحيات. ولكن النظام أحكم قبضته، بقدر قلق رئيس الدولة وشكوكه وهذيانه

وبالتالي، كانت قضبان أسوار البوابة الكبيرة لقصر قرطاج تسمح برؤية خفايا القصر في عهد بورقيبة. اليوم، حُجِب المكان عن النظرات الفضولية. ومنذ الحفل الضخم لمايكل جاكسون، ملك البوب (The King of the Pop) عام [1997 م]، لقب التونسيون رئيسهم (ملك البوب/ King of the BOP)، وهـي (فـرق النظام العام/ brigade d'ordre public, BOP)، أي ما يعادل الشـرطة الفرنسية (Compagnies Républicaines de Sécurité de la Police Nationale, CRS) الفرنسية.

أمـا الأمن القومي وكذلك دائرة الأمن التونسي و(الأمن الرئاسي) التي كانـت قد عُزّزت كثيرًا بعد إنشائها في عام [1989 م]، فقد أُغرِقَت جميعها بنشـاطات اسـتخباراتٍ مكثفةٍ. وحسب قول أحمد بنور، مستشار الدولة السابق للدفاع ثم للداخلية، فقد تضاعفت ميزانية الشرطة أربع مرات تقريبًا مـنذ عـام [1987 م]. في زمن بورقيبة كان هناك بالكاد مئتا خط هاتفٍ مراقـبٍ؛ واليوم يبلغ عددها أكثر من ثلاثة آلافٍ[21]. كذلك تقول الصحافة الفرنسية إن عدد موظفي الشرطة تضاعف أربع مراتٍ، أصبح (85000) بدلاً

مـن [20000][22]، أي ما يوازي فرنسا تقريبًا، التي يبلغ عدد سكانها ستة أضعاف عدد سكان تونس، ولديها [130000] شرطي.

كـل التونسـيين مشتبهٌ بهم. وإضافة إلى انتشارٍ منظمٍ ومكثفٍ لحزب السـلطة، الـتجمع الدستوري الديموقراطي، هناك منذ عام [1992 م] لجان أحـياءٍ عديـدةٌ في كل منطقةٍ وكل حيٍ. كانت الفكرة في البداية لتحسين البـيوت والبنى التحتية، تدعمها بعض أوساط اليسار وتمولها ميزانية التعاون. لكن وزارة الداخلية أفسدت المشروع الأصلي وحولت لجان الأحياء الثلاثة آلافٍ إلى ملحقاتٍ للمخافر. وبنفس الطريقة، كُلفت فرقةٌ سميت (المواطن- المخـبر) بمراقبة إجراءات استقبال الجمهور في المباني الحكومية. ولا اعتراض على ذلك لو لم يكن هؤلاء المفتشون تابعين لوزارة الداخلية.

كـان هذا الأمن المثالي، من نموذج سنغافورة، يروق للتجار وأصحاب الفنادق الذين يعيشون من السياحة بالدرجة الأولى. فتونس هي إحدى بلدان المتوسـط الـتي يربط فيها السائقون أحزمة الأمان ويحترمون حدود السرعة المسـموح بـها. وهي بلدٌ نظيفٌ، والمتسولون أقل من نظرائهم في المغرب. والفساد في الحياة اليومية أقل منه في مصر. السائح ملكٌ في تونس.

تقول ‹لا برس/ La presse›، الصحيفة الحكومية، أن مناخ الأمان يسمح للتونسـيين بـأن «يعملـوا على نحو أفضل وبالتالي أن ينتجوا أكثر». إذن (البنعلية) هي شكلٌ عصريٌ من (اغتنوا/ Enrichissez-vous) لغيزو (Guizot)، رئيس حكومة لوي فيليب في أثناء ملكية تموز- يوليو.

إن الذي ازداد هو فقط منطق الأمن. وهكذا، خلال صيف عام [1999 م]، حدث أن الابنة الثانية لبن علي، وعمرها [14] سنةً، سهرت في أحد النوادي الليلية من دون إذن والدها: كانت النتيجة أن أغلق قصر قرطاج تلقائيًا كل منشـآت الحمامـات. حتى السواح المساكين لم يسمح لهم بالتزود بدليل المسافر. لقد خصص هذا الكتّيب البائس بالفعل مزهوًا عشرين سطرًا لحقوق الإنسان في تونس: منذ عام [1997 م]، منع في سائر البلاد الاطلاع على مثل هذه المطبوعات الهدامة.

وتُقمع أقل مخالفةٍ بقسوةٍ: إذا انتقد أحد الصناعيين مرور السيارة الرئاسية وهـو يـتحدث مـن هاتفه المحمول، قرب وزارة الداخلية، تلتقط الشرطة المكالمـة، وتستدعيه وتشبعه ضربًا. وإذا هاجم مثقفٌ مهرجانات الصيف في تونـس تحكم عليه المحكمة. يجب إعلام الشرطة عن أصغر مناسبةٍ في فندقٍ. ولاقطـات الصوت مخبأةٌ في أماكن لا يمكن التكهن بها. حتى الطيارين على خط باريس - تونس ينتبهون إلى حديثهم خلال الرحلات.

كتبـت ‹نوفيل أوبسيرفاتور›، التي لا يمكن وصفها بأنها معاديةٌ للنظام: «سيطر على البلاد بكاملها سعارٌ قمعيٌ»[23]. وفي بلاغٍ رسمي يحرم على أي مواطنٍ قبول ميداليةٍ أو وسامٍ من دولةٍ أجنبيةٍ من دون إذن وزارة الخارجية. وقد صادق مجلس الوزراء على مشروع قانونٍ يقضي بأن يعاقب كل تونسيٍ يعطـي معلومـات «تشوه صورة تونس» لمنظمةٍ عالميةٍ بالسجن من خمس سنواتٍ إلى اثنتي عشرة سنةً.

سـيطرت على النظام حالة ريبةٍ زوريةٍ حقيقيةٍ. مُنع كل فكرٍ نقديٍ في هـذا البلد الصغير الذي كان ولمدةٍ طويلةٍ مثالاً للانفتاح. خلال صيف عام [1998 م]، شـعر محمـد الطالبي، الأستاذ الجامعيٌ البالغ من العمر خامسة وسـبعين عامًـا، بالمهانة عندما مُنع نشرُ رسالة دكتوراه ‹حول الارتداد في الحضارة الإسلامية› كان يرأس هيئة الحكام فيها، فنشر شهادةً مؤثرةً في عدة صـحفٍ عربيةً. «هذا الذي يحتقرني ويذلني، ويهين كرامتي وكرامة الجامعة التي منحتها عمري وساهمت في إنشائها، هو موظفٌ تمنعني اللياقة عن وصفه بمـا يسـتحق . . هـذه هي حال حرية الفكر والجامعة في بلدي ووطني: تونـس»، واسـتنكر «مؤسسة التجهيل» التي تحول المثقفين إلى «قطيعٍ من الحمير»[24].

مـثالٌ آخر: في خريف عام [1998 م]، أقام فنانون تشكيليون معرضًا في تونس، في رواق التياترو. وقد قدم أحد الفنانين، محمد بلكافي، علب أطعمةٍ محفوظةٍ مليئةً بالماء. وعلى كلٍ منها صورة تشي غيفارا أُلصقت عليها بطاقةٌ

كتب عليها: "ثورة". لم يكن للعمل قيمةٌ تُذكر على الصعيد الفني، مع ذلك فـإن علـب الأغذية المحفوظة هذه أثارت الأمن التونسي. صودرت علب المحفوظـات واستدعي الفنان البائس، أو (دالي) كما يلقبونه في تونس، إلى وزارة الداخلية ليقدم تفسيرًا.

وأخـيرًا أُعـيدت علب المحفوظات إلى الفنان إثر احتجاج اتحاد الفنانين التشكيليين. ولكن في اليوم التالي نزلت المفرزة الاقتصادية إلى رواق التياترو. وحُـرر محضرٌ ببيع مياهٍ طبيعيةٍ بسعرٍ باهظٍ. كانت كل عليةٍ مليئةٍ بالماء قد بيعت بالفعل ببضعة دنانير، أي حوالى عشرين فرنكًا. هل تحول بن علي إلى الملك إيبو القاسي والجبان؟.

4/ 8] «أعطونا بوتفليقة!»

لم تكـن الشرطة الحاضرة دومًا تسمح بأدنى انتقادٍ. حتى في ميادين كرة القدم، يجب أن يسود النظام. نادي الترجي الرياضي في تونس العاصمة، هو نـادٍ يديره صهر الرئيس، سليم شيبوب، فاز بالبطولة عام [1998 م] وعام [1999 م]، ولكن مقابل حوادث مأساويةٍ. في ربيع عام [1999 م]، في شمال غـربي البلاد، عندما أُعطي خمسة آلاف مقعدٍ إضافيٍ لمشجعي الترجي على حساب المشجعين المحليين، تلت ذلك قلاقل كانت حصيلتها بضعة قتلى[25]. كان الجمهور يهتف: «يسقط بن علي! أعطونا بوتفليقة!». هذه الإشارة إلى الرئـيس الجزائـري الـذي ينادي بالمصالحة مع الإسلاميين مثقلةٌ بالمعاني السياسية.

يفرغ التونسيون معاناتهم المكبوتة في الميادين الرياضية ولكن أيضًا بنكاتٍ مقتبسـةٍ عن الخارج. وهذه واحدةٌ منها: وجد بن علي يومًا قمقمًا وفركه. وظهـر مـارِدٌ قـال له: «شكرًا لأنك حررتني من القمقم، ماذا تريد لقاء ذلك؟»، فيجيبه بن علي: «أريد طريقًا كبيرةً من الرخام تمتد من تونس إلى بوينس آيرس حيث يعيش صديقي الرئيس كارلوس منعم، وحيث أحب أن

أقضي فترة التقاعد». وبالفعل تقول الشائعات في تونس أن بن علي اشترى في الأرجنتين مزرعةً رائعةً ليقضي فيها وقتًا رغيدًا فيما لو أُقصي عن الحكم ذات يـوم. وأجابه الجني: «من الصعب جدًا تحقيق مثل هذا الطلب، اطلب مـني شـيئًا آخر». فيقترح عندئذٍ بن علي: «هل تستطيع تدئة المحيطين بي الساخطين بشكلٍ متزايدٍ والذين يخلقون لي المتاعب؟» فيطلب الجني آسفًا من الرئـيس التونسي أن يجد فكرةً أخرى أكثر سهولةً. فيقول بن علي: «إذن يجب على الصحفيين الأجانب أن يكتبوا أن تونس بلادٌ ديموقراطيةٌ». صمتٌ طويـلٌ، ثم يهمس الجني: «هذا مستحيلٌ فعلاً، في نهاية الأمر أظن أننا سنبني الطريق الكبيرة إلى الأرجنتين، بكم مسربٍ تريدها؟».

عـلى الشعب التونسي أن ينتظر الديموقراطية لفترةٍ طويلةٍ، إلى درجة أن ملـك المغرب الحسن الثاني بلغ به الأمر عام [1991 م] أن ينصح الصحفيين الأجانب المبدي الذهن بنظره بالأفكار المسبقة عن وضع حقوق الإنسان في بلاده أن يهتموا أكثر بتونس. صحيحٌ أن الملك الشريفي كان قد جعل النظام ليـبراليًا في نهاية حكمه. وبالمقارنة مع الرئيس التونسي، يبدو الحسن الثاني وكذلك ابنه محمد السادس في نهاية هذا القرن ليبراليين.

لنقل إن إنسانية بن علي ذات مواصفاتٍ حاذقةٍ بقدرٍ كافٍ.

القسم الثاني:
بلدٌ مدجّنٌ

5] الحريات المبتورة

لرئـيس الدولة شغفٌ حقيقيٌ بالمعلوماتية. يستخدمها بن علي في عمله الـيومي، كأي كادرٍ في مؤسسةٍ، يدون على حاسوبه ملاحظاتٍ لمعاونيه، ويرسـم منحنياتٍ، ويخزن معطياتٍ، ويراكم المعلومات سريةً كانت أم لا. وبـرأيه أن المعلوماتـية فقط هي التي لا تكذب. وأكثر ما يفخر به هو أن يعـرض على شاشته أمام زوارٍ مدهوشين، انخفاض المنحنى البياني للولادات عـام [2025 م] في تونس والمشاكل السكانية التي ستنجم عنه. لا يُفحَمُ ولا يكلّ ولا يملّ. بإمكان الجنرال أن يجادل إلى ما لا نايةٍ حول مآثر الحواسيب، وقدرة المُعالِجات من مختلف الاسماء التجارية، عن صبيب المودم، والمقاييس، والتوابع المعلوماتية.

ويخشـى أعضاء الحكومة هذه الهواية، وقد قال ذات يومٍ سكرتير دولةٍ لأحد أصدقائه: «يتابع الرئيس كل شيءٍ على حاسوبه، بما في ذلك تنقلاتنا الخاصة. يجب أن ننتبه إلى ألا نخفي عنه شيئًا».

5/1] جرعةُ معلوماتيةٍ مفرطةٌ

كان مروان بن زينب مولعًا هو أيضًا بالمعلوماتية. هذا الطالب اللامع غير المهـتم بالسياسة، الذي حصل على منحةٍ لجامعةٍ كبيرةٍ في أمريكا الشمالية، تـوفي في سـن السادسة والعشرين، رسميًا، حسب قول السلطات، نتيجة "حـادث سيرٍ"، بعد أن دخل سهوًا على النظام المعلوماتي للقصر الرئاسي. باح مروان خائفًا للمقربين منه أنه وجد قائمة عملاءٍ للموساد، الاستخبارات الإسـرائيلية، معـتمَدين في تونس العاصمة لمراقبة المسؤولين الفلسطينيين. وعشـية دفنه، اقتحمت الشرطة حيه، واختلطت بعائلته لتسهر على جثمان المـتوفى. في اليوم التالي، كان رجال الشرطة ما يزالون هناك، الأمر الذي لم يقومـوا بـه أبدًا في جنازة طالبٍ بسيطٍ. ولكن، هل كان مروان قد بقي مواطنًا عاديًا؟[1].

كان ذلك عام [1989 م]، بعد "التغيير" بعامين تقريبًا. بعد بضعة أشهرٍ، هـزت قضيةٌ أخرى بنفس الغموض الأوساط السياسية التونسية. في تشرين الأول [1990 م]، اعتقل موظفٌ كبيرٌ في وزارة الخارجية، دالي العماري، من منزله، وحُكِم عليه بالقتل، وخُفض الحكم إلى السجن المؤبد. رسميًا، قيل إنه تلقى مالاً من مسؤولٍ في الاستخبارات الأميركية. لكن عدة شهاداتٍ قدمت تفسـيرًا آخـر. عشـية تسميته سفيرًا في أثينا، فضلوا عليه شخصًا آتيًا من الجـيش، هنا أرسل رسالةً للرئيس بن علي يشكو فيها من اجتياح العسكر الديبلوماسية التونسية، جرأةٌ استحق عليها هذا الحكم برأي بطانته. لم يظهر بعدها دالي العماري ثانيةً أبدًا.

مـرت عشر سنواتٍ منذ ذلك الوقت ولم يتغير أي شيءٍ. مازال رئيس الدولـة بطـلاً في المعلوماتية ولم تحَترم حقوق الإنسان على نحو أفضل، مع المظاهـر. غـدت تونس إحدى أكثر البلاد التي تدينها المنظمات الإنسانية باستمرارٍ، خروف المنطقة الأسود.

في المغـرب، كـان الملك الحسن الثاني، الذي ركزت عليه منظمة العفو الدولية هجومها، ذكيًا حيث عيّن حكومةً انتقاليةً قبل وفاته بعامين، يترأسها معـارضٌ سـابقٌ، الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي، الذي جعل من احترام حقوق الذات الإنسانية أولويةً. إلى درجة أنه استقبل عام [1999 م] في منزله نائـب الرئـيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، خميّس الشمّاري، المنفي اليوم إلى فرنسا. ورغم أخطاء الحكومة التي لا يمكن إنكارها، كالإلغاء المفاجئ للمؤتمر الدولي لمنظمة العفو الدولية الذي كان سيُعقَد خلال صيف عام [1999 م] في الرباط، فقد تحسن وضع حقوق الإنسان في المملكة حيث ازداد عـدد الجمعيات. وما كاد محمد السادس الشاب خليفة الحسن الثاني يسـتقر عـلى عرشه حتى جعل من احترامها أولويةً، وقد قال ذلك في أول خطابٍ له إلى الأمة.

وفي الجزائر، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي انتخب في شباط [1999 م]، انخرط ببراعةٍ في عملية مصالحةٍ وطنيةٍ وأفرغ السجون من قسمٍ من المعارضين الإسـلاميين. ولم تعـد قضية "المفقودين" موضوعًا محرّمًا في الجرائد، وهم آلاف الأشـخاص الذيـن اختطفـتهم قوى الأمن من دون غطاءٍ قانوني. ويـتحدثون، وعـلى رأسهم رئيس الدولة، عن تحرير العباسي مدني، رئيس الجـبهة الإسلامية للإنقاذ. وقد صوّت مجلس النواب على عفوٍ عامٍ، ودُعي الشـعب إلى المصـادقة عليه في [16 أيلول 1999 م]. بالتالي، عادت البلاد بأسرها إلى الأمل.

5/2] تعميم التعذيب

خلال هذا الوقت، كانت تونس تتراجع. وعندما كان شركاؤها في اتحاد المغـرب العـربي، مشـروع السـوق المغربية الموحد، يحاولون أن يكسبوا بسلوكهم تشجيع الغرب، كانت تتميز باتخاذ الموقف المعاكس. يكفي تصفح الـتقارير التي نشرتا الجمعيات العالمية غير الحكومية. ونقتطف مقطعًا صغيرًا مـا كتبه (الاتحاد العالمي لروابط حقوق الإنسان/ Fédération International

des droits de l'homme, FIDH): «التعذيب في تونس ممارسةٌ وصفيةٌ وخطيرةٌ ومنهجيةٌ. ومع أنه تم ذكر خمسمئة حالةٍ على الأقل، منهم ثلاثون حالة وفاةٍ تحت التعذيب، نرى أن الرقم الكامل للأشخاص ضحايا التعذيب بين عامي [1990 و1998 م] يـرتفع كما يبدو إلى عدة آلافٍ. ويعرف القائمون على التعذيب أنم لا يخضعون للعقاب، وخصوصًا منذ عدة سنواتٍ»[2].

ونفـس اللهجة من منظمة العفو الدولية، التي كتبت: «يتم بلا انقطاعٍ خـرق حقوق الفرد الأساس في الحياة والحرية والأمان، وكذلك حقه في ألا يخضـع للتعذيب أو يوضع رهن الاعتقال التعسفي». ويتابع التقرير: «لقد اتسـع القمع وغدا يمارس على أعضاء أحزاب اليسار، وعلى أهل المساجين وأصـدقائهم وعـلى ناشطي حقوق الإنسان». إن (مراقبة حقوق الإنسان 'هيومان رايتس ووتش'/ Human Rights Watch)، وهي منظمةٌ أميركيةٌ غير حكومـيةٍ مشـهورةٌ بجديـة تحليلها، لم تكن أقل صرامةً عندما كتبت، في تقريـرها السـنوي عام [1999 م]: «لم تخصص أي دولةٍ وقتًا أطول لطرح نفسـها مدافعةٍ عن حقوق الإنسان وفي الوقت نفسه لملاحقة وكتم أنفاس المواطنين الذين كانوا يقدمون الوقائع بشكلٍ أقل بريقًا. إن الضغوط الممارسة على المناضلين وكذلك على ضحاياهم وأسرهم والشهود الأساس قد منعت نشر معلوماتٍ حول أكثر الاعتداءات خطورةً»[3].

وتؤيـد الأمـم المتحدة هذه المخاوف. في تشرين الثاني عام [1998 م]، صـرحت (لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب/ UN Committee Against Torture) بأنـا «قلقةٌ بسبب ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية والمنحطة التي تقـوم بـا قوى الأمن والشرطة»[4]. وعندما نعرف حذر الأمم المتحدة في انتقاد إحدى الدول الأعضاء نعلم ما تخفيه هذه "المخاوف": قلقًا عميقًا.

حـتى فرنسا، الحليف الأعمى لتونس حتى فترةٍ قريبةٍ، تثور. إن (اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان)، الملحقة بوزارة الخارجية ، عبرت للمرة الأولى هي أيضًا عام [1996 م] عن قلقها إزاء كون «آلاف الأشخاص الذين

حُكِم عليهم بسبب معتقداتهم إثر محاكماتٍ غير عادلةٍ يملؤون اليوم السجون التونسـية. ويسـتمر استخدام التعذيب ويزداد قسوةً [...] إن الحصانة التي يتمتع بها المسؤولون عن هذه التجاوزات لا يمكنها إلا أن تشجع على تزايد مثل هذه الأعمال[...]».

مـنذ ذلـك الحين، حل الاشتراكي ليونيل جوسبان محل الديغولي آلان جوبيه في وزارة الخارجية وتونس تحت المهر أكثر من أي وقتٍ مضى: إدانةٌ جديدةٌ شديدة القسوة لقصر قرطاج صدرت عن (اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان).

إن أقـوال المنظمات غير الحكومية الجافة على نحو متعمدٍ تأتي من حقيقةٍ قامعةٍ للمواطن التونسي الذي يعارض السلطة ولو قليلاً. كانت إيمان درويش واحـدةً مـن جيش الظل هذا، وهي السجينة منذ أكثر من عامٍ منذ بداية [1998 م]، في سـجن النّسوبة للنساء في تونس العاصمة، لقد انتظرت طويلاً حكمًا لم يصدر أبدًا. سمراء مشوقةٌ، ذات عينين واسعتين سوداوين لوزيتين، كانت هذه الشابة الحسناء ذات الستة والعشرين عامًا، الطالبة في الاقتصاد، قـد خطت لخطيبها بضع كلماتٍ على ظهر ورقة ألمنيوم صغيرةٍ أخذتها من علـبة سجائر. وصلت "الرسالة" إلى ميناءٍ مناسبٍ. وتشرح إيمان فيها كيف تعلمت لغة السجن، أغانٍ جديدةً جريئةً نوعًا، وتروي أيضًا أنها مع سجيناتٍ شـهيراتٍ . . لكنها لا تتحدث أبدًا عن محاولتها الانتحار في ربيع [1999 م]، عـن إضراباتها عن الطعام التي تم إجهاضها بسرعةٍ، عن دخولها المشفى إثر تعرضـها للضرب المبرح، عن الاعتداء الجنسي الذي مارسه حراسها عليها. كانـت هذه المناضلة، عضوة الاتحاد العام لطلبة تونس، وهو منظمةٌ يسيطر عليها أقصى اليسار، مهددةً بالسجن من عشرٍ إلى عشرين سنةً بتهمة «دعم جمعـيةٍ تدعـو إلى الكره، وتوزيع منشوراتٍ قادرةٍ على تعكير النظام العام، ونشـر أخبارٍ ملفقةٍ، وتنظيم اجتماعاتٍ من دون إذنٍ . .». لقد صادفنا أم إيمان في مكتب محامٍ، لم تفهم ما يحدث. قالت باكيةً بدوءٍ: «هذه أول مرةٍ تـتركني فـيها ابنتي، أريد أن يعيدوها لي». وهكذا كان. ففي بداية صيف

[1999 م]، حكمت محكمةٌ في تونس العاصمة على إيمان بالسجن لمدة [17] شهرًا و[16] يومًا. ولا نملك إلا أن نعجب من دقة الحكم، الذي يتطابق مع الوقت الذي أمضته هذه الطالبة في الحبس الاحتياطي. وأطلق سراح إيمان في منتصف آب.

وهكـذا اعتقل طلابٌ بالمئات، وعُذِبوا على نحو أشد قساوةً، إن كانوا إسلاميين. وهكذا مات فيصل بركات في مقر دائرة شرطةٍ تونسيةٍ في تشرين الأول [1991 م]، في بداية قمع "الملتحين"، وهو طالبٌ في قسم الرياضيات في جامعة تونس العاصمة.وكان هذا الطالب الناشط في (النهضة) قد طالب خـلال مناظرةٍ متلفزةٍ بالحرية النقابية قبل أن يلجأ إلى العمل في السر. كان يعرف ثمن جرأته. وقتها، أوقف شقيقه للضغط عليه، ثم اعتقل هو بعد ذلك بقليلٍ.

بعد أسبوعٍ، أُعلِمت عائلته بأنه توفي في حادث سيارةٍ. إنه قَدَر الناشطين السياسـيين في تونس . . ولسوء طالع النظام، تقول الشهادة الطبية لمشفى نـابل إن الوفاة ناجمةٌ عن إدخال جسمٍ في الشرج، وهو ظاهرةٌ نادرةٌ للغاية في حـوادث السير. وحتى اليوم، يتعرض شقيق فيصل لملاحقة أعوان النظام كيلا يتقدم بشكوى هو أو عائلته.

5/ 3] الفلقة، رياضةٌ وطنيةٌ . .

هـناك شـهاداتٌ، ورسائل قادمةٌ من الظلمة، تحكي عن الاستجوابات "العنيفة"، والإيقاف المطول رهن التحقيق مع الإهانة، وجلسات التعذيب في أقبـية وزارة الداخلـية، وظروف الاعتقال المخزية، والحراس الذين يدونون العبارات المتبادلة بين السجين وأسرته أثناء الزيارات، وللذين يطلق سراحهم أخيرًا، مرارة الحنظل اليومية التي يظلون يتذوقونها هم وأقاربهم.

في السـجون التونسـية، الفلقـة، والأربوكة (صفع القفا براحة اليد)، والحمّـام (تعلق الضحية من القدمين مع ربط اليدين خلف الظهر، وتغطس عدة مراتٍ في مغطسٍ من الماء القذر حتى الإغماء)، المشنقة الفلسطينية (تعلق

الضحية من الذراعين نحو الخلف لمدة ساعاتٍ أو أيامٍ)، كلها أساليب شائعةٌ. مـن تونـس العاصمة إلى صفاقس، من نابل إلى المنستير، في مكاتب وزارة الداخلـية، أو الحرس الوطني أو داخل الدارات الأنيقة المغفلة التي تستخدمها قـوى الأمـن، ليلاً نارًا، التعذيب أمرٌ يوميٌ. يأتي الموت في نهاية المطاف، وهناك ما لا يقل عن ثلاثين ماتوا منذ وصول الجنرال الصالح إلى السلطة.

ويمـارس التعذيـب في دوائر الشرطة وكذلك في السجون. لقد ضرب الحـراس معتقلاً سياسيًا في سجن تونس المدني وقيدوه في زنزانةٍ مع إغماءاته المـتكررة، لأنه لم يحي أحد الحراس. في اليوم التالي مَثُل أمام مجلسٍ تأديبيٍ، وحُكِـم علـيه بعشرة أيام سجنٍ في جحرٍ مظلمٍ تعرض بعدها إلى جلسات تعذيـبٍ إضافيةٍ. وقد ضُرِب سجينان آخران وأهينا لأنهما تجرأا على القيام بإضرابٍ عن الطعام مؤازرةً له.

وتـبدو الإضـرابات عـن الطعام نادرةً في السجون التونسية على نحو متـناقضٍ. وقد نجد تفسير ذلك في هذه الرسالة من طبيبٍ، شقيق معتقلٍ في سـجن [جـادة 9 نيسان] في تونس، التي أُرسِلت إلى صحيفةٍ فرنسيةٍ عام [1998 م] لكـنها لم تنشـر أبـدًا. لقد كتب: «إن سجناء الرأي من كل الأنـواع، بما فيهم أخي، لا يستطيعون القيام بإضرابٍ عن الطعام [...] منذ الـيوم الثالث للصيام، يجري لهم حراس السجن أو الممرضون حقنًا شرجيةً فـيها مـواد دوائيةٌ (الفاليوم ربما) [...] وعند الاستيقاظ، لا يعود السجناء السياسـيون يتذكرون أنهم كانوا مضربين عن الطعام، وبهذه الطريقة يُنهى إضرابهم [...]. هذه الطرائق العلاجية غير المسبوقة تهين عزة الفرد وكرامته، كما أن استحياء عددٍ كبيرٍ من السجناء أسهم في تأخير تسرب هذه المعلومة.

مـنذ بداية التسعينيات، ظهرت ممارسةٌ جديدةٌ، لم تكن موجودةً خلال حكم بورقيبة: ملاحقة عائلات المعارضين. لقد كتب (الاتحاد العالمي لروابط حقـوق الإنسـان): «مـئات الـزوجات، والإخوة والأخوات، والآباء والأمهات، أسيئت معاملتهم، وأُرهِبوا، وأوقِفوا، واستجوِبوا، وعُذبوا [...]

ومشـكلتهم الوحـيدة أن لديهم صلة قرابةٍ مع أحد المعارضين». ومن بين الأمـثلة: مثال زوجة ناشطٍ إسلاميٍ لاجئٍ في ألمانيا. السيدة بوخريص، أمٌ لـثلاثة أطفـالٍ، تعرضت منذ عام [1992 م] وحتى [1997 م] إلى مختلف أشكال الملاحقة. ذات يومٍ انقض عليها حوالي عشرين شرطيًا ونزعوا عنها ثيابا. وعندما أصبحت عاريةً، أخذوا يكيلون لها الضربات على كل أجزاء جسمها وهم يشتمونا، ناعتين إياها بالساقطة. وهددوها بالاغتصاب إذا لم تقل كل ما تعرف عن زوجها. بعد ذلك استخدم رجال الشرطة الصدمات الكهربائـية. وعـندما أغمي على المسكينة، توقف جلادوها عن تعذيبها. وأُرغمـت السيدة بوخريص على طلب الطلاق مرتين. وسقطت الدعوى لأنا لم تستوف الشروط القانونية.

وتـبعًا لأقوال المنظمات الإنسانية، غدا الطلاق القسري أسلوبًا شائعًا. وكصدىً لذلك، فإن وثيقةً حديثةً للأمم المتحدة مخصصة للعنف ضد النساء في العـالم تذكـر بعنايةٍ تعطي العمل بمجمله مصداقيةً، عدة حالات طلاقٍ ومعاملةٍ لاإنسانيةٍ مورست على تونسياتٍ[5]. وهكذا فإن جليلة، وهي مربية أطفالٍ، «أوقفت، واستجوبت، وضُربت وعُذبت لأنهم أرادوا إرغامها على طلب الطلاق، لأن زوجها ينتمي إلى النهضة (الحركة الإسلامية)» وفقدت عملها إثر خروجها من السجن. أو أيضًا نزيهة، «التي عُذبت في أيار من عام [1993 م]، بعـد بضـعة أشهرٍ من تقديمها طلبًا للحصول على جواز سفرٍ لتـلحق بزوجها في المنفى في فرنسا، [...] اعتقلت سرًا لمدة اثني عشر يومًا [...]، وأهينت جنسيًا، وتعرضت لضغوطٍ بدف إجبارها على توقيع طلب الطلاق». وتضم وثيقة الأمم المتحدة أمثلةً أخرى.

5/4] قضيةٌ إعلاميةٌ . .

هـناك امـرأةٌ تمـثل قضـية حقوق الإنسان في تونس: المحامية راضية النصـراوي. بقامتها الضئيلة، وشعرها الأسود، تدافع عن المتهورين في كل القضـايا السياسـية. مـنذ قرابة ربع قرنٍ تدافع المحامية عن طلاب اليسار

المتطرف، والناشطين الإسلاميين، والنقابيين المعارضين، بلا استثناءٍ. ولكونا ملاحقـةً من نظام بورقيبة ونظام بن علي، فقد غدت رغمًا عنها رمز وعزة مهنةٍ يراقبها قصر قرطاج مراقبةً لصيقةً. من هنا أتى الاستهزاء بالنظام عندما انتخبت مرتين لـلمس عمادة المحاميين التونسيين في تونس.

مـنذ ذلك الحين لم تتوقف المضايقات. لقد تم تخريب مكتبها الواقع في مركـز المديـنة ورأى شركاؤها أن من الحرص أن يستقروا في مكانٍ آخر. وحُطّمـت سيارتا. ولم يعد لديها هاتفٌ. ولا حق مغادرة تونس العاصمة. وحققت مصلحة الضرائب في حساباتا المصرفية الهزيلة. ولم يتردد أشخاصٌ غامضـون، شـرطةٌ في ملابس مدنيةٍ كما تظن راضية، في مضايقة أولادها الصغار لدى خروجهم من المدرسة.

في بداية صيف عام [1999 م]، ومن جديدٍ مَثُلت راضية النصراوي أمام المحكمة مصحوبةً بحوالي عشرين طالبًا رهن التوقيف المؤقت منذ أكثر من عامٍ (مـا يتعارض مع القانون)، لكنها في ذلك اليوم، ولدت طفلةً. ولكي يمنعوا زوج المحامية، وهو ناشطٌ من أقصى اليسار متوارٍ عن الأنظار، من رؤية ابنته، وُضِع شرطيان على باب غرفة الحضانة يوم الولادة والأيام التي تلته . .

إذا كـانوا يظنون أن هذه المحامية الناقدة، ذات الصوت المرتفع، المتهمة الأزلـية، سـتتراجع، فهم لا يعرفونا جيدًا. قال أحد زملائها: «إنا امرأةٌ صغيرة القد تقود معركةً ضد عدوٍ يفوقها حجمًا. أحيانًا ليس هناك أملٌ، إنا فقط طريقةٌ للتضامن حتى النهاية مع ضحايا الفظاعات»[6].

في تمـوز عـام [1999 م]، حكمت إحدى محاكم تونس العاصمة على راضـية بالسـجن ستة أشهرٍ مع وقف التنفيذ، إثر محاكمةٍ صاخبةٍ تميزت بانسـحاب محـامي الدفاع. وقد أرادوا بذا التصرف الاحتجاج على قرار رئـيس المحكمة بإسكات أحد زملائهم لأنه عده مذنبًا بمحاولته أثناء المرافعة قراءة بضعة أسطرٍ من افتتاحيةٍ للصحافي جان دانييل في ‹نوفيل أوبسرفاتور› يصف فيها تونس بأنا «دولةٌ بوليسيةٌ». وقد أبرز الادعاء، واثقًا من نفسه، وثيقةً ضد السيدة راضية . . سرقها مجهولون من مكتبها قبل بضعة أشهرٍ.

إن الحكم المخفف الذي تلقته المحامية غير ناجمٍ عن استقلال العدالة. لأن القضـاء يخضع للأوامر: فالمس يأخذ تعليماته من السلطة السياسية ويقوم بدور النيابة العامة؛ وحقوق الدفاع عرضةٌ للسخرية، ويستخدم الفقه لإفراغ الإجـراءات التشريعية الأساس من كل تأثيرٍ مفيدٍ . . إن سمعة راضية العالمية هي التي أنقذتا. لم تتعرض المحامية أبدًا للتعذيب، هناك المئات في سائر البلاد ممـن لم يـنعموا بمـثل هذه الحماية. خصوصًا إن كانوا يعيشون بعيدًا عن العاصمة ويجهرون بقناعاتٍ دينيةٍ.

وهكـذا في الكـاف، وهي بلدةٌ صغيرةٌ في شمال غرب تونس، اضطهد النظام المحامي نجيب الحسني لأنه جرؤ على الدفاع عن الناشطين الإسلاميين دون أن يكون أبدًا عضوًا في (النهضة). ونجيب ناشطٌ في حقوق الإنسان منذ زمنٍ طويلٍ، وهو طويلٌ ونحيلٌ ومازحٌ ومتحمسٌ. أول أطفاله يسمى جهاد، باسم القائد الفلسطيني أبي جهاد، الذي اغتيل في تونس. وقد اعتاد أن يقول: «لقـد فقدت رشدي عشية اغتياله، كانت أم كلثوم تغني في التلفزيون بينما كنـت في حدادٍ. كان يجب إظهار أهمية الحدث»[7]. ابنه الآخر اسمه غفار، كـأحد وجوه الإسلام، المدافع عن الفقراء، حتى أن الشيوعيين عدوه دومًا أحد المبشرين.

وقـد أثر في نجيب في شبابه اشتراكه الفعال في الاتحاد التونسي لنوادي السـينما، وهـو أحد ملاجئ اليسار التونسي، قبل أن يسافر في جولةٍ في أوربـة الشرقية بطريقة الأوتوستوب من أجل مقارنة النظريات الماركسية بـالواقع. وإبان رئاسة بورقيبة، دافع هذا المحامي عن ضحايا كل أشكال القمـع، وتابع هذا النضال لصالح الإسلاميين خلال حكم بن علي. عندها لاحظت الشرطة التونسية أن تقارير منظمة العفو الدولية كانت محددةً بدقةٍ في ما يخص منطقة الكاف ما سبب له تديداتٍ بالقتل. لقد كتب له خمسة ناشطين من التجمع الدستوري الديموقراطي طبعًا مغفلي الاسماء، قائلين إنه إرهابيٌ وعدوٌ للأمة.

في حزيـران [1994 م]، أُوقف المحامي واتم بالتزوير في حساباتٍ عامةٍ تخـص بـيع قطعةٍ صغيرةٍ من الأرض. لقد حُبِكت القضية من كل أطرافها وحُكِم على نجيب بثماني سنواتٍ من السجن ومنعه من ممارسة المهنة خمس سنواتٍ. وأصبح بين يدي الشرطة السياسية، وعُذب مرتين في الكاف ثم في تونـس العاصـمة: بالكهرباء، والتعليق في الوضعية المسماة (الدجاجة على السـفود) . . ويطلـق نجيـب على جلاديه ألقابًا لا تخلو من التهكم، مثل (بوكاسـا)، و(الكسّار)، أو أيضًا (ملوخية)، على اسم طبقٍ تونسيٍ اشتهر ذلك الشرطي بأنه يحبه.

ومـنذ خروجه من السجن، لايزال هذا الناشط موضع ملاحقةٍ بوليسيةٍ: المراقبة اللصيقة، قطع الهاتف، الحرمان من جواز السفر، مضايقة المقربين منه. مـع ذلـك يعرّف نجيب نفسه دومًا بأنه (إسلاميٌ متحررٌ)، من دون انتماء سياسـيٍ محـددٍ. وهو صارمٌ جدًا في ما يخص عقليةً معينةً متخلفةً يتميز با الأصوليون، فيردد: «إن لم أدافع عن حقوق النساء، أكون خائنًا لنفسي. لقد طلقـت أمي عندما كان عمري سنةً، وكانت سند الأسرة. وبفضل عملها الذي كان يُنظر إليه باستهجانٍ في تلك الحقبة، استطعت أن أصبح محاميًا». ووالـده؟ إنه يبتسم: «والدي . . تزوج تسع نساءٍ. عند كل حصادٍ، كان يتزوج من جديدٍ».

5/5] "جنة" حقوق الإنسان . .

سيقال حتمًا، أن تونس لا تحتكر انتهاك حقوق الإنسان، وهذا صحيحٌ. لكنها إحدى البلدان التي يبلغ فيها التناقض بين الخطاب الرسمي والواقع، بين الـنظرية والتطبـيق، حدًا صارخًا. لقد صرح أحد أساطين عمادة المحاميين التونسـيين العاصـمة والذي كان النظام قد اعتقله: «إن الممارسة تناقض الخطـاب الـرسمي. إنم يتحدثون عن الحرية ولكنهم يقمعون، ويشيدون بحقـوق الإنسـان لكـنهم يمارسون التعذيب. كل شيءٍ تلاعبٌ وتزويرٌ، وادعـاء». كمـا كتبـت منظمة العفو الدولية تستنكر الهوة «بين خطاب

السلطات التونسية التي لا تنفك تعلن تعلقها باحترام حقوق الإنسان، وواقعٍ ينتهك يوميًا أكثر الحقوق أساسًا».

وإذا اعتمدنا على الدعاية، فتونس تمثل فردوس حقوق الإنسان، أو تكاد. وتـأتي التوصـية بذلك من قمة الدولة. لقد أعلن بن علي: «وضعنا حقوق الإنسـان والحريات الأساس في المرتبة الأولى من مبادئنا وأهدافنا». وأيضًا: «حقوق الإنسان خيارنا وسياستنا». ولن ننتهي أبدًا من تعداد مواقف رئيس الدولة الجليلة بذا الشأن. تتكفل الصحافة المحلية بذلك، هي التي تملأ أعمدة الصـحف بالكلام المضجر المكرر عن "الإنجازات" التونسية في مجال حقوق الإنسـان. وتنظم مؤتمراتٌ حول هذه المسألة كل عامٍ مدعومةً دعمًا كبيرًا بالدعاية. إن تونس العاصمة هي مقر (المعهد العربي الرسمي لحقوق الإنسان)؛ وبالـتالي فهـي تؤوي أقدم فرعٍ لمنظمة العفو الدولية في العالم العربي. وهي حسب تقاليد هذه الحركة الإنسانية تتم بالوضع في البلدان الأخرى. وهناك تونسـيون موجودون في معظم لجان الأمم المتحدة التي تتم بحقوق الإنسان. وتوجد في معظم الوزارات خلايا متخصصةٌ في اكتشاف التجاوزات. ويقال إن (الإعـلان العالمي لحقوق الإنسان) معروضٌ في مراكز الشرطة، ووزارة الداخلية تحتل المقدمة من حيث التأهيل في موضوع الحريات العامة.

حقوق الإنسان دومًا وفي كل مكانٍ. خصصت لها ساحةٌ ومحطة مترو في تونس العاصمة، وأُصدرت طوابع بريديةٌ وضُربت ميداليةٌ على شرفها. حتى أن كرسـي تدريسٍ جامعيٍ ابُتدِع لإدخال محاضراتٍ حول هذا الإختصاص في كلية الحقوق. وتفيض الكتيبات التي خصصتها له الأجهزة الحكومية. مع ذلـك فهذا هو تكريم الخطيئة (حقيقة النظام التونسي) للفضيلة (قيم حقوق الإنسان العالمية).

ولأنـه ينـبغي أن نكـون عصريين فقد أُنشئ موقعٌ على الإنترنت عام [1998 م] يشـيد بمنجزات النظام. غير أن المسألة أحدثت ضجةً كبيرةً، لأن الموقع اختلس هويةً تدع سبيلاً للالتباس. إن مستخدم الإنترنت الغافل الذي

كـان يتصـل بموقـع ‹www.amnesty.tunisia.org› كان مقتنعًا بأنه يتصل بالمـنظمة الدولية التي مقرها لندن. في الحقيقة، ليس لهذا الموقع أية علاقةٍ مع مـنظمة العفو الدولية. لقد أنشأه "صديقٌ" للنظام، صادفناه قبلاً، فرنسيٌ من أصلٍ لبنانيٍ، رغيد الشماع، الذي بقي طويلاً على رأس إذاعة الشرق قبل أن يصبح أحد أكثر متملقي النظام التونسي في باريس نشاطًا.

كـان محـتوى الموقع يشهد بذلك. متملقًا للغاية، كان يشيد على طول الصفحات بمنجزات الحكومة، واستقلال العدالة، وحماية الأشخاص، وحرية الصـحافة، وتحرر النساء . . ويؤكد رغيد الشماع عندما فضحت المنظمة اللندنية اختلاس الموقع [8]: «لا أزعم أن الوضع في تونس مثاليٌ. مازال عليهم القـيام بأشياء كثيرةٍ، لكن التطور حقيقيٌ». إذا صدقنا صديق رئيس الدولة هذا، فإنه اختار كلمة (Amnesty) من قبيل الصدفة تقريبًا عندما سمّى موقعه. وهو يقول إنه بكل بساطةٍ أراد أن يبرز مفهوم الدفاع عن حقوق الإنسان، ويشرح: «إن مستوى تطور تونس لا يسمح لها بأن تتناول حقوق الإنسان بنفس الشكل الذي تفعله دولةٌ مثل فرنسا. يجب أن نمضي نحو مفهومٍ أكثر شمولاً يضم أيضًا عددًا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية»[9].

أمـام رد فعـل مـنظمة العفو الدولية، لجأ النظام كعادته إلى التظاهر بالاسـتغراب، قبل أن يرد. لقد أكد تصريحٌ لسفارة تونس في باريس، أملاه حتمًا أحد المقربين من بن علي أن: «الكلام السخيف عن «اختلاسٍ» في ما يخـص إنشـاء موقعٍ على الويب يعكس ببساطةٍ إرادة منظمة العفو بمحاولة استغلال جهل معظم الناس بموضوع آلية عمل الإنترنت»، ويختم النص: «إن مـنظمة العفو التي تدّعي أنا حامية الحقوق والحريات، تتحول إلى مؤسسةٍ حقيقيةٍ للرقابة وتقييد الحرية».

مـنذ ذلـك الحين، وجدت المنظمة الدولية الحل. اقترحت موقعًا مقابلاً (www.amnesty.org/tunisia) يضع مقابل خطاب الموقع الموالي للنظام حقيقة وضـع حقوق الإنسان [10]. وكان الحل فعالاً، وربما أكثر مما يجب: لم يعد رواد الإنترنت التونسيون يستطيعون الدخول إلى موقع منظمة العفو الدولية.

وليس هذا هو الموقع الوحيد الممنوع. ضمن لعبة غميضةٍ منهكةٍ وعقيمةٍ اعتادت السلطات تجميد الاتصال بمواقع الإنترنت المعادية للنظام. ولا يوجد أسهل من ذلك: فأقارب الرئيس بن علي يديرون المخدّمين الوحيدين اللذين يسمحان بالدخول إلى الشبكة العالمية. أحدهما تديره ابنته، والثاني يديره فردٌ آخـر من عائلته. وقد أوردت منظمة (مراسلون بلا حدود/ Repoters sans frontières, RSF)، في تقريـرٍ نُشِر في حزيران عام [1999 م]: «لقد ثبت أن المخدمـات المركزية لموزّدي الدخول تقوم بمراقبة حركات بعض مستخدمي الإنترنت. وهكذا يمكن حجب المواقع التي يزورونا وحتى قطع الاتصال، من دون أن ينتـبه المسـتخدم إلى أن ذلك تم عمدًا. لقد حدث أن تلقى بعض مسـتخدمي الإنترنـت في بـيوتم زيارة أفراد شرطةٍ سألوهم عن أسباب اتصالهم بذا العنوان أو ذاك»[11].

ويوضـع الهاتف والفاكس أيضًا تحت مراقبةٍ مكثفةٍ. ويشكو صحفيون ومدافعـون عـن حقوق الإنسان من أن خطوطهم "تنقطع إداريًا". ويمنع اسـتيراد الهواتـف المتصلة بالأقمار الصناعية، التي تعجز الشرطة تقنيًا عن التنصت عليها. وتدير الهاتف المحمول مؤسسةٌ عامةٌ، ويسهل التنصت عليه. وأخيرًا، منذ ربيع عام [1999 م] تمنع إحدى مواد قانون البريد كل مراسلاتٍ ذات طبـيعةٍ «تؤذي النظام العام والأمن». ولا شيء أكثر انتقائيةً من هذا المفهوم عن إيذاء النظام العام. مع ذلك باستطاعة موظفٍ مصادرة رسالةٍ إذا رأى أنا تدخل ضمن هذه الفئة.

6/5] "تقوية الديموقراطية" . .

لا تقـبل تونس بن علي النقد، فلا توجد مآخذ عليها إذا اعتمدنا على الخطب التي ليس فيها ما ينتقد نظريًا. كان ذلك حقيقيًا في بداية التسعينات، في زمـن "البنعلية" الظافرة. عندما نشرت ‹لوموند ديبلوماتيك/ Le Mond Diplomatique› الشـهرية في نيسان عام [1992 م] مقتطفاتٍ من تقريرٍ قاسٍ لمنظمة العفو الدولية، ردت السفارة التونسية في باريس بصفاقةٍ نادرةٍ: «ليس

هـناك سـجناء رأي في تونس ولا يُعتَقَل فيها أحد ما لم يرتكب جريمةً أو يشـارك فيها»، إن «الادعاءات بوجود تعذيبٍ» لا تدف إلا إلى «تشويه صورة [الحكام]. يجب مساعدة الديموقراطيات الناشئة، مثل تونس، ودعمها بـدلاً عن تثبيط همتها في الجهود التي تبذلها. إن تونس، دولة القانون المرتبطة أزلـيًا بالديموقراطية، لم تحاول أبدًا اللجوء إلى حالة الطوارئ، أو إلى المحاكم الاستثنائية، أو إلى القمع البوليسي»[12].

قـبل عامٍ، أنشأ بن علي، بدف إسكات منتقديه، (اللجنةَ العليا لحقوق الإنسـان والحريات الأساس)، مرتبطةً مباشرةً بقصر قرطاج، وعلى رأسها، الرشـيد إدريـس، وهو ديبلوماسيٌ قديمٌ ذو شعرٍ أبيض، مشهورٍ بأنه حرٌ ومسـتقلٌ عـن كل شيءٍ، يساعده حوالي عشرين من الشخصيات وكبار الموظفـين. ويوم إنشاء اللجنة أكد رئيس الدولة أن: «المشروع الذي نطمح إلـيه لا حدود له. إن تمكين الديموقراطية والحريات، وتثبيت احترام حقوق الإنسان والجهد الهادف إلى توسيع مجالها وتعدد ميادينها يجب أن يكون عملاً مستمرًا». مثالٌ جميلٌ للغة الدعاية السياسية الجامدة . .

فـور إنشـاء اللجـنة، كـان لديها فرصة إظهار استقلاليتها وترسيخ مصداقيتها إزاء السلطة، لكنها لم تغتنمها. وعندما حققت في تعسفٍ بوليسيٍ تجاه معتقلين إسلاميين، تحدثت في بيانٍ صحفيٍ، لم يكن حتى بصورة تقريرٍ، عن انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان تمت «على نحو فرديٍ»، لكنها ردت شكاوى عـدة عـائلاتٍ ادعـت بأن أبناءها كانوا ضحايا تعسفٍ في السجن. لقد سـارعت اللجنة إلى الاستنتاج بأن هذه الشكاوى تخلو من «أي أساسٍ» ثم أغلقت الملف بحذرٍ. يستطيع رئيس الدولة إذن أن يعطي نفسه مظهرًا حسنًا بعد أن تمت تبرئته وأن يذكّر بأن التجاوزات الملاحظة «لا تتطابق مع سياسة الدولـة وتعلـيمات رئيس الجمهورية». وسيظهر التالي أن الأمر عبارةٌ عن كذبةٍ كبيرةٍ.

على سبيل المكافأة، تلقى الرشيد إدريس جائزة رئيس الجمهورية لحقوق الإنسـان. وقد قال شارحًا: «نحن لسنا سلطةً مضادةً، لكننا نكمل السلطة.

نحـن هـنا كي نصحح، ونقترح، ولسنا في صدد اتخاذ مواقف، نترك ذلك للمـنظمات الأهلـية. نحن ضد الغوغائية بكل أشكالها»[13]. كان يجب أن يكـون أكثر تحديدًا فيقول: نحن مع الصمت المطبق. وحتى عندما حاولت السـلطة خفـيةً أن تمنع كل اتصال مع ممثلي منظماتٍ أجنبيةٍ أو عالميةٍ، في تشـرين الأول عـام [1998 م]، لم يتحرك الجهاز الرسمي لحقوق الإنسان. واسـتدعى الأمـر حملـةً صحفيةً في أوربة لكي يتخلى قصر قرطاج عن مشروعه.

5/ 7] الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في سباتٍ عميقٍ

الذي لم تكن اللجنة تجرؤ على قوله بصوتٍ مرتفعٍ لجماعة قصر قرطاج، كان حـرًيا ب(الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان) أن تصرح به، وتجعل منه موضـوع معركةٍ عنيدةٍ مستمرةٍ. ولكن الرابطة، الأقدم في العالم العربي، لم تعـد في نايـة القرن هذه سوى شبح منظمةٍ، منطويةٍ على ذكرى يشوبا الحـنين إلى انتصاراتا القديمة في عهد بورقيبة. هي التي نجحت لمدة عشرين سـنةً، مـع الهجمات والاضطهاد في المحافظة على استقلالها، ونشر التقارير وتقـديم الدعم للضحايا وعائلاتم عندما كانت تُقتَرف انتهاكاتٌ واسعةٌ في عهد بورقيبة، أصبحت من الآن فصاعدًا في حالة سباتٍ متطورٍ. اختفى أحد أهم أقطاب السلطة المضادة للنظام أو كاد، واستجوب ناشطوها أو ابتعدوا عنها، وسجن بن علي أكثرهم تمردًا، وبقيت أعمالها سريةً. ولم تعد الصحف تذهـب لتغطـية المؤتمـرات الصحفية الاستثنائية التي تنظمها الرابطة، بل أصبحت تتجاهل تصريحاتا النادرة والمشوشة.

مقارنـةً مع جلال الماضي، أي انحدارٍ!. حتى في نااية الثمانينات، كانت ماتزال مؤسسةً محترمةً حيث كانت المسائل الكبيرة التي تمر بالمتمع التونسي مـثار جدلٍ حامي الوطيس. وهكذا كان، قبل وصول بن علي إلى السلطة، حـين اهتزت الرابطة، التي تضم ممثلين لمختلف تيارات البلاد السياسية، تجاه

مسـألتين أساسـيتين في دولةٍ عربيةٍ مسلمةٍ: هل يمكن أن يوجد يهوديٌ في إدارة الرابطة؟، هل يجب الدفاع عن المساواة بين الجنسين؟.

خرجت الرابطة من هذه التجربة المزدوجة جريحةً، ممزقةً، ولكن بسمعةٍ لم تخـدش حيث أنه عندما جاء "تغيير السابع من نوفمبر"، كانت هذه الرابطة الشـهيرة في مجمـل العـالم العـربي مَعينًا غرف منه بن علي الباحث عن ديموقراطـيين ذوي صـبغةٍ جـديدةٍ. كان الأول أحد أشهر أطباء البولية في المغـرب، سـعدون الزمـرلي، مؤسس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسـان ورئيسها، الذي تركها ليستلم وزارة الصحة. ولم يبق خَلَفه محمد شـرفي سوى بضعة شهورٍ في منصبه. ما كاد يحّيي "المكاسب الرائعة" التي حصـلت منذ وصول بن علي إلى السلطة حتى أسند إليه هذا الأخير، كما رأيـنا، وزارة التعليم الهامة عام [1989 م]. ومثلهما اختطف النظام في نفس الفـترة: حمودة بن سلامة، الشريك المؤسس للرابطة وأمينها العام السا بق، الـذي سمي وزيرًا للشباب والرياضة قبل أن يُعزَل بسبب تواطؤٍ مزعومٍ مع الإسـلاميين؛ ودالي جـازي الـذي تـرك الرابطة و(حركة الديمقراطيين الاشتراكيين) أهم أحزاب المعارضة، وسمي سفيرًا قبل أن يرث وزارة التعليم العالي. وآخرون أيضًا . .

بعـد رحيل شرفي، توقف النزيف، لكن المرض حدث. شعرت الرابطة بغـياب الـرجال الذين يمكنهم الحفاظ على الإجماع الهش فيها. ليس لأن الرئيس الجديد، منصف المرزوقي، مدرسٌ في كلية الطب في سوسة، متطرفٌ خطـرٌ. لكـنه رجلٌ ذو بأسٍ، ناشطٌ ومعتنقٌ لحرية التعبير. وقد استنكرت اللجـنة الإدارية للرابطة غزو العراق الكويت عام [1990 م]، ضد رأي عدة أقسـامٍ، وضد الرأي العام، وخصوصًا ضد رأي قصر قرطاج (الذي سيغير رأيه فيما بعد). وأخطر من ذلك، وبتأثير المرزوقي، أول مرةٍ في [13 حزيران 1991 م]، جـرؤت الرابطة على التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان «مهما كان مصدرها». لم تكن السلطة، التي كانت تأمل في تجنيدها في حملتها ضد الإسلاميين، مسرورةً بأن توضع للمرة الأولى في نفس موضع "الملتحين".

لقاء بن علي بمنصف المرزوقي أوهم بأن الخلاف بينهما عابرٌ. كان ذلك خطأً: إن تصريحًا جديدًا للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، أكثر صرامةً من سابقيه بشأن الانحراف الأمني، يضع البارود على النار في كانون الأول من عام [1991 م]. هاجمت الصحافة التونسية رئيس الرابطة ورد عليها في صحفٍ أجنبيةٍ. بلا شك لم يكن ذلك أفضل الحلول ولكن، كما لاحظت الأستاذة الجامعية ليز غارون (Lise Garon)، المختصة بالشؤون التونسية «ما الذي كان يستطيع أن يفعله غير ذلك؟»[14].

مهما كان الأمر، فقد أُعلنت الحرب المفتوحة من الآن فصاعدًا بين الدكتور المرزوقي والرئيس بن علي. في شباط عام [1992 م]، جرى تعديلٌ أول على القانون الخاص ب(الجمعيات الأهلية)، مفصلٌ على القياس لاضعاف الرابطة، يفرض عليها أن تقبل أي شخصٍ يطلب الإنتساب (فتح الباب لحشو الرابطة بأفراد الأمن وحزب السلطة): ويمنعها تعديلٌ ثانٍ من إسناد المسؤوليات لناشطين سياسيين. وتلاحظ ليز غارون أنه «إذا خضعت الرابطة للقانون فهذا يهدد استقلاليتها، وإذا رفضت فهذا يهدد بحلها»[15].

عندها غدت الأصوات التي تجرؤ على انتقاد الحكومة والدفاع عن الرابطة نادرةً في أوساط المجتمع المدني، وحُلّت الرابطة بالفعل، وخسرت مقرها ونقلت ملفات أرشيفها إلى مقر (المعهد العربي لحقوق الإنسان) في تونس.

مع ذلك، كانت خيوط الحوار تعقد في الكواليس. عندها بدأت مرحلةٌ متعرجةٌ: سمح قصر قرطاج للرابطة بإقامة مؤتمرها على أن تخفف الحدة بالمقابل. وفي الواقع، في عامي [1992 و1993 م]، سكتت من تلقاء نفسها، وبالتالي لم يعد هناك أحدٌ ليدافع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وينبئ إعداد المؤتمر التالي للرابطة بالتدجين القادم. أكثر من ألفٍ وأربعمئة ناشطٍ من التجمع الدستوري الديموقراطي، حزب الدولة، طلبوا الانتساب إلى الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وحصل قرابة تسعمئةٍ منهم على بطاقة الانتساب بينما مُنِع زعماء الأحزاب السياسية من بلوغ السلطات الإدارية.

5/8] "رأسٌ مرفوعٌ" . .

تم تعليق نشاط الدكتور منصف المرزوقي بعد إضعافه. أدرك أن معظم رؤساء الأقسام يقفون ضده وأنه، ضمن هذه الظروف، ليست لديه أدنى فرصةٍ في إعادة انتخابه إذا أراد تجديد رئاسته، وعند افتتاح المؤتمر في فندق أميلكار في [5 شباط 1994 م]، قريبًا من العاصمة، عرف أن أتباعه تخلوا عنه. كانت الأجواء عاصفةً. رفض الدكتور المرزوقي أن يوزع على أعضاء مجلس إدارة الرابطة خطابه الإفتتاحي، كما تقتضي التقاليد. وأمام عقدٍ من الوزراء، والسفراء الأجانب المشدوهين، وعدة مئاتٍ من المؤتمرين، ألقى خطابًا كأنه معركةٌ. التعذيب، القتلى خلال الاعتقال، الحريات المقلصة إلى حدٍ تعيسٍ، النظام الذي تحول إلى ديكتاتوريةٍ . . أراد المرزوقي أن يفضح كل شيءٍ بالتفصيل. وقام بذلك بحماسٍ ونجاحٍ. كانت تسبق كل هجومٍ له نفس العبارات الرهيبة: «والرأس مرفوعٌ . .»، «والرأس مرفوعٌ . .». يوجد خطيبٌ في إهاب أستاذ الجامعة هذا، هناك روبسبيير في هذا الطبيب.

لكن المرزوقي لم يكمل هجاءه. بسرعةٍ، نائب رئيس الرابطة (والرجل الثاني في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين)، خميس الشماري، الذي كان حينها يتبع خطًا أكثر مرونةً، أكثر مجاملةً، اختطف الميكروفون من يديه. وترك رئيس الرابطة القاعة. وكان ذلك أمرًا لم تسجل ذاكرة المؤتمرين مثيلاً له.

بعد الظهر، خلال مؤتمرٍ صحفي مرتجلٍ في سوسة، أعلن منصف المرزوقي ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية المقبلة الآتية بعد أقل من شهرين. فعل ذلك من قبيل التحدي، عارفًا أنه ليس لديه أدنى فرصةٍ. الدستور حاسم: على أيّ مرشحٍ أن ينال دعم ثلاثين نائبٍ أو عمدةٍ. ولكن، في تلك الفترة، كان التجمع الدستوري الديموقراطي يحتكر كل مقاعد مجلس النواب، أما العمدات، فكلهم ينتمون إلى السلطة القائمة إلا واحدًا.

خلال هذا الوقت، استتب النظام في مؤتمر الرابطة. من أصل أعضاء المجلس المنتخبين الخمسة والعشرين، أتى ستةٌ فقط من الإدارة القديمة. أما

المؤتمرون، فقد قرروا، بإجماعٍ ضعيفٍ في الحقيقة، منع الجمع بين المسؤوليات السياسية ومسؤوليات الرابطة، وقبول طلبات الانتساب من حيثما أتت.

قادت الرابطة، متعثرةً، بضع معارك أيضًا، لكن من دون خطورةٍ، بفضل حفنةٍ من الناشطين المتمردين. فعلًيا، لقد خسرت، مع أن المحاكم ألغت عام [1996 م] القـرار الذي صنفها بين الجمعيات ذات "الاهتمام العام". كانت الشـرطة تراقـب مكاتبها بلا انقطاعٍ. حتى الرئيس الجديد للرابطة، السيد توفـيق بودربالة، وهو محامٍ في الخمسين من عمره يميل إلى المنهج التوفيقي، مشكوكٌ فيه. ويتم التنصت على محادثاته الهاتفية. ومنذ نهاية عام [1997 م]، يقضـي أحد نواب رئيس الرابطة حكمًا بالسجن لمدة ثلاث سنواتٍ، وهو خمـيس قسـيلة، مسؤولٌ قديمٌ من التجمع الدستوري الديموقراطي، الحزب الـرسمي[16]. هذا النصير السابق لرئيس الدولة يدفع فقط ضريبة كونه أدان علنًا انتهاكات حقوق الإنسان. وزوجته، فاطمة، أُذيقت مرارة الحنظل على نحـو شـنيعٍ. أما ضحايا النظام الذين يجرؤون على الاتصال بالرابطة، فهم يصبحون مع عائلاتهم موضع تهديدات السلطات.

لم يُعـامَل الدكـتور المـرزوقي على نحو أفضل. منذ أن أعلن ترشيحه للانـتخابات الرئاسية المقررة في آذار عام [1994 م]، لم تعد متاعبه تتوقف. لاحقـته أجهـزة الأمـن (متّهمةً إياه بسرقة سيارةٍ!)، وأوقف في آذار عام [1994 م]، غـداة الانتخابات، لأنه شكك باستقلالية العدالة في مقابلةٍ مع صـحيفةٍ إسبانيةٍ. حاول المرزوقي عبثًا إنكار التهم الموجهة إليه، واعترفت الصـحيفة علـنًا أنـه قد تم تحوير أقوال رئيس الرابطة السابق نتيجة غلطةٍ مطبعـيةٍ، مـن دون فائدةٍ. اعتقل الدكتور المرزوقي لمدة أربعة أشهرٍ، ومنذ إخلاء سبيله، يتعرض مناضل حقوق الإنسان هذا إلى مضايقاتٍ لا تتوقف. حُـرِم مـن جواز السفر، مثل كثيرين غيره، فلا يستطيع زيارة عائلته التي غادرت تونس. كما تم إزعاج أخيه وابن أخيه أيضًا.

في [5 حزيـران 1999 م]، منصـف المـرزوقي، الذي عُين ناطقًا رسميًا لـلمجلس الوطـني للحريات المنشأ حديثًا، اختطفه ثلاثة رجال شرطةٍ في

الشـارع العـام في وضح النهار. بعد ثماني وأربعين ساعةً، عندما عاد إلى الظهور، كان ذلك أمام قاضي التحقيق الذي وجه إليه تهمة «تشكيل ورعاية جمعيةٍ غير مرخصةٍ، وتوزيع منشوراتٍ ذات طبيعةٍ تعكّر النظام العام، ونشر أخبارٍ كاذبةٍ».

في تونس الجنرال بن علي، هناك الآلاف من أمثال الدكتور المرزوقي.

6] الإساءة إلى الإعلام

في [11 شـباط 1995 م]، هـاجم فريقٌ إسلاميٌ آتٍ من الجزائر مركزًا حدوديًـا لـلحرس الوطني التونسي في جنوب غرب البلاد. كانت الحصيلة التونسـية سـتة قتلى. وكانت تلك سابقةً أدت إلى الخوف من أن تصدّر الجزائر مأساتا لجارتا. وشعرت السفارات الأجنبية بالقلق.

والمواطن التونسي؟. لم يعلم المواطن التونسي بما حدث. صحيفةٌ واحدةٌ هـي ‹الصباح›، التي تملكها مجموعةٌ خاصةٌ، أوردت الخبر الذي وُصِف بأنه «حادث سيرٍ عادي». واستدعى الأمر انتظار ثلاثة أيامٍ قبل أن تذكر وكالة الصـحافة الفرنسية الخبر. بل وأكثر من ذلك أنا قامت بذلك عن طريق نبأٍ آتٍ لـيس مـن تونس العاصمة وإنما من باريس، لتتحاشى غضب قرطاج. حسـابٌ خاطئٌ: بعد أقل من شهرين، ألغت كل الصحف التونسية وعدة وزاراتٍ عقود اشتراكها بالوكالة.

في [3 آذار 1996 م]: اسـتجوب أفـراد الأمـن صحفيًا من الصحيفة الأسبوعية الخاصة ‹الأنوار›، محمد بريش. وقضى الليل في الاعتقال. جريمته؟: نشر تحقيقٍ عن ماسح أحذيةٍ (ويوجد المئات من أمثاله في تونس العاصمة). والمقـال الذي نقلته صحفٌ مغربيةٌ، أساء حسب رأي السلطة «إلى صورة تونـس». وفي هذا الأسبوع بالذات، استجوبت أجهزة الأمن صحفيًا آخر مـن الصحيفة اليومية ‹الشروق› بسبب مقالٍ مخصص للتسول نقلت وكالة الصحافة الفرنسية مقتطفاتٍ منه. تم تحذير المراسل: هذا النوع من المعلومات «متحيزٌ».

في [31 أيار 1998 م]: استدعي مدير ورئيس تحرير ‹الشعب›، الصحيفة الأسبوعية لنقابة الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى وزارة الداخلية. لقد سمحا بمـرور مقالٍ عنوانه (إندونيسيا: الشعب يثور ضد غلاء المعيشة)، يشرح فيه مؤلفه أنه من الصعب على بلدٍ أن ينمو عندما يكون صانعو الثروة محرومين من الحقوق الأساس، وأن الحرية والديموقراطية لا تنفصلان في أي مكانٍ من العالم عن «مجتمعٍ عادلٍ». مع أن إندونيسيا تقع على بعد آلاف الكيلومترات من تونس، فقرطاج تخشى العدوى.

6/ 1] بمستوى كاسترو ومِلُسفِتش

هـذا هـو وضع حرية الإعلام في تونس. لم تعد سوى كلمةٍ جوفاء، ذكرى بعيدةٍ. وهذا صحيحٌ إلى درجة أن (لجنة حماية الصحافة/ Committee to Protect Journalists, CPJ) وهـي مـنظمةٌ أمريكـيةٌ غير حكوميةٍ حيث تتجاور نخبة صحافة ما وراء الأطلسي من بيتر آرنيت (Peter Arnett) (سي إن إن/ CNN) إلى كاتارين غراهام (Katharine Graham) ‹الواشنطن بوست› انتخبت بن علي من جديدٍ: الرئيس التونسي يقع ضمن موكب الأوائل الذي صـنعته لجـنة حماية الصحافة لرؤساء الدول العشرة «أعداء الصحافة» إلى جانب سلُبدان مِلُسفِتش، وفيدل كاسترو، ولوران ديزيريه كابيلا. ومن سنةٍ لأخرى، نجح الرئيس التونسي في التقدم بضع مراتبٍ.

الانتقاد ممنوعٌ في تونس والخنوع يكافأ أكثر مما يتم في الجزائر أو المغرب. ويلٌ للذين لا يحترمون العقد فقد يدفعون ثمن ذلك غاليًا جدًا. مدير ‹الفجر›، وهـي صحيفةٌ إسلاميةٌ، حكمت عليه محكمةٌ عسكريةٌ عام [1992 م] بستة عشـر عامًـا من السجن بتهمة «اعتداء بدف تغيير طبيعة الحكومة». أحد محرريه مسجونٌ منذ عام [1991 م] بتهمة «الانتماء إلى جمعيةٍ غير مرخصةٍ». وما زالا مسجونين حتى اليوم.

وتحت عنوان (طفح الكيل)، وصف صحفيٌ عام [1999 م]، مُغفِلاً ذكر اسمـه، ظروف العمل اليومية هذه، وإحباطات المهنة، والضغوط التي تمارسها طـبقات الحكومـة، والتجسس الحاد الذي يسود قاعات التحرير، والرقابة البوليسية، وصعوبة الإدلاء بشهادةٍ في الخارج . . هذه الشهادة التي أوردتها لجنة حماية الصحافة، تذكر عن الموضوع أكثر ما يفعله تقريرٌ طويلٌ: «كيف أشرح شعور الإحباط هذا الذي يأكلني كلما شهدت حدثًا يمكنه أن يصبح خبرًا وأنا أعرف أنني لا استيع أن أكتب أي كلمةٍ حوله؟ [...] كيف أصف شعور الغضب والثورة التي تقطع أنفاسي كلما اكتشفت أن المقال أو الورقة الـتي كتبتها البارحة حرّفها واغتالها رئيسي المباشر؟ [...] إن رئيس التحرير يسـمح لنفسه حتى بأن يستبدل المقاطع المحذوفة بعبارات تملقٍ حتى لو أدى ذلك إلى تشويه الخبر أو جعله غير مفهومٍ، محتقرًا الحياد والواجب الصحفي [...] كـيف أتخلص من شعور الغثيان والإختناق الذي يتآكلني؟،أنا ملاحقٌ كـل الوقت، مراقبٌ، يرافقني هذا الشعور في المؤتمرات الصحفية التي أُكلف بتغطيتها وحيث يحضرها رجال أمنٍ في ملابس مدنيةٍ إلى جانب الصحفيين»

وخـتم هـذا الصحفي الذي أخفى اسمه قائلاً: «هذا ما يعنيه أن تكون صحفيًا في تونس. إنه أن تحمل الاسم من دون أن تمارس المهنة»[1].

والصـحفيون المستقلون ليسوا في مأمنٍ. بسبب نشر مقابلةٍ مع منصف المرزوقي، المرشح غير المرغوب فيه في انتخابات عام [1994 م] الرئاسية، في الصـحيفة الفرنسية ‹لاكروا› التي كان مراسلاً لها، سُرح كمال العبيدي من (وكالة تونس-إفريقية للأنباء/ Tunis-Africa Presse, TAP)، وبعد إزعاجاتٍ

أخرى أُرغِم على الذهاب للمنفى. واحتاج الأمر فوق ذلك تدخل السفارة الأميركـية التي تعمل فيها زوجته المقبلة ليسمح له بمغادرة البلاد. ولم يكن خلَفُه، توفيق بن بريك، أوفر حظًا البتة. لقد استدعته أجهزة أمن الدولة عدة مـراتٍ بسبب مقالاته التي عُدت أيضًا "منحازةً"، واعتدى عليه مجهولون في الطريق في أيار عام [1999 م] وضربوه بسلاسل دراجةٍ. ومنذ ذلك الوقت، أصـبحت الـتهديدات دائمةً: تديداتٌ بالهاتف، قطع الخط الهاتفي، قذارةٌ مرمـيةٌ عـلى سـيارته، شتائم وضغوطاتٌ خلال الاستجوابات في وزارة الداخلية.

هـذا من جهة الداخل، أما من جهة الواجهة الخارجية، فتونس تتفاخر بأنـا جنة فردوسٍ في ميدان الإعلام. اسمعوا الرئيس بن علي: «نستطيع أن نفخـر الـيوم بأنه لا يوجد لدينا أي منعٍ على أي موضوعٍ كان في مجالنا الإعلامي [...] تستند توجهاتنا إلى حرية الرأي، والتعددية، والشفافية وروح الإصـلاح». ويؤكد في مناسبةٍ أخرى: «لقد سهرنا على أن تقوم وسائط الإعلام الوطنية [...] سواءً كانت الصحافة المكتوبة أو السمعية أو البصرية، بدورهـا عـلى نحـو كاملٍ بمعزلٍ عن أي ضغطٍ، وأي عرقلةٍ، وأي خطر رقابةٍ».

لقد أوردت صحيفة ‹لا برس› الرسمية بعضًا من أفكار رئيس الدولة الحازمة هـذه في [3 أيـار 1999 م]، بمناسـبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. وكأمرٍ مقصـودٍ، في اليوم نفسه، وعلى الصفحة ذاتها، أورد مقالٌ آخر خبرًا عن لقاءٍ مع مؤلفَي كتابٍ تقريظيٍ، ذكرناه سابقًا[2]، مخصص للرئيس. لم تكن اللهجة تلك المنتظرة من صحافةٍ مدعوةٍ إلى إثبات "الجرأة". ومع أن الصحفي اعترف، مواربـة، في إحـدى جمله، بأنه لم يقرأ الكتاب إلا «عَرَضًا»، وهي جريمةٌ لا تُغـتفر، فقـد لمـح فيه «شهادةً مشوقةً على عظمة بن علي، الرجل ورئيس الدولـة». وقـد اهـتم أحد المؤلفَين، وهو طبيب أطفالٍ نفسيٌ، بأن يؤكد للصحفي أن الرئيس بن علي شخصيةٌ «استثنائيةٌ». وأضاف شريكه أن «كل

رؤساء الدول أذكياء، ولكن من النادر أن تكون لديهم طيبة بن علي. وهذا ما أردنا إبرازه: طيبته. وهي صفةٌ نادرةٌ فعلاً في السياسة».

«ذكـاءٌ» و«طيبةٌ» لا يمكن إلا أن نقتنع بما عندما نقرأ مقتطفاتٍ من تصـريحات الرئـيس الـتي أوردتـها ‹لا برس›، المسترسلة بلا نهاية، بشأن «الإعـلام»، و«دوره الأساس» في «ترسيخ الثقافة الديمقراطية»؛ و«حق» المواطـن في «إعلامٍ موثوقٍ، موضوعيٍ وواضحٍ»؛ ومهمة الصحافة: «مقابلة وجهـات الـنظر وإيضـاح الخـيارات والبدائل المقترحة»؛ و«واجب» الصـحفيين: «الإتـيان بكل المظاهر الإيجابية والسلبية للأحداث». ويؤكد رئيس الدولة التونسي بجنانٍ ثابتٍ أن «غاياتنا تبقى نفسها على الدوام: إقامة أسس صحافةٍ حرةٍ وغير منحازةٍ».

إذا اعـتمدنا على التصريحات الرسمية وحدها، فلا ينقصنا شيءٌ بالفعل. الدسـتور يضمن حرية «الرأي، والتعبير، والصحافة، والنشر». والأمر نفسه بالعلاقـة مع قانون الصحافة الذي، منذ آخر تعديلٍ له عام [1993 م]، هو ليـبرالي بنفس القدر، سواءٌ تعلق الأمر بإصدار الصحف أو الكتب. وأخيرًا، عـلى الصعيد العالمي، صادقت تونس على معظم النصوص الدولية المتعلقة بـالإعلام. وكمـا لو كان الأمر من أجل إقناع المشككين المتصلبين، قرر الرئيس عام [1997 م] إلغاء مكتب الدولة لشؤون الإعلام.

6/ 2] أستاذ في الإعلام . .

لم يتضـمن ذلـك مخاطـرةً كبيرةً. على كل حال لم تكن الرقابة على الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية من مهام الحكومة. كانت دائمًا مرتبطةً بقرطاج. والرجل المكلف برد وسائط الإعلام إلى صوابها والاستمرار بجعلها أدوات دعايـةٍ في خدمة بن علي فقط يدعى عبد الوهاب عبد الله. والسيد عبد الله يسيطر على كل ما يكتب ويقال في وسائط الإعلام، فهو الوزير غير الـرسمي للإعـلام (من دون أن يكون لديه اللقب)، كاهن الرقابة الأكبر،

يهمسـون في تونـس أنه لا يُطبَع مقالٌ افتتاحيٌ إن لم يَرُقْ له، ولا تدخل صحيفةٌ أجنبيةٌ البلاد إن لم تحصل على إذن الطبع منه.

مدير صحيفة ‹لا برس› هذا ووزير الإعلام قبل "تغيير السابع من نوفمبر "، وريـث عائلةٍ غنيةٍ من المنستير، الذي درس في الجامعة الفرنسية، كان يمتدح الرئـيس بورقيبة على طول أعمدة صحيفته (وهو يمت إليه بصلة قرابةٍ غير مباشرةٍ). بعد ذلك بقليلٍ دخل قصر قرطاج من بابه الصغير عندما أوكل إليه بورقيبة المشرف على النهاية مهمة قراءة الصحف له. والمنصب أكثر أهميةً مما يـبدو عليه: إنه يسمح بالعيش إلى جوار الرئيس مباشرةً ومراقبة الصراعات عـلى السلطة حوله. وحتى الاشتراك فيها. ومدير ‹لا برس› السابق، الماكر بقـدر مـا هو ذكيٌ، يخطط بمهارةٍ. لقد عرف ضمن هذه الظروف كيف يصـبح شخصًـا لا يمكن الاستغناء عنه لهذا الذي لم يكن بعدُ سوى وزير الداخلية، بن علي، ولحلفائه.

لـدى نجاح الانقلاب، أصبح عبد الله متملق الرئيس الجديد، يتزلف إليه بالألفـاظ نفسها، ونفس الحماس ونفس سوء النية التي كان يستخدمها في السـابق في عهـد بورقيبة. وإن كان لم يعد يمسك قلمه كثيرًا، فهو يعرف كـيف يحـدد الاتجـاه الذي على رؤساء الصحف ومسؤولي التلفزيون أن يتـبعوه، والأفضـل ألا يحـيدوا عنه. وهو في العقد الخامس، بدينٌ، مولعٌ بالسيجار، ذو أناقةٍ مبالغ بها، يريد الرجل أن يكون داهيةً. في الواقع، يخفي آسـر القلوب هذا روح متلاعبٍ محتالٍ، لا يحفل كثيرًا بالوسائل وهو قادرٌ عـلى إثارة حملاتٍ صحفيةٍ ضد كل من يجرؤ على انتقاد الرئيس وسياسته. لقـد تنبأ الناس مراتٍ عدةً بسقوطه. وهذا ممكنٌ، نظرًا للكراهية التي ولّدها هذا الرجل ضده، وخصوصًا كراهية صهر بن علي. لكنه عرف كيف ينسج صلاتٍ متينةً مع أقارب آخرين من عائلة الرئيس.

أحـد جهابذة الصحافة التونسية، قرار المستشار عبد الله نائيٌ. في تقريرٍ ضخمٍ حرر عام [1998 م] ولم تجرؤ أبدًا على نشره، تحدثت الرابطة التونسية

للدفـاع عن حقوق الإنسان عن «خيمة الرصاص» التي تجثم على وسائط الإعلام، وعن «رد جماعة الصحفيين التدريجي إلى الصواب»، وعن «الثغرات الـتي تكبح حرية الصحافة»، وعن «أعضاء المعارضة الذين وجدوا أنفسهم مدفوعـين إلى الغياب عن المشهد الإعلامي» تحت الضغط المزدوج للرقابة المباشرة وللتقتير الشديد في «الصنبور الإعلاني»، وفي نهاية الأمر، عن «قمع حرية الرأي والتعبير» الذي يميز النظام.

كيف لا ننصح المشككين بقراءة الصحف اليومية؟. نختار أسبوعًا لا على التعـيين: من [21 إلى 26حزيران 1999 م]، عبر قراءة العناوين الرئيسة لأهم الصـحف الناطقة بالفرنسية، ‹لوتان/ Le Temps›، وهي صحيفةٌ تدعي بأنها مسـتقلةٌ. كل صباحٍ، عدا واحدًا، تطالع قراءها بصورة بن علي. دائمًا في نفس الموضع المميز، في أعلى الصفحة إلى اليسار. وفي الوضع: يومًا يستقبل رئيس الوزراء، وفي اليوم التالي بصحبة مدير مصرفٍ، واليوم الذي يليه يتفقد الفـرق المسـلحة بمناسـبة العيد الوطني للجيش. تفوقت عليها ‹لا برس›، الصحيفة الرسمية، في مجال عبادة الشخصية. بالتأكيد، تغيب صور الرئيس من طـبعة ‹لا برس› الموزعة عبر الإنترنت، لكن المقالات تعوض عن ذلك. يوم الجمعـة [25] حزيران، تتعلق عناوين الصفحة الأولى الثلاثة بن علي فقط!. إلى مـتى تظـل فكرة الرئيس اليومية تحتل الصفحة الأولى من الصحيفة التي يدعى التونسيون إلى تأملها، كما في الديكتاتوريات الشيوعية القديمة؟.

6/ 3] «صمتًا، إنهم يقمعون»

في وثـيقةٍ نُشِـرت في بداية صيف عام [1999 م] عنوانا: (صمتًا، إنهم يقمعون)، استخلصت جمعية مراسلين بلا حدودٍ[3] بعض العناوين البليغة في طبعة ‹لا برس› في [18 حزيران 1999 م]. لدى قراءتنا ترتسم صورة تونس، كـنوعٍ مـن فردوسٍ على الأرض ينجح فيه كل شيءٍ، تتحاشاها المصائب وتحسـدها البلاد الأخرى: «نموذجٌ للحرية في ممارسة العبادة»؛ «تزايد قدرة

الأسطول البحري الوطني»؛ «رئيس المجلس الإيطالي في زيارةٍ لتونس: درجة التطور التي بلغتها تونس جديرةٌ بالإعجاب»؛ «جنون كوكا كولا، تونس غير معنيةٍ»؛ «الرئيس [الإيراني] محمد خاتمي يحيي نجاحات تونس في مختلف الميادين». وفي نفس العدد، يتملق المقال الافتتاحي الرئيس ولكن بمبالغةٍ يصبح معها عمل رئيس الدولة ضبابيًا غير مفهومٍ: «تتصف الإصلاحات الجارية في تونس منذ التغيير بالرؤية الشاملة والمستقبلية، لكنها تمتاز خصوصًا بالأبعاد الإنسانية التي توازي التجديد [...] إن اهتمام الرئيس بن علي الواضح بإقامة ثقافة حقوق الإنسان ونشرها يكرس خيار حضارةٍ تحولت إلى ممارسةٍ يوميةٍ».

وليست الصحف الأخرى ذات التبعية الرئاسية بأقل مبالغةً في التملق. ويتأثر التوزيع بذلك: فصحيفة ‹لو رونوفو/ Le Renouveau›، التابعة لـ ‹التجمع الدستوري الديموقراطي›، والمتفرع عنها بالعربية، يطبع كل منهما رسميًا عشرين ألف نسخةٍ. في الحقيقة، لا يتجاوز توزيعها ثلاثة آلاف نسخةٍ[4].

وليست الصحافة الخاصة بأحسن حالاً. لقد اختفت الصحف التي رفضت هيمنة الدولة، والباقية باعت روحها، مثل الأسبوعية ‹حقائق›، التي تصدر باللغتين، العربية والفرنسية، والتي كانت في عهد بورقيبة مفخرة الصحافة التونسية، التي كانت تغار حينها من استقلاليتها النسبية.

اليوم، تزهر صحافة الفضائح. وحسب المناسبات لا تتردد بالتالي في استهداف خصوم النظام والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تمرغهم في الوحل، حتى لتصل إلى حد عرض حياتهم الجنسية التي تزعم أنها «فاسدةٌ» على الملأ.

لم يعد لدى الصحفيين البتة وسائل اسماع أصواتهم. لم تعد (رابطة الصحفيين التونسيين/ Association des Journalistes Tunisies, AJT) سوى خيالٍ لما كانت عليه. لقد اقتصرت على الدفاع عن مصالح الرابطة المادية

وتـفادي كل جدلٍ مع السلطة. بدلاً من أن تدافع عن صحفيين إسلاميين محكومين أحكام سجنٍ قاسيةً، فضلت أن تطعن في وضعهم. عام [1994 م]، أصدرت الرابطة تصريحًا مؤيدًا لترشيح بن علي للانتخابات الرئاسية. وعندما انـتقد البرلمان الأوربي عام [1996 م] تجاوزات النظام، هبت الرابطة لنجدته محـتجةً على «المضمون غير العادل، والمبالغ فيه، والمقلق على نحو مفرط لهذا القـرار، القائم على رواياتٍ لا تعبر بأي شكلٍ عن حقيقة الوضع التونسي، لكـنه نتيجةٌ، كما يبدو، لحملة تشهيرٍ منظمةٍ تقوم با أقليةٌ متطرفةٌ ينكرها مجمـوع الشـعب التونسـي». ملاحظةٌ صغيرةٌ: ثمانيةٌ من الأعضاء التسعة للمكتـب التنفـيذي لـرابطة الصحفيين لديهم بطاقة التجمع الدستوري الديموقراطي.

يمر الإعلام الأساس في تونس عبر وكالة الصحافة الرسمية (وكالة تونس-إفريقية للأنباء)، التي أنشأتا ومولتها وتسيطر عليها الحكومة، وبذلك تحتكر التغطـية الحكومية. ولكي يعمل المرء فيها، من الأفضل أن تكون لديه بطاقة ‹التجمع الدستوري الديموقراطي›. إن عمل صحافيي وكالة الصحافة الرسمية (الذيـن يقـبض بعضـهم رواتبهم مباشرةً من قصر قرطاج بصفة ملحقين صحفيين) ينحصر في أساسه بتأدية دور «صندوق البريد». ينشر العاملون في الوكالة البيانات الرسمية الآتية من الخلية الرئاسية ويعيدون إنتاج التقارير عن النشاطات الوزارية، أو نشاطات الحزب-الدولة[5].

على المعارضة أن تقنع بالفتات. خلال الانتخابات البلدية الأخيرة، بثت الوكالـة البـيان الانـتخابي لحزب الرئيس بكامله، وحظي بتغطيةٍ منظمةٍ لنشاطاته. ولم تكتشف وكالة الصحافة الرسمية وجود أحزابٍ سياسيةٍ أخرى إلا قبل الاقتراع بيومين.

ولا يُعـامَل الـتمع المـدني على نحو أفضل. عندما أُوقف نائب رئيس (الـرابطة التونسـية للدفاع عن حقوق الإنسان)، خميس قسيلة، في خريف [1997 م] وحُكِـم على عجلٍ بثلاث سنوات سجنٍ، لم ترشح أدنى بارقة

خـبرٍ في وسائط الإعلام التونسية. لم يُنشَر في الصحافة أي بيانٍ من الرابطة التونسـية للدفـاع عن حقوق الإنسان. صمتٌ مطبقٌ. وتوضع الجمعيات الأخرى في نفس الموضع ما إن تبتعد قليلاً عن خطاب السلطة المخدر. منذ عـام [1996 م]، كـل بـيانات (الرابطة التونسية للنساء الديموقراطيات/ Association Tunisienne des Femmes Démocrates, ATFD) ممـنوعةٌ. بينما تعرضـت «عريضـة النساء» التي كانت تدين عام [1994 م] «جعل قضية النسـاء أداةً بيد النظام» لإدانةٍ كاتب الدولة لشؤون الإعلام في تلك الفترة شـديدة اللهجة، بينما لم يجرؤ أي دعمٍ وطنيٍ على ذكر وجودها. وهكذا كان يتم غالبًا إعلام التونسيين: على نحو أجوفٍ. يتم السكوت عن الحدث، لكن التعليقات الرسمية التي تصاحبه تمنحه حياةً.

وتغطية وكالة الصحافة الرسمية للأحداث الدولية غريبةٌ بنفس القدر. لقد تم تجـاهل الأمور الأساس في العنف الذي يهز الجزائر. وقلما تذكر مشكلة الصـحراء الغربـية الـتي تـم مستقبل سائر المغرب. أما زيارات رؤساء الحكومـات الأجنبية لتونس، ياسر عرفات أو نلسن منديلا، فلا يُعلَم عنها المواطـنون التونسـيون إلا مـن اللحظة التي يستقبل فيها الرئيس بن علي الشخصية الأجنبية. قبل ذلك، تبقى وكأنا غير موجودة.

تستطيع معالجة الإعلام الاصطفائية هذه أن تصبح مثار نكتةٍ إذا لم تكن الصـحافة المكتوبة تنسخ سلوكها عن سلوك وكالة الصحافة الرسمية. وهذه هـي حالها لسوء الحظ. في هذا البلد الذي لا توجد فيه رقابةٌ رسميًا، غدت الصـحف الـناطق الـرسمي للسلطة. وبينما تميزت السنوات الأولى لما بعد بورقيبة بازدهار صحفٍ جديدةٍ (تضاعف عدد الدوريات بين عامي [1987 و1988]، الـيوم، يحـدث الجزْر. عام [1999 م]، لم يبق هناك سوى أربع أسبوعياتٍ للإعلام السياسي والنقابي. لم يعد لدى أي من أحزاب المعارضة جهـازٌ صحفيٌ جديرٌ بذا الاسم. اضطر كل هؤلاء الذين كانوا موجودين إلى الإنكفاء.

6/ 4] هجمةُ تقليديةٍ

حتى الرئيس بن علي ينزعج من هذا الخنوع المبالغ فيه. خلال مقابلةٍ مع مـدراء الصحف عام [1996 م]، انتقدهم بسبب «انعدام مبادرة» الصحافة و«تشابه المضمون». لم يتغير شيءٌ منذئذٍ.

الـتغير الوحيد اعترى ‹الرابطة التونسية لمديري الصحف/ Association Tunisienne des directeur de Journaux, ATDJ) بسبب «تقصيرها في الدفاع عـن حـرية الصـحافة»، وبعد عدة تنبيهاتٍ، فُصِلت عام [1997 م] من (الـرابطة الدولية للصحف/ Association mondiale des Journaux, AMJ). نـدد رؤساء الصحافة التونسية «بالطبيعة المتحيزة والتي لا أساس لها» للقرار الذي أملته، حسب رأيهم، «بواعث [...] لا صلة لها بوضع حقوق الإنسان وحـرية التعبير في تونس». واتخذ على عجلةٍ مبادرة إنشاء (الاتحاد العربي-الإفريقي للصحف/ Fédération Arabo-Africaine des Journaux, FAAJ). لم يعد أحدٌ يتحدث عن هذه المنظمة الجديدة الشبح بعد ذلك أبدًا.

وليس احترام حرية الإعلام بأفضل حالاً في تلفزيون الدولة وإذاعتها. تم نسـيان عطـر الحرية الذي فاح في بدايات زمن "التغيير"، وساد النظام في الإذاعـة والتلفزيون التونسيين، اللذين يديرهما بيدٍ من حديدٍ نائبٌ، فتحي الهويدي، عضو اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديموقراطي. وأي نظامٍ!، لقد أوردت وثيقةٌ ل(الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان) دراسةً قام بـا منذ بضعة أعوامٍ ‹معهد الصحافة وعلوم الأخبار/ Institut de Presse et des Sciences de l'informtion, IPSI)، وهو مؤسسةٌ عامةٌ تونسيةٌ، انطلاقًا من عيّنةٍ من الأخبار المتلفزة، أكدت أن السلطة تستأثر فيها بحصة الأسد. تقرير نشـاطات الرئـيس وحده يحتل [40%] من نشرة الأخبار. وإذا أضفنا إليه تغطية نشاطات الحكومة ومتابعة التجمع الدستوري الديموقراطي، حزب بن عـلي، لا يبقى للمعارضة سوى [5%] من وقت البث بينما تحتل الرياضة، والأخبار المتنوعة والأحداث العالمية بقية النشرات المتلفزة.

تفتـتح نشـرة الـتلفزيون المسائية دومًا (كما في زمن بورقيبة) بالتقرير المفصل عن نشاطات الرئيس. تليها أخبار حزب الدولة، وفي الختام، مواضيع اجتماعـيةٌ تافهـةٌ قليلاً أو كثيرًا، ولكنها غير إيجابيةٌ على الدوام. نفهم لماذا يترك التونسيون تلفزيونم ليتابعوا القنوات الأجنبية. هناك أقليةٌ تشاهد ‹راي/ RAI) الإيطالية، والناطقون بالفرنسية لديهم الخيار بين (قناة أوريزون) (وهي مدفوعـة الأجر أُطلِقت بالاشتراك مع (كانال بلوس) ويديرها "صديقٌ" لبن عـلي، سـيرج عدة) و(فرانس 2/ France 2). وتبث القناة العامة الفرنسية مباشـرة، ما عدا الساعة [20^{00}]، حيث، مكان نشرة الأخبار، يُبث برنامجٌ باللغة العربية موجهٌ إلى الشبيبة.

ولكـن أكـثر من التوجه نحو التلفزيونات الغربية، يتجه التونسيون نحو القـناة الناشئة القطرية، الجزيرة، التي يستقبلونا بوساطة الصحون اللاقطة، كي يعرفوا ماذا يجري في بلادهم (ومثلهم الجزائريون والمغاربة). إن المادلات المتعاكسة، والمقابلات مع مسؤولي المعارضة، كل ما هو ممنوعٌ في التلفزيون الـرسمي، تقدمهـا لهم الجزيرة، المتخصصة في الأخبار فقط، عبر فريقٍ من الصـحفيين المحـترفين الذين تعلم العديد منهم مهنته خلال عمله في القسم العربي من هيئة الإذاعة البريطانية.

لقـد حاولـت السـلطة إسكات القناة عن طريق منع الإدارة تركيب الصـحون اللاقطة طيلة عام [1994 م]. كان الإجراء صعب التسويغ بما أن الصـحون اللاقطة كانت مشروعةً قبل بضع سنواتٍ. ولتفسير تغيير الاتجاه هـذا، قدم وزير الاتصالات . . تشويه المنظر المعماري الناتج عن تعدد هذه اللواقـط. كذبـةٌ بيضاء طبعًا. عمليًا، اضطر النظام بسرعةٍ إلى العودة عن قراره. إذ كان بكل بساطةٍ غير قابلٍ للتطبيق.

وللإمسـاك بعنان الصحافة المكتوبة، تسلح قرطاج في بداية التسعينات بوسيلة ضغطٍ فعالةٍ للغاية، ‹الوكالة التونسية للاتصالات الخارجية/ Agence Tunisienne de Communication Extérieure, ATCE). وكالـةٌ مخيفةٌ: كل المعلنين من القطاع العام (الوزارات، المؤسسات، المجموعات المحلية) مرغمون

على أن يعهدوا إليها ب[80%] من ميزانية الدعاية الخاصة بم، وتوكل إليها مهمـة توزيع هذا المبلغ على الصحافة. ونستطيع أن نتخيل التجاوزات التي يسمح با مثل هذا النظام.

ولإسـكات الانتقادات، وجدت السلطة لباسًا ديموقراطيًا. بعيدًا عن أن يكون المرور ب(الوكالة التونسية للاتصالات الخارجية) موجهًا ضد الصحافة الخاصـة وصـحف المعارضة، يقول الرسميون إنه، على العكس، سيعطيها الأفضـلية. ويضيفون إن المعلنين من القطاع العام، كانوا سابقًا يترددون في القـيام بالدعايـة في بعـض الجرائد التي تنظر إليها السلطات نظرةً سلبيةً. وستعمل الوكالة على نحو محايدٍ مطلقٍ وتقسم المبلغ المخصص للدعاية بشكلٍ عادلٍ. وسيمنع كل تمييزٍ.

وتكفلت الوقائع بسرعةٍ بتكذيب هذه الوعود. تشهد بذلك هذه الرسالة التي نشرتا ‹دار الصباح›، أهم صحيفةٍ ناطقةٍ بالعربية في البلاد، في [4 نيسان 1991 م]: «في الأيـام الأخيرة، تعددت الاتصالات الهاتفية الآتية من زبائن معلنين ينتمون إلى مؤسساتٍ رسميةٍ أو منشآتٍ عامةٍ يستفسرون عن أسباب عـدم نشر إعلاناتٍ أرسلوها إلى صحف ‹دار الصباح› عبر الوكالة التونسية للاتصـالات الخارجـية. ونريد بذا الشأن أن نعلم زبائننا الكرام أن هذه الإعلانـات غـير المنشـورة لم تصـل إلينا لأنه يبدو أن الوكالة التونسية للاتصـالات الخارجية حرمتنا منها كما حرمتنا من إعلاناتٍ أخرى أرسلت إليـنا بطلبٍ من مسوليها في الإدارات والمؤسسات». ومن وقتها، لم تتوقف جمـيع المنظمات غير الحكومية المهتمة بحرية الإعلام عن فضح التمييز الذي تمارسه الوكالة، عبثًا.

6/5] مراقبة الصحافة الأجنبية

بعد ضبط الصحافة الوطنية، يحلم قصر قرطاج بأن يقوم بنفس الشيء مع وسائط الإعلام الأجنبية الموجودة في تونس. وللوصول إلى ذلك، لم تتوقف

السـلطة أمـام الوسائل المستخدمة. لكي تتخلص من رئيس مكتب وكالة الصـحافة الفرنسـية في تونس، نبيل جمبرت، وهو محترفٌ وجداني كان قد رفـض نشـر "تـنويهٍ" للنظام، لم يكن مقيدًا بالصيغة القانونية، لم تتردد السـلطات في نصـب فخٍ له. في أحد مواقف السيارات، في وضح النهار، تاوت فتاةٌ أمامه صارخةً من الألم. وعندما سارع إلى نجدتها، بدأت التونسية تصـرخ قائلةً إنه يغتصبها. وقدمت شكوىً إلى مخفر الشرطة. وتطلب الأمر تدخـل السفارة الفرنسية لتأمين إخراج الصحافي المسكين من البلاد. كان ذلك في كانون الثاني عام [1995 م]، سنة استعادة السيطرة، بعد الانتخابات الرئاسية.

قبل بضعة أشهرٍ، طرد مراسل هيئة الإذاعة البريطانية لأنه «شوه الحقيقة ونقـل معلومـاتٍ خاطئةً في أغلب الأحيان، متحيزةً، خياليةً، وذات طبيعة تضـلل الرأي». كان فقط قد روى بالتفصيل اعتقال مرشحين للانتخابات الرئاسـية، منصـف المرزوقي، الرئيس السابق لالرابطة التونسية للدفاع عن حقـوق الإنسان، والمحامي عبد الرحمن الهاني. وعندما نقلت وكالة الصحافة الكويتية (كونا) المعلومات نفسها قُطِعت خطوط الهاتف والفاكس لديها. في الغـد، هـددت السـلطات بسحب تراخيص المراسلين الأجانب الذين لا يخفضـون تغطيـتهم للاقـتراع الرئاسي. في العام التالي، أتى دور صحفيٍ هولنديٍ، هنك رويسنار (Henk Ruyssenaars)، مراسل راديو هولندا وهيئة الإذاعـة البريطانية في تونس العاصمة، لُيرغَم على الرحيل بسرعةٍ. كان يُعِد كتابًا عن الاغتيال الغريب للديبلوماسي الهولندي روبرت أكرمان (Robert Akkerman) في تونس العاصمة. كان رويسنار في وظيفته منذ ثماني سنواتٍ، أحد آخر المراسلين الأجانب الموجودين في البلاد.

صـحيفة لوموندـ في المحرق كذلك: في آذار عام [1994 م]، مبعوثها الخـاص، جـاك دوباران (Jacques de Barrin)، عُد «غير مرغوبٍ فيه» في تونس (تمامًا مثل فريق القناة الثانية الفرنسية/ Antenne 2)، وبعد بضعة أيامٍ،

مُنعت الصحيفة ذاتا من التوزيع بسبب «اتخاذها موقفًا عدائيًا وجاحدًا تجاه بلـدٍ معروفٍ بتسامحه»، كما قالت تونس. وقد علق مدير الصحيفة، جان ماري كولومباني (Jean-Marie Colombani)، على القرار ببضع جملٍ متهكمةٍ مفهومة القصد: «لوموند، التي كانت قد مُنِعَت مؤقتًا من التوزيع مرتين في تونـس، عندما كان الحبيب بورقيبة في منصبه، لا تستطيع إلا أن تدين هذه الاعـتداءات عـلى حقوق الإعلام التي وقعت ضحيتها مع وسائط إعلامٍ أخـرى[7]. لكـن ذلك لن يثنيها عن أن تكون شاهدًا مستقل الفكر على الـتجربة المـثيرة التي تعيشها تونس»، وعلى «الحماسة الجماعية التي تحيط برئيسها». كما تقول الصحافة المحلية... [8]».

قـبل ثلاث سنواتٍ، تم طرد مدير وكالة رويتر في شمالي إفريقية، جنثن رايـت (Jonathan Wright). لم يُـترك له سـوى ثلاثة أيامٍ لحزم حقائبه. جريمته؟. نشر خبرٍ عاجلٍ يذكر فيه تقرير منظمة العفو الدولية الذي يتحدث عن انتشار التعذيب الذي تمارسه الشرطة باسم النضال ضد الإسلاميين.

بعد هذه الحوادث المؤسفة، أُبعِد صحفيون أجانب آخرون أو اقتيدوا إلى الحـدود. خفضت رويتر تغطيتها لتونس. لم يبق في العاصمة، كوكالةٍ عالميةٍ كبيرةٍ، سوى وكالة الصحافة الفرنسية، ويبذل محرروها جهدًا، كما يقولون، في تغطـية الأخبار من دون أن يخسروا أرواحهم. وأنباء الوكالة المخصصة للأحـداث الرياضـية أو أخبار المجتمع المحلي أكثر بكثيرٍ من الأنباء المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان . . والمواضيع التي يمكن ألا تروق لقصر قرطاج تعـالج عمومًا من مكتب باريس أو الرباط أو القاهرة. وهكذا، لكي نذكر مـثالاً واحـدًا، خلال أسبوع [23-30 حزيران 1999 م]، من أصل الستة وأربعين نبأً أوردتا الوكالة ورد فيها ذكر تونس، اثنان فقط يتعلقان بالحياة السياسـية الداخلية. تم تجاهل الأخبار الاجتماعية. وبالمقابل، غطت وكالة الصـحافة الفرنسـية «ندوةً حول تطوير المدن الساحلية الصغيرة في البحر المتوسط»، وأعلنت عن «مناوراتٍ عسكريةٍ في جنوبي تونس»، وعلقت على

زيارة وزير الاقتصاد الفرنسي، دومينيك شتراوس-كان، إلى تونس، وتحدثت بإسهابٍ عن (السياحة). إلى متى هذا العرض للبهلوانية الغامضة؟.

ويمكن تفسير عدم إمكانية العمل بحريةٍ بأنه، خلا أحوالٍ نادرةٍ تقريبًا، لا يوجـد مراسـلٌ دائمٌ في تونس لأي من الصحف الكبيرة اليومية الفرنسية (والأجنبـية). تفضل الصحف اللجوء إلى مبعوثين خاصين. قبل المناسبات المهمة (انتخاباتٌ، زيارة رئيس دولةٍ أجنبيةٍ)، إذا لم يكونوا غير مرغوبٍ بهم، يـأتون ليتنسموا هواء العاصمة. وطيلة مدة زيارتهم، تتولد لديهم قناعةٌ أن رجـال شرطةٍ باللباس المدني يلاحقوهم على نحو خفيٍ قليلاً أو كثيرًا، ويتم التنصـت عـلى هواتفهم، والتجسس على الفاكس الخاص بهم. وتتم زيارة غـرفهم في الفندق عدة مراتٍ من رأسها لقاعدتها. عام [1998 م]، لم يتردد رجال الشرطة في اقتحام غرفة المبعوثة الخاصة ل(فاينانشيال تايمز/ Financial Times)، رولا خلـف، الـتي كانـت تسـتقبل معارضين، والقيام بتدقيقٍ لـلهويات. يكفي أن تنشر الصحف الأجنبية معلوماتٍ تُعد «غير صديقةٍ» لتضـمن مـنع الـرقابة لها، من دون أي تسويغ. وهكذا استحقت لوموند حجـزها على الحدود لعدة أيامٍ عام [1998 م] لرد وضع إعلانٍ بسيطٍ في الصـفحة الأولى لكـتاب مذكرات وزير الداخلية السابق الطاهر بلخوجة ‹[سـنوات بورقيبة الثلاثون]›. تأخذ الرقابة أحيانًا طريقًا مختصرةً. كان عدد لوموند الصادر بتاريخ [16 حزيران 1999 م] يتضمن كتيّبًا دعائيًا من [12] صـفحةً معنونًا «تونس، شريك أوربة». ألفته وأخرجته وكالة دعايةٍ، من دون اشـتراك هيئة تحرير الصحيفة. لم يكن هذا الملحق يحتوي، وهي إحدى قواعد الممارسة، أي سطرٍ انتقادي لتونس. مع ذلك منع العدد بسبب ثلاثة أسطرٍ بائسةٍ في الصفحات الداخلية، مأخوذةٍ عن وكالة أنباءٍ، ورد فيها ذكر أحد معارضي النظام.

بهذا الإيقاع، لا يفاجئنا أن صحيفة لوموند مُنعت في تونس قرابة عشرين مـرةً بـين كانون الثاني وحزيران عام [1999 م] (وصحيفة ليبراسيون، أقل

قليلاً من ذلك). وتتحمل الصحيفة الكلفة المادية لهذه السياسة العبثية. من [17 آذار 1994 م] حتى [8 آذار 1995 م]، كان الوضع أكثر وضوحًا، صحيفتا لوموند وليبراسيون ممنوعتان في تونس.

6/6] وسائط الإعلام "مباعةً إلى اليهود"

التلفزيونات الأجنبية هي أيضًا في محرق النظام. مسؤولو (القناة الفرنسية الثانية) يذكرون أنه تم في بداية التسعينات تخفيض زمن بث القناة، الملتقطة بالطريق الهرتزي في البلاد، باسم «صعوباتٍ تقنيةٍ» رسميًا. لم يخدع التفسير أحدًا، كانت القناة الثانية (هكذا كان اسمها آنذاك) عرضةً لحملةٍ في الصحافة التونسية ذات لهجةٍ معاديةٍ للسامية. كتبت عندئذٍ في ‹تونس إيبدو/ Tunis Hebdo›: «تأجيج المشاعر [في إشارةٍ إلى حملةٍ دعائيةٍ للقناة الثانية]، يعني الاتجاه مباشرةً نحو إسرائيل»، وتابعت ‹لوتان› مؤيدةً: «كل البرامج المهتمة بالإعلام وبالأخبار [...] تخدم مصالح خاصةً، مصالح اليهود عمومًا، وإسرائيل على نحو خاص».

وعلى نحو غريبٍ، أصبح قرار تخفيض زمن بث القناة الثانية ساريًا خلال الانتخابات العامة عام [1994 م]. أبدت أجهزة الرئاسة التونسية قلقها من إحدى حلقات (جيوبوليس/ Géopolis)، لكلود سيريون (Claude Sérillon)، الذي يرسم بصدقٍ مع فريقه صورة بلدٍ كان ينبغي أن يفوز رئيسه بأكثر من [99%] من الأصوات. أُمطِر رئيس القناة الثانية، التي أصبحت خلال ذلك (قناة فرنسا الثانية)، ووزارة الخارجية الفرنسية بوابلٍ من الفاكسات والاتصالات الهاتفية. وفي النهاية، استبدِلت حلقة (جيوبوليس)، في البث الذي يُستَقبَل في تونس، بفيلمٍ أكثر ملاءمةً! . . عن القطارات![9].

وقُطِعت البرامج المنقولة مباشرةً عبر قناة فرنسا الثانية مرةً أخرى. فسر هذا المنع "توضيحٌ" نُشر في كانون الأول عام [1992 م] في الصحافة المحلية، بأنه أتى بسبب الطريقة التي غطت بها القناة الفرنسية قضية مهربي المخدرات

في بـاريس التي حُكم فيها شقيق الرئيس بن علي، وأكثر من ذلك، التأكيد الذي يقول إن الأرباح المحصلة بتلك الوسيلة كانت تستخدم في إنقاذ اقتصاد الـبلاد. إن نشـر «هـذه الأخبار المزيفة والتشهيرية التي تلعب لعبة بعض مغامري السياسة ودجالي الدين . . أعطت تونس القناعة بأن نشرات أخبار قناة فرنسا الثانية لم تعد تحترم قواعد الواجب»، وأنا، في نهاية الأمر، لم تعد ذات أهمـيةٍ لأنـا «منحازةٌ ومتلاعبٌ بها». هذا ما نستطيع قراءته في هذا "التوضيح".

عـام [1998 م]، صادفت (قناة فرنسا الثالثة/ France 3) مشاكل مع السـلطات. أتى فريقٌ تلفزيونيٌ إلى تونس العاصمة من أجل إجراء تحقيقٍ بمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفوجئ بمنعه من اسـترداد معداتـه في المطـار. كانت القناة مع ذلك قد أعلمت الوكالة التونسـية للاتصـالات الخارجية بقدومها. ويأسًا من الموضوع، اشترى الصـحفيون خلسةً آلة تصويرٍ للهواة من أحد المحلات استخدموها لإجراء مقابلـةٍ مـع المحامية راضية النصراوي. وعبثًا حاولت السلطات التونسية الضغط على رئاسة التلفزيون الفرنسي، حيث لديها بعض "الأصدقاء"، لمنع بث التحقيق.

كذلـك تمارس الرقابة على التلفزيونات الأجنبية الأخرى. وهكذا، أتت قـناةٌ ألمانيةٌ لتصور عام [1998 م]سياحًا ألمان يتجولون في المدينة القديمة في تونس العاصمة. وفرضت الوكالة التونسية للاتصالات الخارجية على المخرج عـدم إجراء مقابلةٍ مع أي منهم. تصوير المصطافين، نعم؛ تركهم يتحدثون بكل حريةٍ، كلا!، لماذا يسمح للأجانب بما هو ممنوعٌ على التونسيين؟.

ويلخص أمرٌ حديثٌ أكثر خوف السلطات من الإعلام. عام [1998 م]، عـندما أرادت مايكروسـوفت، عمـلاق المعلوماتـية الأميركي، تسويق موسـوعتها (إنكارتـا/ Encarta) في تونس على أقراصٍ، اصطدمت برفض السـلطات. واسـتغربت المؤسسة، وصمتت السلطات. وبعد التحقيق في

الموضوع، فهمت مايكروسوفت: النص الذي كان يصاحب بطاقة التعريف بتونس، المأخوذ من مقالٍ في لوموند، عدته رقابة قصر قرطاج حَرِجًا أكثر مما ينبغي. وهكذا بيعت (دائرة المعارف) في كل العالم، باستثناء كوريا الشمالية و . . تونس.

7] "المعجزة" الاقتصادية

في صيف عام [1999 م]، بدأت سفينةٌ تتألق حِدّةً مبنيةٌ في النروج بالعمل بين تونس وأوربة: قرطاج. واحدٌ آخر. لم يتوقف البناء الضخم، القادر على استقبال آلاف السواح بصحبة سياراتم، عن العمل. منذ سنواتٍ أصبح من غير الممكن زيارة يوغوسلافيا السابقة والسفر إليها، ويقال إن تركيا غير آمنةٍ منذ محاكمة المناضل الكردي أوجلان وزلزال ميرماز، يهبط السواح الآتون من كل أوربة، بالملايين، في تونس، التي ضربت عام [1999 م] كل الأرقام القياسية لعدد الزوار. وامتلأت الفنادق وتدافع الناس في نوادي العطل، وأصبحت الشواطئ سوداء من كثرة الناس.

بعد أمطارٍ غزيرةٍ، درّت الزراعة محاصيل باهرةً. ومعها، مجمل الاقتصاد. وركن خبراء التخطيط متفائلين إلى ازدهارٍ اقتصادي يفوق [6%] عام [1999 م]. مقارنةً بالمغرب الغارقة في تراكيبها البائدة التي تعيق كل تغييرٍ، والجزائر المرتبطة أكثر مما يجب بأسعار النفط الخام، اطمأنت تونس إلى خروجها بنتائج جيدةٍ.

7/ 1] تركة بورقيبة . .

هاهو ما ستستحق البلاد عليه معزوفة مديحٍ من مرشديها. وقد اعتادت على ذلك. منذ عشر سنواتٍ، والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، على هيئة الدول الغنية المانحة للأموال، لا تتوقف عن امتداح «النموذج التونسي». «تونس: تنين المغرب المقبل»: يلخص عنوان إحدى الصحف الفرنسية هذا جيدًا مقدار الحب الذي تتمتع به البلاد[1]. لقد قال مبدعٌ في هذا المال، وزير الاقتصاد السابق ورئيس الوزراء إدوار بالادور (Éduard Balladur)، لدى خروجه من لقاءٍ مع بن علي في نهاية ربيع عام [1999 م]: «التطور مدهشٌ». ولم يكن أحد أسلافه البارزين، ريمون بار (Raymond Barre)، الذي علم التونسيين الاقتصاد سابقًا، بأقل امتداحًا منه كلما عاد إلى هذا البلد الصغير العزيز جدًا على قلبه.

ولا يستطيع أحدٌ إنكار أن تونس بين بلدان المغرب هي البلد الذي يتدبر أموره على النحو الأفضل. وكما يلاحظ أحد مثقفي العاصمة: «هذا البلد يُحكَمُ على نحو سيءٍ لكنه يُدار على نحو جيد». يعيش المرء في تونس على نحو أفضل من نظيره في الجزائر أو الرباط. ويؤكد محافظ العاصمة، محمد علي بوليمان[2] أنه «لم يعد هناك عمليًا كوخٌ واحدٌ وكل المساكن تنعم بالماء والكهرباء». لقد ازداد معدل العمر خمس سنواتٍ خلال العشر سنواتٍ الأخيرة. وهناك طبيبٌ لكل ألفٍ وخمسمئة شخص. وبلغ ارتياد الأطفال المدارس، وخصوصًا الفتيات، مستوياتٍ تحلم بها البلدان المجاورة. وتمتد شبكة الطرق وتتحدّث بسرعةٍ تنبئ عنها نظرةٌ بسيطةٌ إلى الخرائط السياحية المجددة بانتظامٍ. والإدارة تتطور. وغدت القاعدة أن تملك معظم العائلات منزلها، مستفيدةً من قروضٍ بفوائد منخفضةٍ. تمامًا مثل امتلاك سيارةٍ عندما يكون المرء منتميًا إلى الطبقة الوسطى.

هذه النتائج تعود بدرجةٍ كبيرةٍ إلى السياسة التي وضعها على نحو مبكر الرئيس بورقيبة في قطاعاتٍ أساس لتنمية أي بلدٍ، وخاصةً في موضوع تعدد

السـكان. إن (مجلّـة الأحوال الشخصية)، الذي يمنع تطليق النساء وتعدد الزوجات، يعود تاريخه ، لنذكّر بذلك، إلى عام [1957 م]، في زمنٍ كان فيه بـن علي الشاب ما يزال صف ضابطٍ متواضعًا. ومنذ بداية الستينات، تبنى "الـمجاهد الأكـبر" إجراءات تحديد النسل. بعد عشر سنواتٍ، حدد المعونة العائلية للأسر التي لا يتجاوز عدد أولادها أربعةً (ثم ثلاثةً فيما بعد). تقدمت تونـس بعـدة عشرات السنين على بقية الوطن العربي. القانون يسبق تطور العقليات.

ما زالت تونس بن علي تستفيد من هذه التركة، حتى لو كان كل شيءٍ يـتم لطمسها. لقد أُرغِم مدير مصرفٍ خاصٍ على الاستقالة لأنه تجرأ على تذكـير أحـد الصـحفيين الأجانب بذلك، وذكرها هذا الأخير في مقاله، وهـددت الدولـة بسحب كل المودعات المالية من المصرف في حال رفض المدير الاستقالة، ما يعني الإفلاس الفوري للمصرف.

وورقـةٌ رابحـةٌ أخرى لا يستهان بها للاقتصاد المحلي، تستفيد تونس من السخاء المالي للمجموعة الدولية. يميل الحكام إلى إخفاء ذلك، لكن بلادهم هي، بين سائر بلاد المنطقة، إحدى أكثرها تمتعًا بمساعدة البنك الدولي (نسبةً لعدد السكان).

مـا أضـافه "رجل التغيير"، هو ممارسة الدولة لمنهجٍ مالي تقليدي يروق لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي. والحصيلة مشرفةٌ، لكنها تسوغ بعض الهنات. لأن الرئيس بن علي يملك مواهب مشعوذٍ، يتم التلاعب بالأرقام التي يـبرزها مساعدوه ليثبتوا أن تونس تستطيع، من دون جهدٍ، أن تلبي معايير ماسـتريخت الأوربـية، كمـا تلفت النظر إليه أستاذة الجامعة بياتريس إيبو (Béatrice Hibou): «إذا كـان عجـز الميزانية من درجة [3%] المشؤومة، فذلك لأن قسمًا من المعونات يمر عبر المؤسسات والبنوك العامة، ولأن البنى التحتـية تمـول بصـورةٍ خاصةٍ من الصناديق التي لا تدخل في الميزانية أو المساعدات الثنائية أو متعددة الأطراف، أو أيضًا لأن إنفاقات الميزانية ليست محسوبةً كلها»[3].

7/ 2] صديق الفقراء

إن الحساب رقم [26,26] يمثل على نحو رائع هذا المطبخ الميزاني غير التقليدي ولكن الذي يسمح لرئيس الدولة بأن يهتم بشعبيته بكلفةٍ بسيطةٍ لدى الطبقات الفقيرة. يعرف التونسيون جميعًا ال [26,26] وهو رقم (الصندوق الوطني للتضامن). كل عامٍ، في [8] كانون الأول، هم مدعوون إلى دفع أموالهم إلى هذا الحساب، وكذلك المؤسسات، ولكن بإيقاعٍ ثابتٍ أكثر. إنها تدفع كل شهرٍ إلى [26,26] ما يعادل [150] فرنكًا عن كل موظفٍ.

الهبات طوعيةٌ عادةً. لكن المؤسسات التي تجرؤ على عدم المساهمة في [26,26] نادرةٌ. ويعترف كاتب الدولة المكلف بصندوق التضامن كمال حاج ساسي[4] بأن «أكثر من [90 %] من بينها تتبرع بالمال». أما المزارعون، فتحدد منظمتهم المهنية نسبة المساهمة: «في سنوات الحصاد السيء، يعفون»، فوارق "السيد [26,26]". يذكرنا نظام المساهمة القسرية هذا بذلك الذي أقامه الحسن الثاني في المغرب قبل أعوامٍ لإنشاء جامع الدار البيضاء الكبير. ما عدا أن الأمر في المغرب كان يتعلق بتكريم الله والنبي محمد، بينما في تونس يستفيد بن علي والشعب البسيط من [26,26]. وتدفع الدولة التونسية، أكبر المتبرعين، بوجه الإجمال نفس ما تدفعه المؤسسات والأشخاص، مما يسمح لصندوق الدعم الوطني بأن يستثمر كل عامٍ ما قيمته بضعة مئات الملايين من الفرنكات لإزالة ما تسميه السلطة «مناطق الظل»، المناطق الريفية التي ظلت بعيدةً عن التنمية. وسواءٌ عمل لوحده أم بالتكامل مع وزاراتٍ أخرى، فإن مداخلات الصندوق، الموزعة على عددٍ لا ينتهي من المشاريع، لا يحرك مبالغ فاحشةً. هنا، سيستعين بالمساهمات ليقدم مساكن صلبةً لمزارعين كانوا يعيشون في أكواخٍ؛ وهناك، سيستخدم في تمويل مركزٍ صحي، ومقطعٍ من طريقٍ، ومد خط كهربائٍ، ونافورة ماءٍ عامةٍ . .

وتتعدد المنجزات، غير أنه لا الحكومة ولا مجلس النواب أو ديوان المحاسبة يملكـون أدنى حـقٍ في الرقابة على تخصيص المبالغ. ولا يقدم كاتب الدولة الـذي يديـرها تقارير إلا للرئيس بن علي، الذي يملك بالتالي حصالةً تحت تصـرفه. إذا زار قـريةً فقيرةً في أقاصي البلاد، واشتكى الأهالي من عدم وجـود مدرسةٍ قريبةٍ، وإذا ذكر له مسؤولو التجمع الدستوري الديموقراطي المحلـيون أن ماء الشرب لا يصل إلى إحدى القرى، فالرئيس موجودٌ هناك ليصـغي، وبلمسـةٍ من عصًا سحريةٍ، بفضل [26,26] يحل المشكلة، فورًا تقريبًا.

وبمناسبة إجراءات علاقاتٍ عامةٍ موجهةٍ لامتداح النظام في الخارج، يتم إبـراز منجزات [26,26]. وبين العديد من الأمثلة: الممثلة كاترين دونوف، الـتي دعاها إلى تونس مصمم الأزياء بيير بالمان، برفقة جيرار ديبارديو منذ بضـعة أعـوامٍ، بمـباركةٍ من قصر قرطاج، طُلِب منها التكرم بزيارة موقع [26,26] لتثقيف قراء وقارئات ‹وجهة نظرٍ/ Point de Vue› الجذابة (صورٌ من العالم سابقًا).

ذكرت مجلة ‹[بريد اليونسكو]›[5]، أن أحد مكاتب الدراسات التونسية، يسـتطيع أن يأسـف لأن غمـوض معايير التخصيص يشجع على التبعية؛ تستطيع المؤسسات المالية الدولية أن تشكو انعدام الشفافية في إدارة [26,26]، مـع كل شيءٍ طُرِح على المستفيدين منه للاستفتاء، وضُرِب مثلاً في الخارج وقلدته عدة دولٍ ناميةٍ.

7/ 3] «اسكت واستهلك»

ليسـت الطـبقات الشعبية الوحيدة التي يبذل الرئيس بن علي جهدًا في إغوائهـا. هـناك أيضًا الطبقة المتوسطة بما أن مقولة بن علي هي: «إن قوة مجـتمع وعـدم قابليته للخدش تكمنان على أساسًا في متانة الطبقة الوسطى واتسـاعها». لقـد اسـتورد رئيس الدولة إلى تونس نموذج مجتمع الغرب

الاستهلاكي، إن لم يكن ذلك من أجل جعل الطبقة الوسطى حليفةً للنظام، فعلى الأقل للتأكد من حيادها. ولخص ذلك أستاذ جامعيٌ على نحو فجٍ: قال لمواطنيه: «تستطيعون أن تأكلوا، وتشربوا، وتستهلكوا، وتمارسوا الجنس بقدر ما ترغبون، ولكن لا تشتغلوا بالسياسة». وهكذا، في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى السادسة لوصوله إلى السلطة، اقترح رئيس الدولة «طرح سياراتٍ للبيع في السوق الوطنية، ذات محركٍ صغيرٍ [...] تستطيع شراءها كل العائلات ذات الدخل المتوسط لتسهّل تنقلاتنا لقضاء حاجياتنا». وبعد بضع محاولات انطلاقٍ فاشلةٍ، كلّل مشروع سيارةٍ شعبيةٍ بالنجاح. ويعتمد على فكرةٍ براقةٍ بقدر ما هي بسيطةٌ: تخفيض رسوم الجمارك على السيارات ذات المحرك قليل السعة تخفيضًا حقيقيًا لجعلها في متناول الناس.

منذ ذلك الوقت، ازدهر المجتمع الاستهلاكي في تونس بينما تراجعت الديموقراطية. «اسكت واستهلك»، هكذا لخّصت مجلة اكسبرس. يستطيع المرء من الآن فصاعدًا اقتناء كل شيءٍ، بالدين. وأفضل من ذلك، يروي رئيس مؤسسةٍ[6]: «ليس من النادر رؤية عاملٍ يشتري جهاز تلفزيون من آخر طرازٍ بوساطة تسهيلات الدفع ويبيعه من جديدٍ في اليوم التالي في السوق العامة ليحصل بسرعةٍ على سيولةٍ من المال».

وهذا السباق نحو اقتناء الأشياء لا يخلو من خطورةٍ. قالت بياتريس إيبو عام [1999 م]: «في ظل غياب تشريعٍ ومؤسسات إقراضٍ لاستهلاكٍ، فقد قدمت المخازن الكبيرة وأصحاب العمل قروضًا، تمتد أحيانًا على ثلاث أو أربع سنواتٍ، بفوائد مبالغٍ بها[7]». وحقيقة الأمر أن نجاح مخزنٍ كبيرٍ مثل (باتام/ Batam) يُفسر قبل كل شيءٍ بعملية الربا هذه. تجعل المجموعة زبائنها يدفعون غاليًا جدًا القروض الاستهلاكية بينما تحصل هي من المصارف على قروضٍ بفوائد منخفضةٍ. وتؤكد الأستاذة الفرنسية أنه «يمول فرط الاستهلاك هكذا باستدانةٍ أكبر فأكبر: لقد رأت بعض المصارف حجم أقساطها يزداد

بنسـبةٍ تـزيد عـن [30%] في العامين الأخيرين بسبب نشاطها في إعادة التمويل».

ونتـيجةً لهذا الاستهلاك الجامح، فإن جناح سجن تونس العاصمة الذي يضم محرري الشيكات بلا رصيدٍ سُمّي (جناح باتام)، باسم (دارتي/ Darty) تونس[8]. ونتيجةٌ أخرى، قدوم النساء الغفير إلى سوق العمل. أصبح مصدر دخلٍ ثانٍ ضروريًا، وليس نادرًا عام [1999 م] رؤية زوجات أساتذة جامعةٍ يفترشـن أرصـفة المدينة القديمة لبيع بضائع صنعت في المنزل أو أشياء رثةٍ مستوردةٍ من فرنسا. كان ذلك أمرًا لا يمكن تصوره قبل عشر سنواتٍ.

ومـا هو أكثر مدعاةً للقلق على اقتصاد البلاد بكاملها، أن تعدد حالات العجـز عن التسديد يجعل النظام المصرفي هشًا وهو أصلاً في وضعٍ سيءٍ. في صـيف عـام [1998 م]، قرعت ناقوس الخطر ملاحظةٌ ظرفيةٌ من سفارةٍ أجنبـيةٍ: «لقد أُضعِف القطاع المصرفي بسبب استحقاقٍ قديمٍ لديونٍ مسددةٍ على نحو زهيدٍ [...] وازدادت هذه المشكلة مؤخرًا بسبب فداحة الديون التي أمسـكتها بعـض المصارف، وخاصةً مصرف التنمية، على القطاع الفندقي [...] هنا توجد نقطة ضعفٍ على السلطات أن تصلحها بسرعةٍ». والتقرير يسـترعي القلق، وهو يأخذ منحىً أكثر مدعاةً للقلق أيضًا عندما يصدر عن آلاسان واتارا (Allassane Ouatarra)، الرجل الثاني في صندوق النقد الدولي، شرطي الاقتصاد العالمي. لقد صرح في ربيع عام [1999 م] للمجلة الأسبوعية جـون افريك: «القروض غير ذات القدرة، (تلك التي يمكن ألا تسدد أبدًا للمصارف) ما تزال تمثل [18%] من القروض في نهاية عام [1998 م]، بينما يجـب ألا تتجاوز [10%]». ومع أن السلطات أكدت أنها صححت وضع المصـارف بعد ذلك، لم تؤد هذه التصريحات إلى تبديد قلق الأوساط المالية العالمـية. وقـد قـدرت بعثة بروكسل حجم الديون غير القابلة للاسترداد بملـياري دولارٍ: ضـعف مـبالغ الخصخصة التي حصّلتها تونس منذ عشر سنواتٍ!

وتشـجع الدولـة البطر الاستهلاكي، لكن هذه السياسة تكلفها غالًيا. وهكـذا، خـلال السـنوات العشر الأخيرة، أكثر من نصف تسجيلات السـيارات كانت تأتي من سيارات مهاجرين دخلت على نحو غير شرعي للغايـة إلى تونـس معفاةً من رسوم الجمارك. وتغمض الدولة غالًبا كذلك عينها عن الاقتصاد غير الرسمي أو عن التهريب الذي يزدهر مع الجزائر وليبيا الـاورتين. وتتحاشى كثيرٌ من العائلات التونسية التصريح عن دخلها، ما عدا الموظفين. وبالكاد يدفع [10%] من المالكين الضريبة الإيجارية. التهرب الضـريبي رياضـةٌ وطنيةٌ، ليست المؤسسات، وحتى الكبيرة منها، آخر من يمارسـها. وإذا ضُـبِطت لديهـا دومًا إمكانية التفاوض. وتسمح مساهمةٌ "طوعيةٌ" ل[26,26] بمسح عقوباتٍ ضريبيةٍ كثيرةٍ.

7/ 4] «العائلات التي تنهب تونس» . .

لكن الخطر الحقيقي على الاقتصاد المحلي هو النفعية المنفلتة من عقالها التي تنتشـر في محـيط الرئـيس. منذ نهاية التسعينات، توَزع منشوراتٌ متزايدةٌ باستمرارٍ في العاصمة تفضح ذلك. وهكذا ظهر (التجمعٌ الوطنيٌ للنضال ضد الفساد) غامضٌ، لا يفوت فرصة مساءلة نظام بن علي. وفي بداية صيف عام [1999 م]، ظهـر منشـورٌ ملتهـبٌ موقعٌ باسم (وسطاء البورصة/ Les intermédiaires en Bourse) فضـح بالتفاصـيل الحاسمة عمليةً ماليةً قام بها، بحسب قول مؤلفي المنشور، أقارب رئيس الدولة.

لم تكـن أمثال هذا المنشور الفضائحي حتمًا لترى النور لو لم تقم، قبل سـنةٍ، يدٌ مجهولةٌ بتوزيع كتيبين في تونس وفي أوساط المعارضة في الخارج، كـلٌ مـنهما مؤلفٌ من [15] صفحةٍ تقريبًا، بعنوان ‹العائلات التي تنهب تونس›[9].

المؤلفـون مجهولـون، لكنهم بالتأكيد يعرفون الكثير. يعرفون الكثير إلى درجة أنه، لفترةٍ من الوقت، سرت بين الناس إشاعةٌ تظن أنا ترى في ذلك،

خطًا، لمسة موظفين أميركيين أتوا ليتحققوا من اقتصاد أموال المخدرات. لقد أخطأت الإشاعة. تونسيون من البلاط، مقربون من عالم الأعمال وداخلون جـيدًا في دوائـر السلطة الحميمة، هم من كتب هذه الصفحات الجارحة، حسـب ما أسرّ البعض. أول كتاب هجاءٍ، باردٌ كقبلة الموت، كان عملاً جماعيًا، بينما الثاني، ذو أهدافٍ نضاليةٍ أكثر، وأسلوبٍ أقل تحفظًا، ربما كتبه مدير مؤسسةٍ، كان قد ساهم بتحرير النص الأول.

في الواقع، لا يهم كثيرًا من كتبها. الأمر الأساس موجودٌ في مكانٍ آخر، في دقـة الفضائح، وثقة الضربات الموجهة، وتعرية التواطؤات مع الشركات الأجنبـية، المعرفة الحميمة للبلاط التي تفرضها عملية التخريب هذه. في لعبة الـزرة هذه، عائلتان، من أصل سبعةٍ معدودةٍ، وضعت على نحو خاصٍ في محرق مؤلفي هذا الاتهام الاقتصادي: عائلتا شيبوب والطرابلسي.

من لا يعرف سليم شيبوب، رجل العائلة الأولى القوي؟، حتى وإن كان التونسـيون لا يهتمون كثيرًا بالسياسة، فهم يعرفون أنه أحد أصهار الرئيس بن علي. وإذا كانوا من محبي كرة القدم، وهم كثيرون في هذا البلد الذي تم اصـطفاؤه في أثناء كأس العالم لكرة القدم عام [1998 م]، يعلمون أن سليم شـيبوب هو رئيس نادي الترجي الرياضي التونسي، نادي العاصمة الكبير. وإذا كـانوا ينتمون إلى الطبقة المخملية، فربما كانوا قد تلقوا دعوةً إلى دارة الحمامـات، على الشاطئ، حيث يسكن في الصيف. روى أحد المقربين أنه «اشـتراها مع الملاعق الصغيرة في خزانة الأواني كأي محدث نعمةٍ». كانت ملكًا لمتعهدٍ فرنسيٍ، وللمنزل مظهر قصرٍ، بأقسام ابنيته المختلفة، مسابح من نمـط: اطلـب تُعـطَ، وبرك مياهٍ، وحدائق، ومتنزهٌ . . عندما يسبح سليم شـيبوب، لديه حراسه الشخصيون، بثياب الاستحمام والقمصان القطنية، ينـتظرونه على مقربةٍ تحت نوعٍ من العرائش؛ معهم مسدساتم في حقائب رياضـيةٍ، بمتناول أيديهم. وفي البحر، لدى رئيس عشيرة شيبوب قاربه (لو ميريو/ le Meryou)، على اسم ولديه مريم ويوسف [الأحرف الثلاثة الأولى،

ز م] طويلٌ كالشارع، نحيلٌ كلفافة تبغ. حتى عام [1998 م]، كان (لوميريو) راسيًا في سيدي بوسعيد، ميناء النزهة، وكما يقول الأكثر قدحًا من سكان العاصـمة «ميـناء المسـايرة». مـن وقتها، تم إجراء ما يلزم لاستقباله في الحمامات. والرئيس بن علي هو أحد جيرانه.

ويرسـم أحد أصدقاء سليم شيبوب القدامى، الذي غدا خصمًا سياسيًا، صـورةً له تـبدو مطابقةً: «سليم، مصارع ثيرانٍ، مقتحمٌ حتى لو بدا سمحًا حـين تلقاه. لديه مسحة رقيٍ. غير مثقفٍ البتة، مع أنه يبذل جهدًا في إيهام الـناس بذلك عبر سرد أشعار بعض الشعراء العرب. لكنه لا يخفق في مجال كـرة القـدم. إنه رجلٌ ظريفٌ يعرف كيف يسيطر على انفعالاته. سليم شيبوب هو الصهر السعيد، تبناه حموه. أظن أن بن علي يعده الابن الذي لم يحصل عليه أبدًا».

وتخصـص سـليم شيبوب، هو لعب دور الوساطة بين السلطات العامة والمؤسسـات الأجنبية التي تريد الحصول على عقدٍ. إنه هناك ليدفع بملفات أصـدقائه إلى الأمام، وليسهل الاتصالات، خاصةً مع ليبيا. ويشاهد غالبًا في طرابلس الغرب، بصحبة محمد والساعدي القذافي، ابني رئيس الدولة الليبي، الـذي قضـى بضعة أيام راحةٍ خلال صيف عام [1999 م] على الساحل التونسي برفقة سليم شيبوب.

وتبعًا للوثيقة، فإن كفالة عائلة شيبوب أفادت شركةً أجنبيةً حصلت على سـوقٍ قيمـته [480] مليون دولار في مجال الاتصالات: ومؤسسةً ايطاليةً حصلت على سوق محولاتٍ. وغيرها . .

ابن أخ رجل أعمالٍ ناجحٍ تعلم تحت إشرافه كيف يصبح رجل أعمالٍ، يـبدو أن سـليم شيبوب يدين بصعوده إلى زواجه من درصاف، ابنة زين العابدين بن علي البكر، من زواجه الأول عندما لم يكن سوى مدير الأمن. لم يكـن صعود العم أمرًا سيئًا للصهر، الذي كانت لديه فوق ذلك المهارة ليشـارك رجال أعمالٍ دفتر عناوينهم مليءٌ بقدر محافظهم. والنتيجة، بينما

كان على سليم شيبوب في نهاية الثمانينات الاكتفاء باستثمار (المنار)، وهو مقهى ضاحيةٍ يتردد عليه الموظفون، أصبح اليوم يلعب بالثروة.

7/5] ليلى وشركاؤها

العائلـة الكـبيرة الأخرى المتهمة «بنهب» تونس هي عائلة الطرابلسي. وعائلـة الطرابلسـي هـي عائلة ليلى، زوج رئيس الدولة الثانية، وعددها الإجمـالي عشرةٌ من الإخوة والأخوات لديهم جميعًا موطئ قدمٍ في الأعمال، مـن السياحة إلى الزراعة، من العقارات إلى توزيع المحروقات، مرورًا بالبناء. ولا يوضـعون جميعًا في نفس الخانة. مراد هو خروف القبيلة الأسود (اعتقل في ايطاليا عندما وصل بن علي إلى السلطة)، بينما، في الطرف المقابل، يبدو بلحسن بمظهر رئيس العصبة منذ زواجه بابنة مدير المدراء التونسيين، الهادي الجـيلاني. ونـرى إضـافة إلى ذلك اسميهما مجتمعين لدى إدخال (باتام)، مؤسسـة الـتوزيع التي هما شريكان فيها، إلى بورصة تونس، في ربيع عام [1999 م]، والذي عورض وقتها.

ويعـود الكتّيب إلى قضيةٍ شائكةٍ تمس عائلة الطرابلسي: ظروف رحيل شـركة (إلـف/ Elf) التونسية. «كانت (إلف آكيتين/ Elf-Aquitaine) قد قـررت عام [1996 م] الانفصال عن نشاطاتها في التوزيع في تونس، وقامت مفاوضـاتٌ (لأخذ الأنشطة) مع مجموعة رجال إعمالٍ تونسيين. وغضب الهـادي الجـيلاني وليلى بن علي وأخوها بلحسن لأنه لم يتم إعلامهم عن الموضوع فاعتقلوا، بكل بساطةٍ، مدير إلف تونس بوساطة رجال أمنٍ اقتادوه إلى مكتـب محمد علي القنزوعي كاتب أمن الدولة، لا أكثر ولا أقل. كان هذا يريد أن يعرف لماذا ولمن أرادت (إلف) البيع. ولأن مدير (إلف) لم يكن مخـولاً بإجـراء مفاوضاتٍ في مكاتب وزارة الداخلية، فقد اتصل برؤسائه المباشـرين من مكتب القنزوعي. فأمروه بألا يرد على الاستجواب ومارسوا ضـغطًا ديبلوماسيًا خفيًا ليطلق سراحه في اليوم نفسه». وقررت لجنة إدارة

(إلـف)، بعـد بعـض الوقت، أن توقف كل نشاطاتنا في تونس، بما فيها التنقيب.

وهدفٌ آخر للسادة محبي التطهير، عائلة زروق، قريبة الرئيس والحاضرة بقـوةٍ في صناعة الأقمشة والبلاستيك، أو أيضًا عائلة لطّيف، التي مررنا بها سابقًا، واحدةٌ من أكبر ثروات البلاد، ذات نفوذٍ كبيرٍ سابقًا، لكنها فقدت حظوتها حاليًا.

مـن هذه الرياح الشريرة التي تهب حول قصر قرطاج، من هذه الليبرالية القاتمة التي تناسب كل المحتالين، من هذه الخصخصات التي لا يعلم المرء من الـذي يستفيد منها، لا تذكر الصحافة شيئًا، بالطبع، بينما تبذل السفارات الغربية جهدًا في التقليل من أهميتها. واللازمة الرسمية هي «لا يوجد هنا فسادٌ أكـثر من بلدان المنطقة الأخرى». آخر تعديلٍ وزاريٍ، في ربيع عام [1999 م]، الذي تميز بالإطاحة بوزير البيئة وتنظيم الأراضي المثير جدًا للجدل، محمد ملـيكة، وهو ابن أخ رئيس الدولة، يرى الجميع أنه كان يلبي رغبةً في قطع بعـض الفـروع المهترئة في قمة الدولة. لقد سوغ الرئيس التعديل الوزاري لبعض المقربين بقوله: «كان ينبغي أن ننظف بماء جافيل». بقي أن نقول إنه أعيد توظيف ابن الأخ مستشارًا للرئاسة.

يوافـق مقربون من رئيس الدولة، من دون ذكر هويتهم، على أن هذه الاتهامـات لا تخلـو من الحقيقة، ولكن يختبئ حسابٌ سياسيٌ خلف هذه التبعية. لقد قال معارضٌ قديمٌ لبورقيبة حليفٌ لبن علي: «بن علي مقتنعٌ بأن عـلى كـل سلطةٍ سياسيةٍ أن تملك أساسًا اقتصاديًا. إنه يحاول إعادة توازن الأوراق كيلا يصبح أسير أي شخصٍ، وأي عصبةٍ. هذا يشبه التوزيع».

ولكـن بكل الأحوال، ويل الذي يجرؤ على ذكر فساد الأوساط المقربة من السلطة علنًا. بعض المصرفيين لديهم تجربةٌ سابقةٌ في هذا الموضوع. كان مصـرفيو (النادي المالي المتوسطي/ Club Financier méditerranéen) مجتمعين في مؤتمـرٍ في تونس العاصمة في نهاية عام [1996 م]، بمبادرةٍ من بنك التنمية

للاقتصـاد التونسي (la Banque pour le dévelopment économique de la Tunisie, BDET)؛ كـان المـنظمون قد دسوا بكل براءةٍ في ملف الصحافة المـوزع لكـل مشاركٍ بطاقةٌ ظرفيةٌ حول الوضع الاقتصادي والمالي لتونس كتبـتها ‹شمال-جنوب اكسبورت/ Nord-Sud Export›، وهي مجلةٌ فرنسيةٌ متخصصةٌ في تحليل «البلاد المعرضة للخطر». غير أنه، وسط موشحاتٍ من المدائـح كانت هناك بضعة أسطرٍ دامغةٍ للفساد في بطانة رئيس الدولة: «إن شبكات السلطة السياسية في الوسط الاقتصادي معقدةٌ ومبهمةٌ بقدرٍ كافٍ، شـهية أسـرة زوجة الرئيس بن علي الواضحة وضوحًا متزايدًا تضاف إلى تنافسٍ تقليدي بين المناطق [...] هذه النفعية تستفيد من صلابة النظام [...] في القطاع الخاص، الأكثر انتقادًا لهذا الانحراف الأمني هم غالبًا رجال إعمالٍ لم يعـودوا يـتحملون بعض العوائق، وهذا أمرٌ جديدٌ»[10]. ما إن فُتِح إناء العطر هذا حتى استدعى الأمر مداولاتٍ طويلةً قادها، من الطرف الفرنسي، أحـد المشاركين في المؤتمر، "صديق" النظام، الديغولي بيير حبيب دولونكل (Pierre Habib-Deloncle)، الـذي كـان وقـتها رئيس (الجمعية المرسيلية للتسـليف/ Société marseillaise de Crédit, SMC)، لـتهدئة ثورة قرطاج ولكي يستطيع الاجتماع الاستمرار، رغم الزلة. ولكن لم يعد واردًا أن يختتم وزير المالية التونسي أعمال المؤتمر. استبدِل في آخر لحظةٍ بأحد معاونيه. ومنذ ذلـك الحـين، أُرغِـم كـل منظمي المؤتمرات على إعطاء السلطات نص المداخلات المختلفة قبل توزيعها.

7/6] الاتحاد الأوربي يهب للنجدة . .

في الـمال الاقتصـادي، كانت لمسة الرئيس بن علي السحرية هي ربط بـلاده بالاتحاد الأوربي. وبتوقيع اتفاق شراكةٍ مع بروكسل في [12 نيسان 1995 م]، ينـبغي أن يقـود لدى تطبيقه إلى خلق منطقة مبادلاتٍ حرةٍ بين المنطقتين، أصبحت تونس شريكًا لا يمكن المساس به أو مهاجمته. حتمًا، منذ

ذلك الحين، حذت بلادٌ أخرى حذو تونس، ومن ضمنها بلدانٌ من المغرب العـربي (مثل المغرب)، وأبرمت اتفاقيات شراكةٍ مع الدول الخمسة عشر: وغيرهـا (الجزائر مثلاً) تفاوض كي تقوم بنفس الشيء. ولكن قرطاج قدم المثال.

إن نجـاح التجربة يعني أن تتحقق نوعًا ما سياسة التنمية من دول الاتحاد الأوربي تجـاه بلـدان الجنوب. وبالمقابل إن إخفاقها يعني أن تجد بروكسل نفسها من دون برنامجٍ لحوض المتوسط. والرهان يفسر اللطف (كي لا نقول أكـثر من ذلك) الذي تنعم به تونس بن علي رغم تجاوزاتها في مجال حقوق الإنسـان، والتعذيـب في أقبية النظام، وسلوك قرطاج الاستبدادي، ونفعية العـائلات القريـبة مـن رئيس الدولة . . يضحّى بكل شيءٍ على مذبح الشـراكة، في حـين أن اتفاق الشراكة المبرم مع تونس يتضمن فقرةً حول احـترام حقـوق الإنسان. إن دول الاتحاد الأوربي تظن من دون شكٍ حتى اليوم أنه، بمعاهدةٍ أم من دونها، لا يمكنهم أن يطلبوا كل شيءٍ من التونسيين: إزالـة الحواجـز الجمركية واحترام حقوق الإنسان، الليبرالية للمؤسسات والحـرية للمواطـنين. فكـرة ربط المساعدة بالانفتاح السياسي تتزايد في بروكسل. وهي تَعِدُ قصر قرطاج بأيامٍ صعبةٍ.

من الناحية العملية، يقضي اتفاق الشراكة برفع الحواجز الجمركية بشكلٍ تدريجـي بـين الاتحـاد الأوربي وتونس. لقد بدأ العد العكسي، ومنذ عام [1995 م]، لا يـتحدث عـالم الأعمال إلا عن «تسوية وضع» المؤسسات التونسية.

تسـوية الوضع: استخدم التعبير في كل مجالٍ. إنه يغذي خطابات رجال السياسة (أول أيار [1999 م]، وصفه بن علي أيضًا «بالأولوية القصوى»). وهـو يمـنح المؤتمـرات صبغتها، ويغذي الأحاديث بين الكوادر، ويتصدر صـفحات الصـحف الاقتصـادية. وباختصارٍ، أصبح التعبير دارجًا (على الموضـة). لقد قال وزير التعاون الصناعي، السيد محمد الغنوشي: «وقعت

بلـدان المشرق اتفاقياتٍ مشابهةً قبلنا بكثيرٍ. ومنذ ذلك الوقت، تُحسن من نوعية منتوجاتنا. إذا لم نعمل شيئًا، سيزيحوننا من السوق الأوربية، وسنبقى في المؤخرة»[11].

وحسـب قول الديبلوماسيين الغربيين، لا يضيع التونسيون وقتًا ليسووا أوضاعهم. وبتمويلٍ من قروض الاتحاد الأوربي والبنك الدولي، سيقوم خبراءُ بفحـص المؤسسـات، ودراسة عمليات الصناعة والعلاقات بين الصانعين والـزبائن. ويفضـي هذا التشخيص إلى توصياتٍ عمليةٍ لتحسين الإدارة، ويسـمح في الـنهاية للمؤسسات الوطنية بمقاومة المنافسة الأوربية. حاليًا، اسـتفادت حـوالي ألـف مؤسسةٍ تونسيةٍ من هذا التقويم الصحي، والرقم مـرتفعٌ، ما يثبت أن المقاولين التونسيين أخذوا "الشراكة" على نحو جدي. ولكـي تسوغ دول الاتحاد الأوربي لطفها، تشرح أن اتفاقية الشراكة ليست مـن دون مخاطر على تونس. تقدّر دراساتٌ مختلفةٌ أن ثلث النسيج الصناعي التونسي، وبالتالي عشرات آلاف فرص العمل، مُقَدرٌ له الزوال، لعدم قدرته عـلى تحمل منافسة الشركات الأوربية، الأكثر نجاحًا، والأفضل استعدادًا. التهديد حقيقيٌ، وهو يتضمن خطورةً أولى لاقتصاد البلد.

ونسـتطيع التنـبؤ بمـا سـيأتي. تطلب المؤسسات المحلية من الأوربيين تشخيصًـا، لكنها تبدو غير مهتمةٍ فيما بعد. ويبدو أن قليلاً جدًا منها تجتاز هذه المرحلة الأولى. لقد كتبت بياتريس إيبو: «لقد استفادت من ذلك أكثر المؤسسات حيويةً لتستفيد من الإعانات لاستثمارات التي برمجتها في قليلٍ أو كثيرٍ. والأخرى، غالبًا، لا تدخل اليوم ضمن الترتيبات إلا بحثًا عن فرصٍ أو اسـتقلاليةٍ. وهـذا ما يفسر ضعف الاستثمارات المحققة في هذا الإطار (من مصادر رسميةٍ، [150] مليون دينار[12] وسطيًا في السنة، بما فيه تمويل دراسات الـتقويم) وكذلـك القسـم الكبير من المؤسسات التي لا تذهب أبعد من التشخيص»[13].

والموضـوع هو أن الاستثمارات الصناعية مخيبةً للآمال. يفضل المقاولون عليها تلك المتجهة إلى السياحة، والتجارة أو الزراعة، حيث الأرباح سريعةٌ

أكـثر وذات مخاطـر أقـل. وينطبق نفس الشيْ نوعًا ما على الاستثمارات الأجنبية، كما لو أن المستثمرين الأجانب (بما فيهم الفرنسيون الذين يحتلون المركـز الأول مـن دون منازعٍ) لم يكونوا يؤمنون بمستقبل اقتصاد البلاد. وتؤكـد مـلحوظةٌ أصـدرتا سـفارةٌ أجنبيةٌ عام [1999 م] أن «فيض الاستثمارات الأجنبية في تونس يبقى متواضعًا».

ويـتم قسـمٌ كـبيرٌ من الاستثمارات طبقًا في إطار النظام الذي يقدم للمؤسسات، عدا امتيازاتٍ ضرائبيةٍ جوهريةٍ، إمكانية الاستيراد الحر، المعفى من الجمارك، للوازم الضرورية لإنتاجهم. يتم حوالي ثلاثة أرباع الصادرات التونسية عبر هذا القطاع.

7/ 7] طوابير حملة شهاداتٍ عاطلين عن العمل

مـع نشرات انتصار قصر قرطاج، فقد بدأ هذا التسويف ينعكس على العمـل. رسميًا، بلغت البطالة [16%] من عدد السكان الفعالين. نظريًا منذ عـام [1996 م]، لم تتحرك هذه النسب، لكن وزير التعاون الصناعي، محمد الغنوشـي أحـد أفـراد الحكومة القلائل الذين لم يستخدموا اللغة الجامدة الجوفـاء، يعـترف بـأن هذا الرقم يتطور بلا هوادةٍ، فيقول: «البطالة هي التحدي الرئيس عندنا»[14].

وبـرأي الجميع، تقدّر السلطات البطالة بأقل بكثيرٍ من أرقامها الحقيقية، وربمـا قاربت [25%]. هناك شيءٌ مؤكدٌ: خريجو الجامعة الشباب أو هؤلاء الذين تخرجوا حديثًا من بعض المعاهد الكبيرة يجدون صعوبةً متزايدةً في إيجاد عمـلٍ ملائمٍ لاختصاصهم. عام [1999 م] قال ديبلوماسيٌ أوربيٌ يعمل في تونس: «بدأت المشكلة تثير قلق بطانة الرئيس بن علي».

إن مـثال المغـرب هناك يغذي القلق: في الرباط، منذ عام [1997 م]، يسـبب الخـريجون العـاطلون عن العمل، الذين اجتمعوا في روابط، قلقًا للسلطات. إنهم يعسكرون أمام المباني الرسمية، ويتظاهرون حسب المناسبات،

ويـنفذون إضراباتٍ عن الطعام، وباختصارٍ، يزعجون. بن علي غير مستعدٍ لقبول هذا النمط من الإزعاج في شوارع عاصمته.

مشكلتان أخريان تددان في المدى القريب بإزالة ألق "المعجزة التونسية". الأولى نجمت عام [1999 م] عن رفع الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا العقيد معمر القذافي. خلال سنواتٍ، وبسبب هذا الحصار، كانت تونس وقبرص نقطة العبور الإجبارية بين ليبيا والعالم الخارجي. كان يكفي للاقتناع بذلك إلقاء نظرةٍ على موقف سيارات مطار جربة، في جنوب البلاد، الذي يشغله بشكلٍ متواصلٍ أسطولٌ من السيارات التي تحمل لوحتها اسم ليبيا. أو مراقـبة تعدد "الأسواق الليبية" على طول الطريق التي تقود إلى الحدود بين البلدين. لقد استفاد الجنوب التونسي على نحو خاص من عزل جاره الليبي.

وبنفس الطريقة، كانت الحرب الأهلية التي أدمت الجزائر منذ [1992 م] خبزًا مباركًا لتونس. سواءٌ تعلق الأمر بأخذ بضعة أيام عطلةٍ من دون الخوف من الاعتداءات، أو الحصول على سمة دخولٍ في قنصلية بلدٍ أوربي منقولةٍ من الجزائـر إلى تونس أو التزود ببضائع غير موجودةٍ في بلدٍ يعاني من الحرب، فقـد أتـى عشـرات آلاف الجزائريين ينفقون أموالهم في تونس منذ بداية التسعينات[15]. إن مبلغ التحويلات، الذي يستحيل حصره، يؤكد ذلك.

إن مجـيء رئيسٍ إلى الجزائر في شباط عام [1999 م]، عازمٍ كما يبدو، عـلى الإتيان بالسلام إلى بلده عبر مصالحةٍ لا يخدم بالتالي مصالح تونس بن عـلي. يخاطـر رئيس الدولة بفقدان تسويغ سياسته الأمنية. والمن الجزائري يمكن أن ينفد. لحسن الحظ، بقيت هناك فرنسا.

القسم الثالث:

التواطؤات الفرنسية

8] شبكاتٌ رخويةٌ

في شـارع اللوفـر، عـلى بعد خطوتين من بريد باريس المركزي، غرفةٌ متواضـعةٌ سـيئة الإضـاءة آوت لمدةٍ طويلةٍ هيئة تحرير نشرةٍ سريةٍ ‹[خاصٌ بالمغرب]/ Special Maghreb›. كانت هذه النشرة، التي أُطلِقت عام [1992 م]، تحـاول أن تقـوم بإضاءاتٍ على أخبار بلدان شمالي إفريقية، ما نجده نادرًا في الصحافة الفرنسية. ومدير ‹خاصٌ بالمغرب›، هوغ واغنر (Hugues Wagner)، كان يتحدث في تلك الفترة عن العالم العربي عمومًا وتونس خصوصًا بطريقةٍ مجددةٍ: «في فرنسا، الإعلام المتعلق بذه البلدان سلبيٌ دائمًا، ومثيرٌ، وصاخبٌ. يحجب إمكانيات هذه الدول». كيف لا نوافق على مثل هذه الأقوال؟.

8/ 1] هجاء العالم الثالث والناشطون المتطرفون . .

يمكـن عد هوغ واغنر أحد أكبر المدافعين عن سياسةٍ فرنسيةٍ قريبة تجاه العـرب. إنـه يدافـع عـن فكـرته قائلاً: «نرى اليابانيين، والكوريين،

والأميركيين، يأتون إلى المغرب. على فرنسا أن تكون الشريك المفضل لبلاد الجنوب هذه التي تبقى قريبةً جدًّا منا»[1].

في أثناء رحلة بن علي إلى فرنسا عام [1997 م]، كان هوغ واغنر المدير المفوض لمجلةٍ مؤقتة ‹لا برس فرانسيز/ La Presse Francaise› التي نشرت عددًا يمجد الرئيس التونسي تحت عنوان «استقرارٌ، أمنٌ، ازدهارٌ: تحقيقٌ حول بلدٍ يسـير إلى الأمـام». نكتشف فيه أن تونس هي"تنينٌ جديدٌ"، وميناء سلامٍ وديموقراطيةٍ.

بعد سنتين، واغنر، الذي لا يتعب، يدور على هيئات التحرير ليبيع نشرةً خاصـةً، اسمهـا ‹شراكةٌ أوربيةٌ-مغربيةٌ/ Partenariat Europe-Maghreb›، موجهـةٌ إلى أوساط الأعمال. إذا صدقنا هذه المطبوعة، فقد دعا الرئيس بن علي الإدارة التونسية إلى العمل لكي تجري انتخابات تشرين الأول الرئاسية والتشـريعية «بشـفافيةٍ مطلقةٍ وحيادٍ تامٍ». هذه المرة، يطلق واغنر نشرته برعاية حسين جمالي، وهذا ليس بالشيء القليل. مدير وكالة سياحةٍ كبيرةٍ، في شارع ريشليو، في باريس، رجل الأعمال الغني هذا ذو الخمسين سنة لديه مـائدةٌ مفتوحةٌ في أفضل مطاعم حي البورصة. وقد مُنِح جمالي، الذي يملك عـدة قـرىً سياحيةٍ في المغرب وتونس، إدارة فندق قصر الصحراء الفخم، جـنوب توزر، حيث تُستَقبَل شخصياتٌ أجنبيةٌ عديدةٌ. ولا يتلكأ بعضها، لدى وصوله، عن استشارة العراف المحلي. حتى جاك شيراك، الذي دُعي إلى نفطـة، لم يقـاوم إغراء سؤاله حول حظوظه في انتخابات عام [1995 م] الرئاسية[2].

وعلى نحو دائمٍ، يدعو جمالي إلى مائدته الصحفيين الذين يستلمون ملف تونس. وعند تناول الحلويات، يدعوهم هذا الرجل المضياف إلى قضاء العطل في إحدى قراه السياحية، مع عائلاتهم . . ومجانًا.

نفـوذ جمـالي كبيرٌ، وهو ناجمٌ عن صداقته مع عبد الوهاب عبد الله، الـناطق الـرسمي لقصر قرطاج والمكلف بمجمل اتصالات النظام. وينحدر

الاثـنان من المنستير، مدينة بورقيبة، ما يعني أن منشورات واغنر تسجل في قلب اللوبي التونسي في فرنسا. وحتى في أكثر ما يصنع في هذا المال أناقةٌ.

غـير أن المفاجـأة، هـا هي: تحت مظهر هجاء العالم الثالث، يدير هذه المنشورات المتنوعة ويحررها ناشطون من أقصى اليمين. تحت مظهره كمتمرنٍ متواضـعٍ، يخفـي هوغ واغنر ناشطًا من أقصى اليمين المتطرف. هذا المرتزق القـديم في بـنين، أصـبح ناشطًا بعد عام [1968 م] في حركة (أوكسيدان/ occident)، ثم في حزب القوى الجديدة (Partie des forces nouvelles, PFN). وهو قريبٌ على نحو خاصٍ من جيرالد بنسيوليلي (Gérald Pencioleli)، الذي يملـك الأسـبوعية ‹ميـنوت/ Minute› بين عامي [1993 وربيع 1999 م]. وبنسـيوليلي هـذا، كان يساعده في تلك الفترة واغنر، يدير سابقًا مؤسسة (سـيبكوم/ Sipcom) (التي أصبحت 'نورجيزا/ Norgesa')، ذات النشاطات المحددة الأهداف: توريد معدات دعايةٍ للجبهة الوطنية، ولوازم مختلفةٍ لصحيفة ‹بريزان/ Présent›[3].

ونظـرًا لاطلاعها الجيدِ على النشاطات المفترضة للأصوليين اللاجئين في فرنسـا، كان على ‹مينوت› بنسيوليلي أن تصدر على التتابع أكثر الاتامات قابليةً للتشكيك والأكثر مبالغةً بحق زعماء حركة النهضة السابقين. وهكذا نُشِـر ملـفٌ حول «الإرهابيين الإسلاميين في قلب باريس» في أيلول عام [1993 م][4]، قـبل شـهرين من الإقامة الجبرية التي فرضها شارل باسكوا، الذي كان وزير الداخلية، على صالح كركر، زعيم النهضة المؤقت. لا بد أن الأسبوعية كانت تملك المعلومات اللازمة[5].

كـيف يسـتطيع بنسيوليلي وواغنر أن يحافظا على مثل هذه العلاقات الجـيدة مـع الـنظام التونسي؟. صداقاتما في العالم العربي قديمةٌ. في بداية الثمانينات، أدار كلاهما الإذاعة الحرة (راديو المتوسط/ Radio-Méditerranée)، التي تمولها بسخاءٍ رؤوس أموالٍ سعوديةٌ. في أثناء مفاوضات بروتوكول اتفاق مـع (راديو المغرب/ Radio-Maghreb) عام [1984 م]، قابل ناشطا أقصى

اليمين تونسيين، كان منهم طالبٌ، ناشطٌ وقتها في منظمةٍ غامضةٍ من أقصى اليسار الماركسي- اللينيني، يدعى منصف قوجة. والتحق غوجا المذكور عام [1987 م] بـنظام الجنرال بن علي. منذ ذلك الحين، أصبحت مسيرة حياته العملية لامعةً على نحو خاصٍ. أصبح منصف على التوالي كادرًا في (الوكالة التونسـية للاتصـالات الخارجـية)، ثم مستشارًا ثقافيًا في سفارة تونس في بـاريس، ثم كاتب مقالاتٍ افتتاحيةٍ مشهورًا. في باريس، كان غوجا بالطبع قـد اتصل من جديدٍ مع صديقيه واغنر وبنسيوليلي وشجعهما على العمل على الملف التونسي.

8/ 2] تأثير "باستيلا"

كل هذا القدر من المبادرات التي ليس لها مستقبلٌ كبيرٌ، والتي تدوم فترةً قصـيرةً، على هيئة الشبكات المقربة من تونس في باريس. لأننا بعيدون جدًا عـن الشـقيق الأكبر المغربي، الذي يتقدمنا كثيرًا في موضوع الصورة. لقد غـدت الملكية الشريفية أستاذةً في فن التواصل، تساعدها وكالة (بوبليسي/ Publicis)، الـتي يرأسها موريس ليفي (Maurice Lévy)، المولود في وجدة، المغرب، الغريب، السحري، الموغل في القِدَم، يسير بقوةٍ: إنه تأثير "باستيلا"، تلـك العجيـنة ذات الرقائق التي يهواها السياح. خلال سنواتٍ، كان كل ظهورٍ للحسن الثاني في وسائط الإعلام الفرنسية يصبح قداسًا كبيرًا طقسيًا. رحلات طيرانٍ إضافيةٌ كاملةٌ نقلت السياسيين والصناعيين الفرنسيين ليتذوقوا سحر قصور مراكش وورزازات. كان الصحفيون المشهورون والأكاديميون الذيـن ينـتابهم الحنين إلى الاغتراب يبذلون جهدًا جبارًا ليتم استقبالهم في القصـر الملكـي. العديد من محركي الرأي العام الفرنسي وصفهم المعارض المغـربي مؤمـن ديوري: «جالسين في الصف، أصحاب مظهرٍ مقبولٍ جدًا ظاهـريًا ومهذبين كأمهات الأمراء، لا شيء متشنجٌ تقريبًا، مكرّمين بشكلٍ واضـحٍ، يبتسمون ابتساماتٍ ذات مغزىً، يتحدثون عن الباستيلا وما الذي يدعى بالعربية تغرا، بقايا الاحتفالات، والولائم»[6].

في موضـوع اللوبي، الجزائريون ليسوا هم أيضًا في آخر الصف المغربي. منذ زمنٍ طويلٍ، الأمن العسكري، قلب السلطة الحقيقي في الجزائر العاصمة، لديه معرفةٌ عميقةٌ بأسرار الدولة الفرنسية. وتلقى رجال سياسةٍ فرنسيون من كـل الاتجاهات مساعداتٍ من المِنّة البترولية الجزائرية. كما خلقت كعكة أسواق التصدير والاستيراد أيضًا بعض أنظمة الارتياح الخفية.

في تونس، لا يعلنون مثل هذه النجاحات. يلعب نظام بن علي في المرتبة الأدنى. الخـيوط أكـثر غلظةً، والتأثيرات أقل إدهاشًا. حِس فيليب سيغان العاطفي، حنين اليهود التونسيين، تفضيل مطاعم (حلق الواد) المليئة بالحيوية، بالشخصـيات الثانوية، لقاء حفنةٍ من النفعيين: هذه هي، على نحو أساس، النوابض التي تحرك الشبكات الموالية لتونس.

لقد قال رجل أعمالٍ فرنسيٌّ- تونسيٌّ يعمل في قصر قرطاج: «يستند بن عـلي عـلى خائـبين: ألان كارينيون (Alain Carignon)، فرانسوا ليوتار (François Léotard)، ميشيل نوار (Michel Noir)، إدوار بالادور. كل مرةٍ، يـراهن على الجياد السيئة. مع آلان جوبيه، تلك السمكة الباردة، لم يحدث انسجامٌ، لا يملك جوبيه حس إبداع سيغان». وتابع قائلاً: «يريد بن علي أن تعـامل فرنسـا تونس كالولايات المتحدة. يتمسك بأن يستقبل وزير المالية التونسـي نظيره الفرنسي، من دون نقاشٍ. من الصعب إفهامه أن تونس بلدٌ صغيرٌ. نحاول أن نتغلب على الصعوبة، سواءً تعلق الأمر بشخصيةٍ كبيرةٍ مثل شوفينمان، أو أن يكون الوزير حاملاً رسالةً إلى رئيس الدولة، مثل دومينيك شتراوس-كان، وزير المالية»[7].

8/ 3] "الصديق" سيغان . .

بعكـس المغـرب التي تضم عن طيب خاطرٍ أشخاصًا من أيديولوجياتٍ مختلفةٍ، يميل التعاطف التونسي إلى اليمين ميلاً واضحًا. في [20 آذار 1999 م]، خلال إحياء ذكرى العيد الوطني التونسي في باريس، الذي تم الاحتفال به في

الكونسـيرجيري (Conciergerie)، كـان فيليـب سيغان، إدوار بالادور، وفـاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Éstaing) حاضرين. وحيدًا تقريـبًا، من طرف الاشتراكيين، كان دومينيك شتراوس يؤدي دورًا ثانويًا ذكيًا، ولكن هل كان يساريًا فعلاً؟.

على رأس موكب أفضل أصدقاء تونس السياسيين، هناك الثلاثي شيراك – سـيغان - باسـكوا. باسم سياسةٍ إقليميةٍ تشجع الاستقرار والنضال ضد الأصـولية. ولكن أيضًا بسبب ضعفٍ معينٍ من الثلاثي الفرنسي تجاه نظامٍ قـوي عـرف كيف يزيح كل معارضةٍ. هذا القدر من الخطوط التي تُرجع لهؤلاء الذين يشعرون بالحنين صورةً أسطوريةً لديغوليةٍ جامعةٍ.

إن الـذي ابتكر صيغة (المعجزة التونسية)، وسنعود إلى ذلك، هو جاك شـيراك. لكـن الحليف الدائم لتونس، صديق الأوقات الجيدة والسيئة هو فيليـب سـيغان بلا جدالٍ، الجاهز دومًا لمقارنة بن علي بديغول. هل هي طفولته في تونس، وثانوية كارنو الشهيرة التي كان طالبًا فيها حتى سن الثالثة عشـرة؟. الاحترام الذي يُعامَل به في تونس العاصمة، إحدى البلاد النادرة التي يُؤخذ فيها في الاعتبار مركزه كرجل دولةٍ؟، أو ولعه ب(العجة)، وهي خلـيط خضـارٍ مُبهرةٍ جيدًا على الطريقة التونسية؟. على كل حالٍ يمارس فيليـب سيغان عن طيب خاطرٍ دور السيد ذي المساعي الحميدة، لقد كان يشرح قبل زيارة بن علي لفرنسا عام [1997 م]: «بن علي سياسيٌ عصريٌ، يدافع عن مفاهيم الإنسانية والحرية حتى النهاية».

غـداة أزمـة الخليج عام [1991 م]، وبينما اتخذت تونس، كما رأينا، موقفًـا مؤيدًا لصدام حسين لأسبابٍ داخليةٍ، سافر فيليب سيغان إلى تونس العاصـمة، يشـغل باله أمرٌ واحدٌ: أن يعود الحوار بين فرنسا وتونس. بعد قلـيلٍ، عـندما حكم القضاء الفرنسية على المنصف بن علي بالسجن عشر سنواتٍ بتهمة تجارة المخدرات، عاد سيغان نفسه إلى تونس، محاولاً هذه المرة تبديد «سوء التفاهم المتبادل».

ولكن بالتالي عن ماذا يستطيع فيليب وصديقه زين التحدث؟. عن خطر الأصـولية طبعًا. بينما كان ميتران ما يزال في السلطة، أدان الاثنان «تساهل السلطات الفرنسية التي تؤوي عدة زعماءٍ من حركة النهضة».

في تونـس العاصمة، يقلق سيغان أكثر من اللزوم أحيانًا، كما حصل في أثناء مؤتمر التجمع الدستوري الديموقراطي في تشرين الثاني من عام [1998 م]: «إنـا فرصةٌ لي لأكرر على الملأ إعجابي بحزبكم الذي لا أفوّت أبدًا فرصة ضربه مثلاً لأفراد حزبي. لقد عرف التجمع الدستوري الديموقراطي أكثر من أي حـزبٍ آخـر كيف يقوم بمهام حزبٍ سياسي كبيرٍ وعصري». الحزب الدولة، هاهو ربما التصور المستتر للرئيس السابق للتجمع من أجل الجمهورية (Reunion pour la republique, RPR) . . ويضيف فيليب سيغان: «ن رغبة أكـثر الديموقراطيات تطورًا في الارتقاء بنوعٍ من القواعد المثالية لا يمكنه أن ينسـيها قصورها الذاتي، ولا أنا احتاجت لعشرات السنين، لقرونٍ، لتعد مؤسسـاتنا الحالية»[8]. وبتعبيرٍ آخر، حقوق الإنسان، على الطريقة الغربية، يمكـنها أن تنـتظر «ضعة قرونٍ» كي تُطبق في بلدٍ قليل التطور كتونس. في الوقت الذي يطرق فيه هذا البلد أبواب أوربة، ليس لهذه المُحاجة معنًى أبدًا. لكـن الرئـيس السابق للتجمع من أجل الجمهورية غير مبالٍ بها، حيث إن سـاعده الأيمن، النائب إتيان بانت (Étienne Pinte) رئيس مجموعة البرلمانيين للصـداقة الفرنسية-التونسية، يوجه رسائل غامضةً للمعارضين اللاجئين في بـاريس، مـن نمط: «أنا مدركٌ لوجود تصلّبٍ تونسيٍ»، ليحدد في رسالةٍ أخـرى: «أظن أنه لا ينبغي أن أجهر على الملأ بتقديري للوضع في تونس، سـيقلل ذلـك من جدوى المساعدة التي استطيع تقديمها لأعمالٍ مثل التي تقومون بها».

التونسـيون ليسـوا بجاحدين. كان فيليب سيغان قد قُلد سابقًا وسام الجمهوريـة من مرتبة الشرف، ثم أُهدي، في [24 نيسان 1997 م]، شقةً في تونـس العاصمة، في الدور الأول من عمارةٍ في شارع لندن، كان يسكنها إبّان طفولته[9]».

وفيليب سيغان ليس الوحيد من حزب التجمع من أجل الجمهورية الذي يدافع مجاملاً عن نظام صديقنا بن علي. في حزيران عام [1996 م]، نُظمت مناقشـةٌ في المجلس النيابي حول الاتفاق بين الاتحاد الأوربي وتونس أظهرت الـتزام الديغوليين لصالحه. جان جاك دو بيريتي (Jean-Jaques de Péretti)، وزير التجمع من أجل الجمهورية في حكومة ألان جوبيه (Alain Juppé)، دافع حينها عن نظام بن علي. «هناك تطورٌ يكتمل في ميدان حقوق الإنسان . .»، وأضاف الوزير، من دون أن يضحك أنه يشعر بشكلٍ خاصٍ بحقوق «النساء والأطفال».

أمـا مـا يتعلق بالاشتراكي برتران دولانويه، فهو أحد القلائل في اليسار الذين يكفلون النظام التونسي. وهو مقرر مشروع الاتفاق مع أوربة، ويشرح أن وضع حقوق الإنسان «متناقضٌ». تلميحٌ جميلٌ يصل به إلى أن يختتم قائلاً: «ينـبغي أن تتأسـس علاقاتنا على المساواة بين بلادٍ كبيرةٍ متحاشين عد أن البعض يتحلى إلى الأبد بكل الفضائل والبعض الآخر ليس كذلك».

8/ 4] أصدقاءٌ نادرون في اليسار

يبدو اسم برتران دو لانويه، المرشح الإفتراضي لمنصب عمدة باريس، في المكان الصحيح دومًا في الشبكات الصديقة لتونس في فرنسا. ولذلك سببٌ: مـنذ وفاة بيير بيريغوفي، رئيس وزراء فرانسوا ميتيران السابق، الذي كانت لديـه نقطة ضعفٍ تجاه السباحة في تونس، لم يعد لدى اليسار شخصيةٌ من الدرجـة الأولى مقربةٌ من قصر قرطاج. كرئيس مجموعة البرلمانيين للصداقة الفرنسـية- التونسـية، لا يـتردد هذا المنتخب الباريسي أبدًا في الانخراط شخصـيًا في المسـائل. هو الذي نظّم، عام [1998 م]، في مجلس الشيوخ، إفطـارًا للأعضـاء لم يكـن الضيف فيه سوى السفير الفرنسي في تونس، الأميرال لانكزاد (Lanxade). وتقول نشرة مجلس الشيوخ: «كان هذا اللقاء مناسـبةً لقياس الطريق التي اجتزناها منذ عام [1987 م]، تاريخ وصول بن علي إلى السلطة والإشارة إلى العقبات لدى ظهور معارضةٍ حقيقيةٍ، دعته إلى

تشـجيع دمقـرطة نظامه من الأعلى». وختم المشاركون في هذا الإفطار التاريخي بأن على فرنسا أن تماشي هذا التطور «بروح حوارٍ».

وأحـدث رحـيل رئيس الوزراء الهادي البكوش برودًا في العلاقات بين الحـزب الاشـتراكي وتونس. منذ تشرين الأول عام [1991 م]، أصدرت الأمانة الوطنية للحزب الاشتراكي بيانًا لاذعًا حول تطور النظام. تحدثت عن «محيط الرئيس المنحط» واختفاء المعارضة الليبرالية والتقدمية، وكتب مؤلفه، آلان شـينال (Alain Chenal): «إن مـنطق النظام، هو منطق ثنائية القطب المطلقة، الإسلاميون أو نحن. وإذا كان من الطبيعي أن تدعم الدولة الفرنسية الـنظام لعدم وجود بديلٍ، أظن أن على الحزب الاشتراكي أن ينتبه إلى عدم تعـريض نفسه للشبهة قدر الإمكان مع التجمع الدستوري الديموقراطي». لكـن اشـتراكيين آخرين في البرلمان الأوربي، وعلى رأسهم كلود شيسون (Claude Cheysson) وزيـر الخارجـية السابق، عملوا ما بوسعهم، لقلب قرارين أو ثلاثة قراراتٍ معاديةٍ لبن علي.

واليسار المترف ممثّلٌ على نحو جيدٍ في تونس. على مثال جيزيل حليمي، وهـي محامـيةٌ من أصلٍ تونسيٍ، جاهزةٌ دومًا لتسويغ، باسم النساء، دعم تونـس الجنرال بن علي، الحصن في وجه الأصولية (مع أنا نفسها انخرطت بشدةٍ في النضال ضد انحرافات الملكية المغربية. وقد قالت: «إن ما يميز تونس وسياسة رئيسها، هو الشجاعة، والعزم. [...] أظن أن السياسة التي اختارها بن علي ذكيةٌ وتجعل من تونس بلدًا في طليعة الدول العربية[10]». مع وجود تطوراتٍ حقيقيةٍ، ندين بمعظمها إلى بورقيبة، فإن رضى النظام التونسي الذاتي عـن تحرر المرأة مفرطٌ. يبقى الأب رئيس الأسرة الوحيد؛ وما زال الميراث يتبع الشريعة الإسلامية التي تعطي ثلثي التركة للصبيان والثلث للبنات[11].

5/8] متع الحمامات

إن مـتعة بضعة أيامٍ مشمسةٍ في تونس العاصمة، ضاحية باريس الكبيرة، تفسـر دعـم الـنظام. ضيوف تونس يزدادون خلواً من التعقيد طالما بقي

الاستقبال حارًا. رحلات الطيران في عطل نهاية الأسبوع تحمل دومًا على متنها زبائن مداومين: الحبيب غريدا، رئيس سلسلة متاجر (غريسولد/ Guerrisoldes)، وطارق مامي، المدير المساعد لإذاعة المتوسط إف إم (FM Radio-Méditerranée)، ناشطٌ يساريٌ سابقٌ مؤمن بفضائل "البنعلية". أو أيضًا الفرنسي- اللبناني رغيد الشماع، الآتي من إذاعة الشرق وعضو لوبي في الصف الأول بمؤسسته الصغيرة (مجموعة أوروميد/ Euromed Group). وراغد ذلق اللسان ومدعوٌ دومًا، تصحبه غالبًا زوجته، المقربة جدًا من ليلى بن علي.

أحيانًا، نصادف جان ميو (Jean Miot)، الرئيس السابق لمجلس الإشراف على صحيفة ‹الفيغارو/ Le Figaro› قبل أن يصبح رئيس وكالة الصحافة الفرنسية. إنه يحب السهرات التونسية الناعمة. ومظهره الفطري وحبه لرخاء العيش، كان جان ميو على الدوام متسامحًا مع بعض المستبدين. وهكذا كان وجه الصحافة الكبير هذا معجبًا في ما مضى بالروماني نيكولاي تشاوشِسكو، وكان يكتب «مقالاتٍ كاذبةً ومادحةً على نحو يدعو للسخرية» عن الطاغية كما أشار إليه في تلك الفترة مؤلفا ‹الحياة باللون الأحمر/ La Vie en rouge›[12]. وقد نجح ميو ذو الخيال الواسع في اجتياز شوارع بوخارست "بحريةٍ". في أحد أعداد ‹الفيغارو›، الذي نشر صفحةً كاملةً عن مقابلةٍ مع "القائد"، لم يتردد هذا الجامح في أن يكتب: «بعد التفكير، بلدٌ باسم يتحدث الناس فيه باللاتينية وليس بالسلافية، حيث تصنع خمورٌ رائعةٌ (فرنسيةٌ)، وحيث النساء أنيقاتٌ، والذي بنى هونغ كونغ على البحر الأسود لا يمكنه أن يكون شيوعيًا على نحو كاملٍ».

النطق بالفرنسية، والنساء، والخمر الجيدة، والنجاح الاقتصادي، هذه هي المكونات التي نجدها في إعجاب كثيرٍ من الفرنسيين ب(النموذج التونسي). بكل طبيعيةٍ، نقل ميو إعجابه بتشاوشِسكو إلى مضيف قصر قرطاج. حتى قبل [7 تشرين الثاني 1987 م]، كتب في ‹الفيغارو› مقالاً مغالًيا في امتداح

بـن عـلي، ذاكـرًا «قدر مستشار الظل هذا»[13]. ويقول اليوم لأصدقاءٍ صحفيين حول مائدة طعامٍ «بن علي هو الحصن المنيع أمام الأصولية».

لكن أكثر أصحاب النظام تأججًا، طيلة عدة سنواتٍ، كان، بلا منازعٍ، ابن أخ الرئيس السابق والمذيع نجم قناة ‹فرنسا 2/ France 2› فردريك ميتران. اعـتمد في عملـه لمدةٍ طويلةٍ على نجوم السينما، واليوم، تستهويه الرؤوس المتوجة، وقام بالتعليق على جنازة الحسن الثاني في تموز عام [1999 م] خلفًا لليون زيترون (Léon Zitrone).

قـلما فوت رفيق الدرب هذا مناسبةً يمجد فيها النظام، مع أن فردريك المـتحمس أصـبح أكـثر تحفظًا في الآونة الأخيرة. أهي خيبةٌ عاطفيةٌ؟. في الحمامات، حيث يملك دارةً جميلةً للغاية، مثل رئيس الوزراء الإيطالي السابق بتينو كراكسي، يأتي البحر منذ قرونٍ ليتمسح بأسوار المدينة القديمة. غير أنه، كمـا في تونس العاصمة، وبنزرت، وسوسة، سمحت السلطات العامة بإلقاء آلاف أطـنان الأنقاض في المكان. شُوه المنظر مثيرًا غضب فردريك ميتران، الذي كان مع ذلك قد نال تأكيد وزيري السياحة والبيئة الأخيرين أن أحدًا لـن يمس "مدينته" القديمة. رسميًا، كان الأمر بتعلق بتمتين الردم الذي يثبّت الشـواطئ الرملية. وتصادف أيضًا أن صناعيًا مقربًا من السلطة يملك مقالع ضـخمةً وأن هـذه الأشغال تساعده في التخلص من فائض الحصى. ومر الوقت. ولم يعد "العم" في الإيليزيه؛ وفردريك، ابن أخيه، يرنو إلى منزلٍ في مراكش، تجذبه الأبهة المغربية.

وفرنسيون آخرون لم يكن لهم نفس الحظ، صودرت ممتلكاتهم، لإسكان أقـارب لقصـر قرطاج غالبًا. وهكذا، فإن أصحاب منزلٍ في سالامبو، غير بعيدٍ عن العاصمة، كان مكانًا لأعمال هنري هدت (Henri Hedt)، مؤسس محطة علوم البحار التونسية (la station océanographique tunisienne)، طردوا بقوة السلاح لإسكان أم ليلى، زوج رئيس الدولة. ولم يسترجع ورثة هنري هدت أبدًا مكتبته الهائلة، ثمرة نصف قرنٍ من الأبحاث. مثل هذه التصرفات الخرقاء جعلت كثيرًا من الأجانب يهربون.

6/8] لقاءٌ ب(التون) بعد فراق

بوجـه الإجمـال، أخفـق المسؤولون التونسيون في تحويل التعاطف إلى شبكاتٍ فعالةٍ. باستثناء إعادة لقاءٍ ناجحةٍ مع الجالية اليهودية، التي تجهل على ما يبدو علاقات النظام المذنبة مع بعض عناصر اليمين المتطرف[14]. وفي عام [1994 م] قـال مسـؤولٌ سـابقٌ في الأجهزة التونسية في باريس: «يجب استدراك الوقت الضائع. اليهود أكثر قربًا إلينا من الفلسطينيين الذين آويناهم طيلة سنواتٍ والذين، بدولاراتم، لم يعد لديهم ذرة احترامٍ لبلادنا»[15].

ويعود اللقاء إلى صيف عام [1992 م]، عندما نظمت السلطات في أحد فنادق تونس العاصمة حفل استقبالٍ للمصطافين اليهود من أصلٍ تونسيٍ. في نفس الوقت، أعيد فتح الكنيس اليهودي في حلق الواد، في الضاحية الشمالية للعاصـمة. ونظمت رابطة اليهود من أصلٍ تونسيٍ مجيء الحاخام الأكبر في فرنسـا إلى تونس العاصمة، جوزيف سيتروك (Joseph Sitruk). وكان لقاء بـن عـلي وسيتروك ناجحًا. بذل الرئيس التونسي جهده لإرضاء ضيفه، وطاف أرجاء قصر قرطاج مطلعًا الحاخام الكبير عليها يدًا بيد، مذكرًا إياه: «يهـود هـذا البلد، هم تونسيون بصورةٍ كاملةٍ، لهم نفس حقوق الآخرين وواجباتم».

لم يـبخل جوزف سيتروك بالثناء على رئيس الدولة، واصفًا إياه بالرجل «الشجاع، المعتدل، وذي البصيرة». وحرص الحاخام على تحية «عصر التغيير الـذي حدث في تونس في عام [1987 م] والذي شجع روح التسامح»[16]. في هـذه الأثناء، سمي طبيبٌ يهوديٌ تونسيٌ من مونتروي خازنًا للحساب [26,26] في بـاريس. وخـلال زياراته لتونس العاصمة، يستقبل استقبال المسـيح، وتوضع تحت تصرفه سيارةٌ وسائقٌ. وانتخب يهوديٌ تونسيٌ نائب رئيس أرباب العمل المحليين.

وتـنظم رحلات حجٍ منتظمةٌ إلى جزيرة جربة لزيارة كنيس (الغريبة)، الأقدم في كل إفريقية، المبني على حجرٍ من معبد سليمان [كذا ز م] أحضره

أتـباعٌ بعد أن خربه البابليون [كذا! ز م]. وقد دفع رئيس الدولة بنفسه من ماله الشخصي لترميم الكنيس الكائن في مركز تونس العاصمة.

في أيـار عـام [1999 م]، أتـى قرابة خمسة آلاف يهودي من فرنسا وإسـرائيل للمشـاركة في الحج، وقال لهم وزير السياحة والحِرَف، صلاح الديـن المعاوي: «إني فخورٌ، فخورٌ جدًا، أن أراكم في تونس بلدكم والتي ستسـتقبلكم دومًـا بأيدٍ مفتوحةٍ وبقلبٍ مفتوحٍ»، ثم أضاف، على إيقاع تصـفيق حاخام تونس العاصمة الكبير، والمطرب الفرنسي إنريكو ماسياس ورئـيس مكتب المصالح الإسرائيلية في تونس العاصمة، شالوم كوهن، الذي تـرك وظيفـته في أثناء صيف عام [1999 م]: «الجالية اليهودية هي جزءٌ لا يتجزأ من هوية تونس الوطنية، أرض الضيافة، والتسامح، والسلام».

بوجـه الإجمال، تبنت تونس الفولكلور اليهودي: عودة التون (tunes) (الاسـم الشـائع المعطى لليهود من أصلٍ تونسيٍ) صيفًا إلى جربة، استقبال الحجـيج، زواج الممثل بوجناح في حلق الواد خلال صيف عام [1994 م]، ونمو المطاعم اليهودية . .

8/ 7] من الدعاية إلى التواصل؟ . .

لا تكفـي هذه النقاط المكتسبة مع الجالية اليهودية لبناء سياسة تواصلٍ، مصـابةٍ بالعجـز بسبب الآثار الاستبدادية لنظام الجنرال بن علي. من هو المؤهل لأن يتحدث باسم تونس؟، «لا أحد»، يجيب أحد المقربين من سفارة تونس في باريس. هنا تكمن المشكلة. ويتابع المصدر نفسه: «إذا سألتم السيد عـبد الله، الـناطق الرسمي، إن كان الجو صاحيًا اليوم، يذهب على الفور ليستأذن رئيس الدولة في الرد كيلا يخسر وظيفته[17]. في موضوع التواصل، هذا غير فعالٍ البتة»[18].

ولفترةٍ طويلةٍ، كانت مهمة الوكالة التونسية للاتصالات الخارجية تطوير شـبكاتٍ صـديقةٍ لتونس في فرنسا. عام [1990 م]، عين الرئيس الجديد

"مستشـارًا" خاصًـا ليهتم بذا الجهاز المكلف «بتقوية الحضور الإعلامي لـتونس في الخارج والتعريف بالسياسة الوطنية في كل القطاعات». يكلف التواصـل غالـيًا: تتجاوز المنحة المخصصة له كثيرًا ميزانية وكالة صحافة تونـس-إفريقـية، التي تستخدم مع ذلك أكثر من مئة صحفيٍ. ويقيم ممثل الوكالة التونسية للاتصالات الخارجية في باريس، محمد العمامي، في مكاتب فخمةٍ في قلب الدائرة السابعة عشرة.

لكـن إنجـازات الوكالة بعيدةٌ عن أن تحقق الآمال المعقودة عليها. عام [1992 م]، لـدى اتـام المنصف بن علي، شقيق الرئيس، في قضية (عصابة الكوسـكوس)، وجـد مـدراء الوكالة صعوبةً في إيجاد الأجوبة الملائمة. وأكـدت الوكالـة في البداية أنه «لا توجد أي روابط قرابةٍ بين المشتبه به والرئـيس التونسـي»، ثم دافع مذيعو النظام فيما بعد قائلين: «إنه استغلالٌ سياسـيٌ مـن الإسلاميين الذين يحاكمون ويستغلون مذكرة التوقيف بحق المنصف بن علي لإثارة حملةٍ».

عـام [1997 م]، قـرر النظام إغلاق جميع مكاتبها في الخارج. وحللت إحـدى دراسـات الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ذلك قائلةً: «مثل هذا القرار يعبر عن اعتراف بإخفاق هوائيات أجهزة الدعاية هذه التي عفا عليها الزمن».

من الآن فصاعدًا، يلعب النظام على عدة اتجاهاتٍ. عام [1997 م]، قرر قصـر قـرطاج أن يبدو أكثر عصريةً باللجوء إلى خدمات آن ميو (Anne Méaux)، الـتي تديـر مؤسسـة (إيماج ست/ Image Sept). وهي ملحقةٌ صـحفيةٌ شابةٌ بقصر الإليزيه في زمن جيسكار ديستان، مقربةٌ من الليبرالي آلان مادلان (Alain Madelin)، هذه الفائقة الموهبة في ميدان التواصل تدافع، بـيديها وأسـنانا، عن مصالح فرانسوا بينو (François Pinault)، الملياردير صـاحب مخـازن (لوبرنتان/ Le Printemps) والمقرب من جاك شيراك، ما يوحـي بـأن الصحفيين، وخصوصًا التابعين للصحافة الاقتصادية، «تلقوا

تعلـيماتم جيدًا» في أثناء جولاتم في تونس. لا يوجد مدير تحريرٍ لم يُشَد أمامـه بمزايا الاقتصاد التونسي، أو برفاهية فنادق الشواطئ التونسية الكبيرة. أو أيضًـا «بـالذوق الرفـيع لوشـاحات الطوارق»، كما تشرح إحدى مساعِدات آن ميو[20].

8/8] «العدالة من أجل بلدٍ صديقٍ»

كانـت الصحافة الفرنسية لمدةٍ طويلةٍ تراعي النظام التونسي. في اليسار، ‹لونوفيل أوبسرفاتور› كانت متسامحةً على نحو خاصٍ تجاه انحرافات بن علي. في الـيمين، لم يـتلق سـوى الثناء. في نهاية عام [1992 م]، بدأت بعض الانتقادات النادرة بالظهور في الصحافة تهاجم الحماية التي يتمتع بها في فرنسا شقيق الرئيس، منصف، الذي لجأ إلى تونس هربًا من القضاء الفرنسي.كان ذلـك أيضًا أكثر مما يحتمله مدير ‹لونوفيل أوبسرفاتور›، جان دانييل، الذي بـادر، أمام «التعليقات غير المؤكدة، وغير الصحيحة، والقادحة أحيانًا تجاه تونـس»، إلى نشر رسالةٍ- عريضةٍ عنوانها «العدالة لبلدٍ صديقٍ». نقرأ فيها: «اسـتنكارًا لرؤيةٍ سلبيةٍ متعمدةٍ، نود أن نذكر بقوةٍ أن تونس هذه القريبة للغاية تاريخيًا، وبثقافة التسامح، والتعلق بالحوار، تبني يومًا بعد يومٍ، ليس بلا أخطاءٍ أحيانًا ولكن بطريقةٍ سلميةٍ ومنطقيةٍ في الوقت نفسه، مجتمعًا عصريًا، تعدديًـا، مـتزنًا ومنفتحًا على العالم طردت منه كل أشكال كره الأجانب ورفضهم»[21].

بـين التواقيع، يظهر خصوصًا سيرج عدة، مدير القناة التلفزيونية (كانال أوريزون)، وفردريك ميتران (Frédéric Mitterrand)، الذي لا يمكن تجاوزه، اللذان ساعدهما بقوةٍ جان لاكوتور (Jean Lacoutour) وماري-كلير منديس فرانس (MarießClaire Mendès France)، اللذان تعود روابطهما الثقافية مع تونس إلى عهد بورقيبة.

لا توجد كلمةٌ في هذه الرسالة الطويلة حول الشرائط الإباحية التي نشرت عن المعارضين، ولا عن الصحافة المقيدة أو التشريعات المتعلقة بالجمعيات التي تنظم السيطرة على المجتمع المدني.

قبل هذه العريضة ببضعة أشهرٍ، كان سيرج عدة، مع آخرين، يساعد بن علي على ضبط ناشطي حقوق الإنسان وإعادة السيطرة على الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الأقل استقلاليةً بكثيرٍ بعد الآن. باسم الخيارات الديموقراطية المفترضة للرئيس التونسي.

في اليمين، نشرت الأسبوعية ‹فالور أكتويل/ valeurs actuels› عام [1997 م] عددًا خاصًا يمجد النظام التونسي بمناسبة رحلة بن علي إلى باريس. خصصت خلفيات أكشاك الصحف في جميع أرجاء العاصمة للمجلة حيث أن الجنرال الصالح شعر، لدى هبوطه الشانزليزيه بسيارةٍ رسميةٍ، أن المدينة بأسرها تمتدحه.

والصحف النادرة جدًا المتخصصة بإفريقية لم تعد مدينةً. ونضرب صفحًا عن مجلة ‹لو نوفيل أفريك-آزي/ le nouvel Afrique-Asie›، التي غيرت جلدها كليًا، متغنيةً بفضائل النظام بعد أن اتمته بكل المساوئ. والأسبوعية ‹جون افريك›، التي دعمت فيما مضى كثيرًا من القضايا العادلة في العالم الثالث، تبدي اليوم تسامحًا مُدانًا. كتب مدير ‹جون افريك›، بشير بن أحمد، في ربيع عام [1999 م]: «يستطيع عسكريٌّ أن يشعر بأنه موهوبٌ في السياسة ويرغب في ممارستها، كثيرون فعلوا ذلك بسعادةٍ وخدموا بلادهم جيدًا: ديغول، وناصر، وحسني مبارك، وبن علي، وكومباوريه (Compaoré)، وليبيد (Lebed)»[22]. إن هوجِمت تونس في موضوع ظروف اعتقال النساء في السجن، المتسمة بالمعاملة القاسية والاغتصاباتٍ، ينبري أحد أعضاء الحكومة التونسية، المكلف بشؤون المرأة والأسرة، ليرد فورًا على صفحات الأسبوعية: «ستفاجؤون برؤية ظروف حياتن. إنن يتمتعن بتأهيلٍ مهنيٍ،

وممارسـة الهوايات، والندوات. لديهن التلفزيون، وحديقةٌ، وطبيب أطفالٍ، وطبيبٌ، وطبيبٌ نفسي . .».

بقـي أن ‹جون افريك› صودرت مرةً في تونس. جريمتها؟، بضعة أسطرٍ حول آخر كتابٍ لرئيس الوزراء السابق محمد مزالي، الذي يكفي ذكر اسمه لـترتعد فرائص النظام الذي يفترض أنه قويٌ[23]. حياة المعارضين في المنفى تخلو فعلاً من الراحة.

9] مطاردة المنفيين

عبر (طريق نابليون/ route Napoléon) التي تصعد، ظافرةً ومضطربةً، من غـراس نحو ألب-دو-هوت- بروفنس (Alpes-de-Haute-Provence)، يبلغ المرء أخيرًا مديرية دينيي (Digne) الصغيرة. ولكن ينبغي أيضًا مغادرة مركز هـذه القرية الساحرة والهادئة ذات السبعة عشر ألف ساكنًا، واجتياز خط سـكة الحديد، والوصول إلى الضواحي. منحرفًا قليلاً عن الطريق الإقليمية، وبعـيدًا مـن كل أثرٍ لحياةٍ مدنيةٍ، يوجد فندق نزل (سان ميشيل/ Saint-Michel) العائـلي المتواضع. في الغرفتين [11 و14] من هذا النزل، في الطابق الأول من بناءٍ من دون روحٍ، رجلٌ يبلغ الواحدة والخمسين من عمره، قصيرٌ وقـويٌ، تحت الإقامة الإجبارية. وزوجته وأولاده الستة يعيشون في المنطقة الباريسية باستمرارٍ.

مـثل هذا الإجراء الإداري هو مؤقتٌ غالبًا. غير أن صالح بن هادي بن حسن كركر، الزعيم المؤقت لحركة النهضة عام [1987 م]، منفيٌ منذ ست

سنواتٍ. هذا مع اللجوء السياسي الذي حصل عليه من السلطات الفرنسية بأكثر الطرق شرعيةً في العالم. كل ذلك يسبب الفوضى بعض الشيء.

9/ 1] صالح كركر، لاجئٌ سياسيٌ تحت الحراسة المشددة . .

ما ينوء بحمله كاهل صالح كركر شيءٌ ثقيلٌ. بنظر النظام التونسي، هذا الاعـتقال الجائر، أحد أطول الاعتقالات في تاريخ الجمهورية الخامسة، هو رمـز دعم السلطات الفرنسية للنضال ضد الأصولية، هذا الداء المطلق. لقد أبـدت تقاريـر منظمة العفو الدولية السنوية قلقها بشأن مصيره. بعد كل شيءٍ، لم يتعرض صالح كركر أبدًا للامتحان في فرنسا. لم تتح له أبدًا فرصة التعـبير عـن نفسه أمام سلطةٍ قضائيةٍ. في جوابا الموجه إلى منظمة حقوق الإنسـان عـام [1999 م]، أكدت وزارة الداخلية الإجراءات المتخذة بحق التونسي البائس. مضيفةً أن «الظروف المادية» التي يوجد فيها صالح كركر كانـت «مدعاةً للرضى تمامًا». ملاحظةٌ غريبةٌ، لا تضع نايةً لهذه القضية. وحُول النزاع من الآن فصاعدًا إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

بعـد وصوله إلى فرنسا عام [1987 م] بعد أن حُكِم عليه غيابيًا بالموت[1]، حصـل الزعـيم الإسلامي، بعد سنةٍ، على اللجوء السياسي. وخلال بضع سـنين، عـاش رجل الأعمال الماهر هذا من تجارة التمر مع المغرب. وأحد شركائه ليس سوى أحمد سي مزراق، وهو محامٍ جزائريٌ قريبٌ من العباسي مـدني، زعيم (الجبهة الإسلامية للإنقاذ). المنة المالية السعودية ليست بعيدةً جدًا. وهكذا شوهد كركر في تلك السنوات، يدير مجلسًا عامًا من المساهمين الذيـن يرغـبون في امتلاك فندقٍ من فئة ثلاث نجومٍ في حي مونبارناس في باريس، مقدّرٍ بتسعة ملايين فرنكًا. أحيانًا، وكلاء الاستخبارات العامة (La direction de la surveillance du territoire, DST)، الذيـن يتنصـتون عليه، يرسـلون في طلـبه من أجل حديثٍ ذي شجونٍ حول الوضع الجزائري أو حرب الخليج.

في تلـك الفترة، لم يحظ زعيم النهضة الآخر، راشد الغنوشي، بمثل هذا الحـظ. تـرك هذا النبي المنزوع السلاح بلده بعد انتخابات عام [1989 م] وذهب إلى الجزائر. وبعد عامين، طلب منه الأمن العسكري الجزائري مغادرة الـبلاد، بعد انتشار تأثير المد الإسلامي. ورفض الفرنسيون استقباله، لسببين على الأقل: لن يتحمل التونسيون حتمًا أن تمنح فرنسا مأوىً لزعيمٍ آخر من زعمـاء النهضة، بعد إيواء كركر؛ ثم كان الغنوشي أحد الإسلاميين القلائل الذيـن اتخـذوا، خلال حرب الخليج، مواقف تدعم العراق بشكلٍ شديد الحماس. منذ الرفض الفرنسي، يعيش الزعيم الإسلامي بسلامٍ في بيته الريفي الأنيق في ضواحي لندن.

وسـاءت الأمور كلها لكركر عند تسمية شارل باسكوا وزيرًا للداخلية عـام [1993 م]. في الجزائـر، حيث يتوتر الوضع، خُطف ثلاثة عناصرٍ من القنصـلية الفرنسـية في ظروفٍ غامضةٍ. وأمطر التونسيون فرنسا بوابلٍ من تقاريـر الشـرطة حـول التواطؤ المزعوم لحركة النهضة. وبدأ الرعب من الاعتداءات في الأراضي الفرنسية يجتاح الدوائر الفرنسية.

في أيلـول عـام [1993 م]، طار شارل باسكوا، الذي لا يعد خصمًا للـنظام، إلى تونس. وبعد شهرٍ، قرر وضع كركر تحت الإقامة الجبرية. في غمـرة الأحـداث، نظمت الشرطة عمليةً اسمتها (أقحوان): أُوقف ثمانون إسلاميًا جزائريًا، ومن ضمنهم سيمورزاق. ونفي هذا الأخير إلى واغادوغو، عاصمة بوركينا فاسو، حيث ما زال يقطن حتى اليوم.

وهكـذا نُقـل كركر من جزيرة أويسان (Ouessant) إلى برست، من الهوتلوار (Haut Loire) إلى دينيي. ولم يغير رحيل شارل باسكوا عام [1995 م] مـن مصيره شيئًا. وسيأتي انتخاب جاك شيراك للرئاسة، وهو الرجل الذي يمـتدح "المعجزة التونسية"، ليقوي التفاهم الفرنسي-التونسي. وبالعكس إن ما يدعو أكثر للدهشة هو موقف حكومة ليونيل جوسبان. سواءٌ في ماتينيون (Matignon) أو وزارة الخارجية، تبدو الأوساط الوزارية منتقدةً بشدةٍ لوضع

الحريات في تونس. وحتى جان بيير شوفينمان (Jean-Pierre Chevènement)، الـذي لم يكـن ذا رأفة بالأصوليين مع ذلك، يبدو أكثر تدرجًا في دعمه للتونسيين. في أيار عام [1997 م]، رئيس (حركة المواطنين/ Mouvment des citoyeus, MDC)، الـذي لم يكـن وزيرًا بعد،كتب في ملحقٍ لـلة ‹نوفيل آفـريك-آزي›، في تمجـيد النظام التونسي: «العلاقات الفرنسية- التونسية يمكـنها أن تسـتبق ما يجب أن تصبح عليه العلاقات بين ضفتي المتوسط». ولكـن خلال مؤتمر حركة الديموقراطيين الاشتراكيين، فضّل زعماؤها عدم دعـوة ممـثلٍ من التجمع الدستوري الديموقراطي، حزب السلطة في تونس العاصمة.

ويعـترف موظـفٌ في ساحة بوفو (Beauvau): «إن ترك كركر تحت الإقامـة الجبرية في دينيي هو نتيجة نوعٍ من عدم الفعالية الإدارية أكثر من كونـه نتيجة إرادةٍ سياسيةٍ». وفي مكان إقامته، تخلى رجال الشرطة المحليين عـن مطالبـته بالتوقـيع عـلى دفتر المخفر. وبعد أن تعب من هذه الحياة اللامعقولـة ومن الخمسة عشر كيلومترًا من المسير الذي يقوم به يوميًا، قرر صـالح كركر في آذار عام [1998 م] أن يلتحق بأسرته التي بقيت في المنطقة الباريسـية. وأتـاه من ذلك أذىً: أتى عشرةٌ من رجال الشرطة في ثلاث سـياراتٍ ليقـتادوه من أمام مدرسة أصغر ابنائه، وحكم على كركر بستة أشهر سجنٍ مع إيقاف التنفيذ لأنه لم يتقيد بالإقامة الجبرية.

لكـن لم تبد هذه العزلة كافيةً في نظر التونسيين. في أيلول عام [1997 م]، قـبل رحلـة بن علي إلى فرنسا بستة أسابيع، نشر في باريس كتابٌ عنوانه ‹[كـريم، أخـي الأصولي والإرهابي السابق]›. مؤلفته تونسيةٌ اسمها سامية العبـيدي، الـتي هي ليست سوى أخت زوجة صالح كركر. كتبت تقول: «عبر هذه الشهادة، أحكي قصة أخي كريم المأساوية والمثالية. مثل كثيرين، كـان جنديًا وضحيةً لشبكةٍ ضخمةٍ كان هدفها زعزعة الحكومات والحكمُ الاستبدادي المفروض على الجميع من عقيدةٍ وحيدةٍ: إنا الأصولية الإرهابية الإسلامية. خداعٌ، ودعايةٌ، وتمويل منظماتٍ مافيويةٍ، وقتلٌ، تلك هي أسلحة

الزعماء الذين يديروننا»[2]. في الواقع، حكايتها هجومٌ حسب الأصول على كركـر، الذي تصفه ب«العين السوداء»، «يتعلق بالجدران وبالعقول مثل العلـق . .مشروعه النهائي، يتألف من تحويلنا إلى جنودٍ طيّعين لآلة الحرب المخصصـة لـلجهاد الإسلامي المقبل». لقد تشرّب اليافع كريم، تحت تأثير كركر الرهيب هذا، «تصورات الحرب المقدسة»، التي أثارت لديه عفاريت مخـيفةً، تقـنعه بأن «غربيين يعملون من توقفٍ من أجل إضعاف المسلمين، وقمعهم، والاستيلاء على أموالهم»

كـان لهـذه الخبطة الصحفية ثلاث نتائج: مبيعٌ متواضعٌ جدًا للكتاب، وقضـيةٌ بالتشهير ربحها كركر من الجلسة الأولى ضد شقيقة[3] وعزمٌ جازمٌ للزعـيم الإسـلامي: «دفعت ثمنًا باهظًا، لم أعد أخشى أحدًا». أكان ذلك تـأثير مناخ الألب؟. لا شك في أن أفكار هذا الناشط الأصولي قد تطورت عـلى مـا يـبدو، فقد اعترف قائلاً: «في بداية الثمانينات، لم نكن، نحن الإسلاميين، نشعر كثيرًا بأهمية مسائل حقوق الإنسان، مع الوقت، نحن نتغير . .» وتابع، خافضًا صوته: «ظاهريًا، على الأقل»[4].

9/ 2] تعاونٌ خفيٌّ بين الأجهزة

خـلال سـنوات القمع الأولى للإسلاميين، كان التعاون بين الأجهزة الفرنسـية والتونسية خفيًا ولكن منتظمًا. إنا الحقبة التي كان فيها (المكتب الفرنسي للاّجئين والذين بلا تبعيةٍ/ Office Français pour les réfugiés et les apatrides, OFPRA)، الـتابع لـوزارة الخارجية، ينكر إنكارًا واضحًا جور الـنظام ويرفض أغلب الملفات التي يقدمها ناشطو النهضة المنفيون. وتقابل الأجهـزة الفرنسـية بانتظامٍ نظيرتا التونسية. وهكذا دعت وزارة الداخلية التونسـية عام [1992 م] عدة موظفين من وزارة الداخلية الفرنسية، وبذلت قصـارى جهدها لإرضاء ضيوفها. وعُقِد اجتماع عملٍ في فندق إفريقية في مركـز تونـس العاصـمة. وأعلن عندئذٍ أحد رؤساء الأجهزة لأصدقائه

الفرنسـيين: «قولـوا للمعارضـين اللاجئين لديكم أننا مستعدون لإعادة جوازات السفر إليهم. فور عودتم إلى هنا سنعرف كيف نتم بأمرهم»[5].

تحـت إدارة باسـكوا، ازداد الـتعاون على أعلى المستويات. كان المرء يصـادف غالبًا في تونس العاصمة برنار غييه (Bernard Guillet)، مستشار الوزيـر الديبلوماسي، أو جان شارل مارشياني (Jean-Charles Marchiani)، رجل المهمات السرية (الذي سيصبح عام [1999 م] نائبًا في البرلمان الأوربي ومرشحًا غير معلن لمنصب عمدة تولون).

لم يعـد الوضع كذلك. في السنوات الأخيرة، أُنِك التعاون. لقد أتعبت مطالـب الأجهزة التونسية نظيرتا الفرنسية. عندما يحدث أن يترك الغنوشي مجلسه الحربي في لندن لإقامةٍ خفيةٍ في باريس، كانت الشرطة الفرنسية تغض الـنظر. وأصبح ([المكتب الفرنسي للاّجئين والذين بلا تبعيةٍ]) يمنح اللجوء السياسـي بسخاءٍ أكبر بكثيرٍ. تخشى الأجهزة الفرنسية خصوصًا غلطةً من مراسليها التونسيين وتعمل على حماية المعارضين. يشهد على ذلك ما باح به أحـد موظفـي الاستخبارات التونسية لخمّيس الشمّاري، الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، المنفي إلى باريس منذ عام [1997 م]: «نحن مـرغمون عـلى ملاحقـتكم، إنا الطريقة الوحيدة لمراقبة التونسيين الذين يتجسسون عليكم في باريس ويمكن أن يهاجموكم».

ولكـن الـيوم، تفسر النفعية البرود بين أجهزة الشرطة. الجالية التونسية هادئـةٌ عـلى نحو خاصٍ. خطر الاعتداءات الأصولية، فيما لو وُجد، يأتي خصوصًا من الأوساط الجزائرية. وقال عسكريٌ من الاستخبارات الفرنسية الخارجية (la Direction Generale de la Securite Exterieure, DGSE)[6]: «لم يعـد يحصـل شيءٌ في تونس، لقد أعطينا الملف لأحد المتمرنين». ويقول موظـفٌ من الاستخبارات العامة: «نشهد مظاهرةً أو اثنتين في موعدٍ محددٍ كل عامٍ. التونسيون، إنم حلمٌ حقيقيٌ لموظف الشرطة، يجب أن تكون كل الجالـيات الأجنبية هادئةً هكذا». وأضاف: «إنا جاليةٌ صغيرةٌ، كل شيءٍ

يُعـرَف، ورجال شرطة بن علي كثيرون بالقدر الكافي ومنظمون في فرنسا، ليسـوا بحاجةٍ إلينا ليحصلوا على معلوماتٍ». ويقول موظفٌ: «لا يتحرك التونسيون أبدًا، بسبب اللامبالاة والخوف»[7].

9/ 3] رقابةٌ حاضرةٌ دائمًا . .

وبالفعل، وضع رجال شرطة القنزوعي، كاتب أمن الدولة المخيف للغاية، الجالـية التونسـية في فرنسـا تحت الرقابة. بنتائج لا يمكن إنكارها: يعيش المعارضـون التونسيون في خوفٍ. في أيار عام [1999 م]، في باريس، كان نقـابيٌ قـديمٌ مسـتقرٌ في فرنسـا يتناول غداءه، في ساحة كنترسكارب (Contrescarpe)، بصـحبة صحفيٍ فرنسيٍ. وهاهو، في قلب العاصمة، من دون أسـبابٍ ظاهرةٍ، يتحدث بصوتٍ منخفضٍ ليحكي عن سنوات العمل النقابي السعيدة في عهد بورقيبة، وذكرياته مع الحبيب عاشور، الزعيم الآسر للاتحاد العام التونسي للشغل، أو أيضًا عن فترات سجنه. مع أن هذا البائس كـان غـير مسـموعٍ تقريبًا، فقد رفض أن يرفع صوته وأشار إلى عاملين مهاجـرين مجهولـين في آخر صالة المطعم: «ربما يكونان مخبري شرطةٍ لحقا بنا». المخاطرة غير واردةٍ لدى هذا الناشط القديم، الذي يعود إلى تونس في فتراتٍ متباعدةٍ أكثر فأكثر. قبل الخروج من المطعم، ينظر النقابي بحذرٍ أيضًا يمنةً ويسرةً. قبل أن يبتعد حاثًّا الخطى.

ونـرى نفـس الـتوتر لدى معارضٍ علنيٍ مثل محمد منير بلطيفة. بائع سياراتٍ متواضعٌ في تونس العاصمة في نهاية الثمانينات، تعرف على عصابة المنصف بن علي، شقيق الرئيس التونسي الذي حكمت عليه العدالة الفرنسية عـام [1992 م]. وبسبب قصصٍ كالحةٍ تتعلق باستيراد السيارات تشاجر مع أصـدقائه القدامـى، وقضى عدة أيامٍ في السجن ولجأ إلى فرنسا. ويشهد بلطيفة، مليئًا بالمرارة، عام [1992 م]، خلال محاكمة شقيق بن علي، معرضًا لشـتى أنـواع الضـغوط. هددته القنصلية. وقدم شكوىً برشوة شاهدٍ. وحُفِظت القضية من دون متابعةٍ.

سـنواتٌ طويلةٌ من الإجراءات ولجوءٌ إلى مجلس الدولة كانت ضروريةً ليحصل بعدها على اللجوء السياسي من (المكتب الفرنسي للاّجئين والذين بـلا تبعية) في شباط عام [1999 م]. خلال هذا الانتظار الطويل، كان هذا الـرجل شبه المختبئ يكسب عيشه من عمله سائق سيارة أجرة. أقل تفتيشٍ للشـرطة الفرنسية، حتى أكثرها بساطةً، كان يبدو له «مسيّرًا عن بعدٍ» من شرطة بلده. غدا مليئاً بالشك والخوف.

وأخـيرًا، بعـض المعارضين، الجالسين إلى مائدةٍ في مقاهي جادة سان ميشيل، مقتنعون بأنهم رأوا فلاشات أجهزة تصوير عملاء النظام المختبئين في سياراتٍ عاديةٍ. خلال تناول العشاء في مطاعم تونس العاصمة، يتفاخر بعض مستشاري بن علي بالفعل بامتلاك مثل هذه الصور. الخوف من الوشاية بلغ حدًا أصبحت معه المعارضة في باريس غير منظمةٍ، ومنقسمةً.

بالـتالي، مخـاوفهم ليست فقط أوهامٍ. لقد اتخذ النظام الجزائر الظافرة للرئـيس الجزائـري السابق بومدين مثالاً يقتدي به. كانت السنوات التالية للاستقلال سنوات حياكةٍ بطيئةٍ للبلاد من جمعية الصداقة الجزائرية في فرنسا، الـتي ابـتعدت شـيئًا فشـيئًا عن جاليتها، نتيجة وساوس بوجود مراقبةٍ بوليسـيةٍ.كـان لدى الجزائر أوراقٌ جيدةٌ تلعب بها في فرنسا، قويةً بمليوني شخصٍ وشبكات تضامنٍ عديدةٌ وُلدت من الحرب. لكن الجزائر العاصمة لم تنجح أبدًا في تحريك هؤلاء الأتباع بشكلٍ فعلي.

وبدت تونس مصابةً بالشلل نفسه. الأفق أمنيٌ بحزمٍ. قرابة عشرة موظفين تونسـيين من المراتب العليا يتابعون الجالية في فرنسا. ويقال لوزارة الداخلية الفرنسية إنهم يستعينون «بعشرات وعشرات المخبرين الصغار كتبة التقارير»[8]. نجد أحيانًا هؤلاء العملاء الظرفاء في مطعمٍ لطيفٍ في شارع مارتير (Martyrs)، في قلـب الحـي اليهودي في باريس، حيث تتصدر المكان صورة بن علي بالطول الكامل . .

إذا نظمت رابطةٌ لحقوق الإنسان اجتماعًا عامًا، يأتي عشرون أو ثلاثون مـن الرجال الأشداء فورًا إلى المدخل. أحيانًا، يهدد مخبرو النظام السريون

عـلى الهاتف مباشرةً المحامين الفرنسيين المدافعين عن المعارضين[9]. ويعاقب النظام حتى العائلات التي بقيت في تونس. يكفي أن يشتغل منفيٌّ مثل خمّيس الشـمّاري مع المنظمات غير الحكومية، ليزعج النظام شقيقه عبد الرؤوف، المقـاول ونائب رئيس بلدية تونس العاصمة سابقًا. بعد اتامه ب«نشر أنباءٍ كاذبـةٍ» في بداية صيف عام [1999 م]، سجن في زنزانةٍ غاصةٍ بالسجناء، مجردةٍ من الماء الجاري. مع أنه مصابٌ بالداء السكري ومع مشاكله القلبية[10].

ولدى عودتم إلى تونس، تستجوب الشرطة عددًا من المهاجرين ساعاتٍ طويلـةً. آخـر مبـتكرات رجال الشرطة المبدعين هؤلاء هي توقيفهم قبل سفرهم إلى فرنسا بدقائق، بعد أن يكونوا قد عبروا حاجز الجمارك. تتركهم العائلة، وكل واحدٍ يظنهم في مأمنٍ في فرنسا. لن يقلق أحدٌ قبل بضعة أيامٍ، ما يعطي الاستخبارات التونسية فرصة القيام ببعض الاستجوابات العنيفة، من دون صدىً لا لزوم له في الخارج.

بعد استيلاء بن علي على السلطة في عام [1987 م]، كان كل شيءٍ قد بـدأ مع ذلك تحت أفضل رعايةٍ، كانت (جمعية الصداقة التونسية الفرنسية/ L'Amicale des Tunisien en France) قـد زالـت تاركـةً مكانا ل(مجلس الجالـيات التونسية في فرنسا/ Conceil des Communautés tunisiennes en France)، وهـو حـركةٌ تجمعـيةٌ واسعةٌ اتخذت مقرًا لها في [36]، شارع بوتـزاري (Botzaris)، في الدائرة [19] في باريس. كان يصادَف فيها غداة [7] نوفمـبر بعثـيون تائبون، وشيوعيون منشقون وإسلاميون معتدلون يؤمنون جميعهم ب"التغيير" المعلن.

ولكـن سرعان ما أوفد التجمع الدستوري الديموقراطي، حزب السلطة، أحد كوادره الرئيسين إلى شارع بوتزاري لينشئ (تجمعًا تونسيًا في فرنسا)، مهمـته وضع الجالية تحت الوصاية. وحتى عام [1999 م]، كان نور الدين الحفصـي، الرئيس الحالي للجنة التنسيق للتجمع الدستوري الديموقراطي في تونـس العاصـمة، هو الذي قام بالمهمة على نحو فعّالٍ. إن إطار الجالية لا

مركـزيٌ على نحو كبير، ولذلك ميزةٌ مزدوجةٌ: قدرةٌ أكبر على التغلغل في الأوساط المعادية، والأمل في الحصول على أموالٍ من الفرنسيين.

وعلى نج شارع بوتزاري، أقيمت مئات الجمعيات الصديقة تجمع ذوي الإعاقـة الحركـية، أو الشعراء، أو الكتّاب، وكذلك الملاكمين أو سائقي سيارات الأجرة. وكذلك الطلاب، والنساء، أو أيضًا (لاعبي كرة القدم من الجـنوب التونسـي/ footballeurs du Sud tunisien). أنصار النظام هؤلاء تدعمهـم بالطبع القنصليات العشرون المنتشرة عبر فرنسا، التي هي كذلك ملحقاتٌ لأمانة السر التونسية للأمن.

ومن شارع بوتزاري انطلقت على نحو منتظمٍ في فرنسا ومنذ عام [1997 م] نشـرةٌ مغفلـةٌ بذيئةٌ بشكلٍ خاصٍ اسمها ‹[الأقنعة]/ Les Masques›. محشوةٌ بالشـتائم والإشاعات ضد المعارضين في فرنسا، وزعت هذه الشتائم رابطةٌ غامضـةٌ ل(أصـدقاء تونس/ Amis de la Tunisie). في الواقع كان كاتبها شرطيًا فرنسيًا سابقًا ترك الاستخبارات العامة في بداية الثمانينات، بعد تحقيقٍ حوـله أجرته وزارة الداخلية[11]. كانت ‹الأقنعة› تطلق تديداتٍ بالقتل ضد المعارضـين، وخاصـةً كمال جندوبي، أحد المدراء الأساس للجنة احترام الحـريات وحقوق الإنسان في تونس[12]، التي تقوم بعملٍ إعلاميٍ هامٍ حول أساليب النظام العنيفة.

لم تكن ‹الأقنعة› تفتقر إلى مواضيع تمها. أخلاقيات الإسلاميين الجنسية الفاسدة (افتراضيًا) تعرض على نحو منتظمٍ في صحف الفضائح هذه: [80%] مـن "الملـتحين"، كمـا تزعم إحدى النسخ، مصابون بمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وزوج راشد الغنوشي تزوجت زواجًا اتفاقيًا من حسن الترابي، الزعيم الإسلامي السوداني . .

بقـي أن ‹الأقـنعة›، وسـط فيضان الشائعات هذا، نشرت عددًا من المعلومات الدقيقة حول أعمال المعارضين وتصرفاتم، وتحركاتم وأوساطهم. إن عُقـد اجـتماعٌ حـول النساء في العالم العربي في (فرزان/ Fresnes) في

ضـواحي باريس، تعلم بأمره ‹الأقنعة›. وإذا اشترى معارضٌ بذلةً جديدةً أو سافرت زوجته، تسارع النشرة إلى تغطية الخبر . .

9/ 4] ملاحقاتٌ وافتراءاتٌ

في الواقع، كل شيءٍ يخيف تونس العاصمة. عندما أنشئت في باريس عام [1992 م] لجـنةٌ مبهمةٌ (من أجل استقالة الرئيس بن علي وتشكيل حكومةٍ مؤقـتةٍ للمصالحة الوطنية وحماية المؤسسات الجمهورية)، يرأسها ناشطٌ فاقد الاعتـبار بسـبب آرائه السلبية، اشتكى النظام للسلطات الفرنسية. وعندما دُعي الزعيم الإسلامي الغنوشي للاشتراك في أحد برامج التلفزيون القطري، اتصل بن علي شخصيًا بأمير قطر ليعلن معارضته لمثل هذه المشاركة.

وعلى نحو غريبٍ، للنظام فكرةٌ ثابتةٌ حول رئيس وزراء بورقيبة السابق، محمـد مزالي، مع أن قدرته على الإيذاء محدودةٌ جدًا. هذا الرجل الذي بلغ الـرابعة والسبعين من عمره، من دون جيشٍ وراءه، لا يطمح إلا إلى قضاء فترة تقاعدٍ هادئةٍ في مدينته الطيبة المنستير، حيث ينعم بشعبيةٍ واسعةٍ. وسبّب له ذلك تلقّي صواعق الناطق الرسمي للرئاسة، عبد الوهاب عبد الله، الآتي من نفس المدينة والذي يخشى المنافسة.

ولكن بصورةٍ خاصةٍ، إن مجرد كون مزالي استطاع في وقتٍ مضى إعطاء أوامـر لـبن عـلي، الذي كان مدير الأمن حينذاك، كان سببًا في تعرضه باسـتمرارٍ للافـتراءات. وعـلى التوالي، جعل النظام منه نصابًا، ومتآمرًا، وأصـوليًا، ومريضًـا بنقص المناعة المكتسب، الأيدز، وهاويًا لعمليات شد الوجـه وأخيرًا مهووسًا جنسيًا. كما أن مزالي استحق أن تصنع له الأجهزة التونسية شريط فيديو حول مآثره الغرامية المفترضة[13].

وطارده النظام بعقابه، حتى على أرض الملاعب. في الألعاب الأولمبية عام [1996 م] في أطلـنطا، كـان رئيس الحكومة السابق، عضو اللجنة الدولية للألعـاب الأولمبية، يوزع الميداليات. يوم [4] آب، انسحب التونسي فتحي

مستاوي، الذي نال ميداليةً برونزيةً، خفيةً قبل نهاية المراسيم. في الغد، روت صحافة تونس كيف رفض البطل الأولمبي المكافأة المعطاة «بأيدي ملطخة بالدم، سرقت، وسجنت، وقتلت». وذلك بالطبع «على وقع تصفيق الحاضرين»[14].

لا يستنكف النظام عن أشد الكذبات فحشًا من أجل دعايته: وهكذا ادعى أن مزالي يدير مسالخ أميان الإسلامية (abattoirs islamistes d'Amiens) وأنه يغتني من بيع البقر المسنون للأفغان والجزائريين . . يجب بأي ثمن عزل رئيس الوزراء السابق، وقطع كل صلاته الباريسية. إن دُعي إلى قطر عام [1996 م] بصحبة الوزير السابق لجورج بومبيدو (Georges Pompidou) وفرانسوا ميتران، ميشيل جوبير (Michel Jobert)، يأخذ السفير التونسي هذا الأخير جانبًا: «انتبه، مزالي هو رئيس المعارضة، إسلاميٌّ خطيرٌ». هذا الانتقام غير لائقٍ خاصةً وأن بن علي يدين لرئيس الوزراء السابق، الذي أعاده من منفاه في فرصوفيا حيث كان يقبع سفيرًا.

ويكنّ الجنرال بن علي، رجل الاستخبارات، كرهًا خاصًا لأحمد بّنور، كاتب الدولة السابق للدفاع والداخلية إبّان حكم بورقيبة. سمحت له مثل هذه الوظائف الحساسة بمتابعة جزءٍ من حياة بن علي المهنية عن قربٍ. وشاءت الصدف أن يكون المدير المباشر للرئيس الحالي في الحين الذي كان فيه هذا الأخير رئيس الأمن العسكري ثم الملحق العسكري في الرباط. هذه بالتأكيد هي غلطته الرئيسة في نظر قصر قرطاج، الذي يريد محو الماضي.

في ما تبقى، أحمد بّنور علمانيٌ راسخٌ يظن بإمكانية دمج جزءٍ من الإسلاميين في تونس المتصالحة. وهو يعد رجلاً ذا صلاتٍ فعالةٍ، فعلاقته أفضل ما يمكن مع العديد من الزعماء العرب والفرنسيين، وخصوصًا مع محيط الرئيس الجزائري الحالي عبد العزيز بوتفليقة. بعد قضية محاكمة المنصف بن علي، شقيق الرئيس، عام [1992 م]، التي أخذت أبعادًا إعلاميةً واسعةً في باريس، يُعد وجوده وحده تديدًا مخيفًا لقرطاج. وتتحدث الصحافة

التونسـية عـن ملاحقاتٍ قضائيةٍ مفترضةٍ صادرةٍ في باريس ضد معارض الـنظام، الذي يقدم طبعًا كشريكٍ لإرهابيين الإسلاميين. وتتهمه خصوصًا بأنه شريك الموساد، المخابرات السرية الإسرائيلية، في قتل الفلسطيني عاطف بسيسو، المقرب من ياسر عرفات، في أيار عام [1992 م] في باريس. ولكي تسخو أكثر، ترمي على كاهله قضية حمام الشط، في تونس، حيث قتل أحد مـرافقي عرفات إثر قصفٍ للجيش الإسرائيلي، في [1 تشرين الأول 1985 م]. وقـيل إن محكمـة الثورة الفلسطينية في بيروت حكمت على بّنور بالقتل. هكذا تُعلِمنا هذه الصحف العاملة لحساب السلطة. لقد أعلن بّنور على الملأ، خارجًا عن صمته المعتاد: «اتم أجهزة الاستخبارات التونسية».

لم تنـته حملة الإفتراء والكذب هذه إلا بعد بيانٍ شديد الحزم من منظمة الـتحرير الفلسطينية، التي أنكرت روايات وسائط الإعلام التونسية. عندها، وخشـية تكرر قضية بن بركة، تبنت الحكومة الفرنسية موقفًا لا لبس فيه. استدعي سفير فرنسا في تونس العاصمة إلى باريس. كانت الرسالة للتونسيين واضحةً: لا يجب أن يتعرض بّنور لأي اعتداء. منذ ذلك الحين، امتنع رئيس بن علي السابق عن الإدلاء بأي تصريحٍ للصحافة. ثمن حمايته من دون شكٍ.

9/ 5] اضطهاد الناشطين . .

لم تـتعرض الشخصـيات المعارضة في المنفى أبدًا للاعتداء الجسدي، لأن صـلاتم تحمـيهم نسـبيًا. لم تكن تلك حال الناشطين الأقل شهرةً والذين يضـطهدهم الـنظام. وهكذا، فإن أحمد المناعي، موظفٌ سابقٌ في المنظمات الدولية ومرشحٌ مستقلٌ للانتخابات التشريعية لعام [1989 م]، عاش من وقتها في جحيمٍ. لقد جعلته الدعاية «أصوليًا متطرفًا مصابًا بجنون العظمة»[15]، وقد روى هذا الناشط السياسي بالتفصيل كيف عُذب بوحشيةٍ في تونس[16].

منذ ذلك الحين، لم يعد أحمد المناعي يرتدي قفازاتٍ ليهاجم، دائمًا بنوعٍ من التعالي، كما يقول، «السلطة السياسية التونسية ومسانديها في فرنسا».

ويشـرح قائلاً: «لا تستند الديكتاتورية التونسية إلى أي عقيدة يمكن جعل الشـعب يحلم بها أو تعطي مثلاً لشعبٍ أو لطبقةٍ اجتماعيةٍ. في عهد بورقيبة على الأقل، كانت تونس دولةً ذات هيكليةٍ ومؤسساتٍ ناشئةٍ، لكنها تؤدي وظيفتها نسبيًا وتستند إلى شرعيةٍ شعبيةٍ وإن كانت قد تآكلت قليلاً في نهاية فترة الحكم»[17]. ويضيف قائلاً: «أصبحت تونس صحراء ثقافيًا وفنيًا. وما لا يعرفه الناس هو أن الاقتصاد ليس بأفضل حالاً: إن اتفاق الشراكة الأوربية الذي فاوضت عليه على عجلٍ سلطةٌ عطشى للسيولة يهدد بتسريع التفكك الذي بدأ مع الخصخصة وفساد العائلة الرئاسية». هذا الهجوم، الذي يكرره قبل سفر بن علي إلى فرنسا عام [1997 م]، جلب لصاحبه اثنتي عشرة قطبةً وإقامـةً في المشـفى: كان شخصان، مسلحان بعصا بيسبول، ينتظرانه أمام منزله.

صـحيفةٌ رديئةٌ طبعها في باريس كتّاب النظام الرديئون، ‹لا فيريتيه/ la Vérité› كانـت قـد نشرت قبل بضعة أشهرٍ قائمة المعارضين الذين يجب إسـكاتهم، ومـنهم أحمد المناعي: «إنهم أعداء الشعب وعصابةٌ متآمرةٌ ضد الوطن. فلننهض بقوةٍ لا تقاوم لنقمعهم ونحمي تونس من شرورهم».

كان على اللائحة السوداء أيضًا مسؤولا ‹لوداس [الجرأة]/ L`Audace›، صحيفة المعارضة الوحيدة في باريس[18]، منذر صفر وسليم بقة. كان الأول قـد تعرض لاعتداء لدى خروجه من منزله عام [1996 م]، بعد مدةٍ قصيرةٍ مـن تجرئه على كتابة «رسالةٍ مفتوحةٍ» للبابا يوحنا بولس الثاني الذي كان يهم بالسفر إلى تونس. والثاني ملاحقٌ منذ سنواتٍ: محاولةٌ لإحراق شقته في أوبرفيليـيه، مكالمـاتٌ تهديديـةٌ منذ السادسة صباحًا، ضغوطٌ على أسرته وخصوصًـا على والده، مع أنه موظفٌ سابقٌ في وزارة الداخلية. لقد ذهبت أخـت سليم بقة إلى فرنسا لترجوه أن يوقف إصدار ‹لوداس›. لقد حاولت الاسـتخبارات التونسـية حتى بيع مجموع ممتلكات العائلة في نابل قبل أن تتخلى عن ذلك.

في ربـيع عـام [1994 م]، الـيوم الذي نشرت فيه ‹لوداس› مقابلةً مع كركـر، تلقـى سـليم بقة اتصالاً تديدًيا في منتصف الليل من محمد علي القنزوعـي، كاتـب الدولة للأمن وذراع بن علي المسلحة في ميدان الأمن. ويقـول سـليم بقة: «أصبحنا شيئًا فشيئًا مواطنين مصابين بالطاعون لسائر التونسيين[19]. الأصدقاء القلائل الذين ما زال يستطيع أن يدعوهم إلى العشاء يحرصون على إيقاف سياراتم بعيدًا عن منزله كيلا يكشفهم مخبرو النظام».

كـثيرٌ مـن المعارضين مستعدين للتخلي عن القضية، بعد أن تعبوا من معركةٍ تدور منذ اثني عشر عامًا من دون آفاقٍ مستقبليةٍ. ولكن، على عكس المغـرب، تونـس عاجزةٌ عن استرجاع المعارضة من المنفى أو حتى إبطال مفعولهـا. وهكذا، في المغرب، وزير داخلية الحسن الثاني ثم محمد السادس، إدريـس البصري، الحقوقي اللامع، يجزم بعنف سابقيه، محمد أوفقير وأحمد الدلـيمي: رجـل الـنظام القوي حتى اليوم يحب أن يحيط نفسه بالبحاثة والمثقفين، وعرف كيف يربط بالملكية الشريفية معارضين كانوا قد عُدوا غير قـابلين للإصـلاح. ومثالٌ آخر، السنغالي عبدو ضيوف الذي أبدى نفس القدرة على أن يضم إلى صفوفه خصومًا تائبين. الجنرال-رئيس قصر قرطاج غير قادرٍ على مثل هذه الأمور الدقيقة.

في تونس العاصمة، تحل أنانية رجلٍ محل السياسة.

10] دبلوماسيةٌ مسايرةٌ

كـان الطقس رائعًا ذلك اليوم في تونس العاصمة وكان جاك شيراك في مزاجٍ ممتازٍ. كان اليوم الخميس [5 تشرين أول 1995 م]. رئيس الجمهورية، المنتَخَبُ من زمنٍ قريبٍ، كان في زيارةٍ رسميةٍ، تدهده هتافات جمهورٍ طيبٍ محتشدٍ في جادة الحبيب بورقيبة، على "شانزليزيه" العاصمة التونسية. كانت كلمات الترحيب، والشعارات الصديقة، تذهب رأسًا إلى قلب صديق العالم العربي هذا.

10/ 1] "معجزة جاك شيراك التونسية"

كـان اسـتقبال البعثة الفرنسية، التي برز منها فيليب سيغان، صديق بن عـلي الكـبير، حارًا، طافحًا، وتلقائيًا في جزءٍ منه. كان شيراك مسترخيًا ومبتسـمًا وسعيدًا، وأعرب عن ذلك لمضيفه قبل الانطلاق لزيارة القيروان ومساجدها.

كـان رئيس الدولة التونسية يستطيع أن يكون راضيًا بدوره. طيلة أيام هذه الزيارة،كان شيراك قد غمره بالثناء. كان ذلك فيضًا متواصلاً من المديح موجهًا «لرجل الدولة الذي يمثل تونس الجديدة». بن علي وضع بلده على «طريق الحداثة، والديموقراطية، والسلم الإجتماعي، وكانت الحصيلة إيجابيةً. بالإجمال وبالتفصيل: «نجاح التجربة التونسية»، شروط المعيشة التي تحسنت «على نحو استثنائي»، فتح مجلس النواب أمام «ممثلي مختلف تيارات الرأي»، «الجرأة الاقتصادية والاجتماعية»، «روح الانفتاح» . . لم يكن ينقص شيءٌ في هذه الحصيلة الغنية كما يتمنى المرء. دولةٌ بمثل هذا السلوك المثالي لم يكن بالإمكان إلا أن تتمتع بالرعاية التامة والمتعثرة لباريس. أعلن شيراك مضاعفة المساعدة المادية لتونس.

مُسِح من البرنامج كل ما كان يمكن أن يضايق بن علي. لم يذكر شيءٌ عن انتهاكات حقوق الإنسان. لم تستقبل البعثة الفرنسية أي ممثلٍ للمعارضة. جرأةٌ وحيدةٌ قام بها الرئيس الفرنسي عندما تجرأ على ذكر بورقيبة. وحذفت الصحافة المحلية المقطع.

هـذه الدماثة، هذه الرغبة في رؤية كل شيءٍ عبر منظارٍ وردي لم يكن بالإمكان أن تُدهِش سوى الجهلة. قبل ثلاث سنواتٍ، عندما أتى إلى تونس في تمـوز عام [1992 م] «من أجل المتعة والصداقة»، ذاك الذي لم يكن بعدُ سوى عمدة باريس، كان قد امتدح بن علي ونظامه. وبأية عباراتٍ!، «بلاد التقالـيد العـريقة [...]، المندمجة تمامًا بالمبادئ الديموقراطية [...]، المعجزة التونسية . .». في النهاية، كان خطاب رئيس الجمهورية نفس خطاب عمدة باريس، بكلماتٍ مختلفةٍ.

لكن كيل المديح بإفراطٍ للحاكم الفرد يشجعه على أن يغدو مستبدًا. ما كـاد الرئيس شيراك يدير عقبيه حتى اعتقل مسؤول أهم أحزاب المعارضة، محمـد مواعدة، بتهمة «الاتصال بدولةٍ أجنبيةٍ [ليبيا]». كان محمد مواعدة، حلـيف بـن علي القديم في نضاله ضد الإسلاميين، قد عوقب، كما رأينا،

لانتقاده علَنًا انحرافات النظام الاستبدادية. بعد هذه الإهانة، أعلن الإليزيه أن فرنسـا ستتابع الملف «باهتمامٍ».كانت تنتظر من العدالة أن تبدو «شفافةً». ونعلم كم تحققت الأمنية.

لم تمـنع هـذه التصرفات السيئة الرئيس شيراك من العودة إلى تونس في خـريف عام [1998 م] بصحبة زوجته برناديت، رئيسة جمعيةٍ خيريةٍ تعلن انتماءها للملك لويس التاسع (القديس لويس)، الذي توفي في تونس العاصمة خـلال إحـدى الحمـلات الصليبية. زيارةٌ خاصةٌ كانت تتعلق بالمعالجة بحمامـات البحر وزيارة الآثار أكثر منها بالسياسة. مع ذلك، في أثناء حفل اسـتقبالٍ أقامه عمدة مدينة قرطاج، رئيس مجلس النواب أيضًا، على شرف الزوجين الرئاسيين، بضع كلماتٍ أسِر بها في أذن برناديت شيراك، «تعلمين، هنا، العائلات التونسية الكبيرة كعائلتنا هي التي تحكم البلاد»، أثارت قضية دولةٍ صغيرةً. كانت أذن حاكم تونس الحليفة على مقربةٍ. وأُخطِر الرئيس بن علي. وأُقصي عمدة مدينة قرطاج. ودام زوال الحظوة بضعة أشهرٍ.

10/ 2] وزارة الخارجية الفرنسية، بازدراءٍ . .

وتاريخ المسايرة الفرنسية لا يعود إلى زمن جاك شيراك. حتى وإن عقد مع بـن علي صلاتٍ وطيدةً (يتحادث الرجلان هاتفيًا على نحو منتظمٍ)، لم يفعل رئيس الدولة سوى تعميق الثلم الذي حفره فرانسوا ميتران الذي كان راسخاً في الإليزيه عندما حصل «الانقلاب الطبي» في [7 تشرين الثاني 1987 م].

ذلـك الـيوم، كـان سوء التفاهم كاملاً بين باريس وتونس العاصمة. الديبلوماسية مثلثة الألوان (الفرنسية)، المبعدة، المأخوذة على حين غرةٍ، تشيح بوجهها. باريس تتردد، لا تعرف إن كان عليها إدانة أو تأييد التغيير الحاصل على رأس بلدٍ ناطقٍ بالفرنسية يُعَد جزءًا من محمياتها. أليست فرنسا المستثمر الأجـنبي الأول في تونس ومُقرِضها الرئيس؟، ألا يعيش في فرنسا عدة مئات آلاف التونسيين؟.

العديـد مـن الروابط التاريخية والعاطفية تربط "الناهد الأكبر" بفرنسا لدرجـة أن بـاريس تـتردد في تأييد إزاحته. ألم تكن تونس بورقيبة طفل الديبلوماسـية الفرنسية المدلل؟، ألم يضع بيير منديس فرانس برضى الجميع تفاصيل استقلالٍ نموذجيٍ؟. باسم هذا التاريخ المشترك، والهول الذي يمثله بـن علي، رجل الأميركيين، للديبلوماسيين الفرنسيين، يميل البعض إلى إدانة "التغيير". لكن شيخوخة بورقيبة المؤكدة، وعدم إراقة دمٍ في هذا الانقلاب، والإجمـاع الـذي يتمتع به رجل الدولة القوي الجديد في تونس العاصمة، وتصـريحاته الأولى المطمئـنة، والمعـتقدات الديموقراطية التي يعلنها ترجح بـالعكس كفة التأييد الصريح. وهو الخيار الذي دافعت عنه سفارة فرنسا وأجهزة الاستخبارات.

بحـذرٍ ماكـرٍ ، لا يبدو تصريح الخارجية الفرنسية جازمًا. يكرم النص المراوغ عمل بورقيبة لكنه في الواقع يكتفي ب«أخذ العلم» بتغيير [7] تشرين الـثاني. وحتى لو تلت ذلك، بسرعةٍ، محادثاتٌ هاتفيةٌ أكثر حرارةً بكثيرٍ بين ميـتران وبـن عـلي، كما بين رئيس الوزراء جاك شيراك ونظيره، الهادي الـبكوش، فـإن نص الخارجية الفرنسية لم يَرُقْ في المستويات العليا لقصر قـرطاج. لم يكن هو المُنتَظَر. وقد شرحت المقالات الإفتتاحية اللاذعة التي نشرتا الصحافة المحلية ذلك لباريس بسرعةٍ.

وكـان ليونيل جوسبان، الأمين الأول للحزب الاشتراكي، يصحبه لوي لـو بنسـيك (Louis Le Pensec)، المكلـف بالعلاقات الدولية في الحزب الاشـتراكي، أول سياسيٍ فرنسيٍ يُستَقبل في قصر قرطاج، منذ [18 تشرين الـثاني 1987 م]. كـان بإمكانـه أن يطلب مقابلة الرئيس المخلوع. فضل الامتـناع عن ذلك. وقال إن ذلك «غير ضروري ولا مُستَحَبٍّ . . بورقيبة أصـبح جـزءًا من الماضي». بالمقابل، عاد الأمين الأول للحزب الاشتراكي حـاملاً رسـالةً من رئيس الدولة الجديد موجهةً لفرانسوا ميتران مجد فيها «استمرار العلاقات الفرنسية- التونسية». كانت تلك هي الموسيقى الناعمة التي كان الإليزيه يتمنى سماعها.

كما أن بيير جوكس (Pierre Joxe) ربما أكمل التقسيم. لدى مجيئه إلى تونس لقضاء عطلة عيد الميلاد عام [1987 م] مع أسرته، قاس وزير الداخلية السابق ، بين زيارتين للمناطق الأثرية، حالة الحبور التي تسود تونس "العهد الجديد". هل نقل ذلك للرئيس الفرنسي لدى عودته؟. السلطات التونسية مقتنعةٌ بذلك. إن وجود هذا الصديق الحميم لرئيس الدولة الفرنسية ليس وليد الصدفة بنظرها. إنه هناك، مكلفٌ بمهمةٍ، لحساب الإليزيه. في الحقيقة، ذلك أكيدٌ.

وستتبدد كل تحفظات باريس النهائية بعد شهرين، في كانون الثاني عام [1988 م]، مع زيارة رئيس الوزراء الهادي البكوش إلى باريس. من الإليزيه إلى ماتينيون (Matignon) [مقر الحكومة، ز م]، حيث ما زال جاك شيراك رئيسًا للحكومة، مرورًا بمقر الحزب الاشتراكي، يعطي رئيس الحكومة ضماناتٍ،وَيَعِدُ، وُيطَمِئن . . ورجع وقد أتم مهمته: انتهى مَطْهَرُ بن علي. تستطيع تونس الاعتماد كما في السابق على دعم، وأموال، باريس. لن يساومها أحدٌ عليهما أكثر مما في الماضي رغم الشقاقات التي ستحصل.

ولتأكيد هذه المصالحة، تتابعت الزيارات الوزارية، كما لو كان الأمر محاولة محو إخفاق تشرين الثاني/ نوفمبر. بعد وزير الخارجية جان برنار ريمون (Jean-Bernard Raymond)، الذي يرى حصيلة زيارته الرسمية إلى تونس العاصمة، التي دامت خمس ساعاتٍ، أو تكاد!، «مدعاة إعجابٍ»، استقبل بن علي زميله وزير الداخلية، شارل باسكوا «وزيرٌ عظيمٌ»، كما يؤكد البكوش، في كانون الثاني عام [1988 م]. ثم سيأتي دور وزيره المفوّض المكلف بالأمن، روبير باندرو (Robert Pandraud). وما بينهما، تم توقيع اتفاق لتبادل المعلومات في ما يخص الإرهاب. وكما قال جاك شيراك، لا يجب أن نخلط «حق اللجوء» مع «حق القيام باضطرابات».

باتجاه تونس-باريس تعددت اللقاءات أيضًا. عدا عن أن سنة [1988 م] لن تنتهي من دون زيارةٍ أولى للرئيس بن علي إلى باريس. استقبل الإليزيه

استقبالاً حافلاً، مئتان وخمسة عشر شخصًا في حفل العشاء، رقمٌ قياسيٌ!، هذا الذي عرف «كيف يحل، من دون مأساةٍ، مشكلة خلافة السيد بورقيبة الواخزة»، كما كتبت لوموند[1]. زيارةٌ دون مظهرٍ خاصٍ لا نتذكر منها سوى طرفةً: عندما استقبله جاك شيراك، الذي أصبح ثانيةً عمدة باريس، اضطر رئيس الدولة التونسي أن يصغي من دون تعليقٍ إلى النشيد الوطني القديم الذي يتغنى بعظمة "الماهد الأكبر"، الذي كان مع ذلك قد استبدِل غداة [7] تشرين الثاني.

3/10] "الميترانية" في الصحراء

لم يبق سوى تنظيم زيارة ميتران إلى تونس لمهر ما سيدعوه رئيس الدولة الفرنسي «الصداقة القديمة والمتينة» بين البلدين. وتم ذلك في حزيران عام [1989 م]. واختيار الفترة جيدٌ. في فرنسا، انتهت تجربة التعايش في العام الفائت بزيمة اليمين في الانتخابات الرئاسية. بعد أن تخلص من خصومه، غدا فرانسوا ميتران حر الحركة. في تونس، استبدل بن علي ثيابه كمزيلٍ لبورقيبة بتلك الأفضل مظهرًا كرئيسٍ منتخبٍ بفضل اقتراعٍ على شكل استفتاءٍ. أتت كل "المموعة الميترانية" في رحلة اليومين الرسمية، الأولى لرئيس دولةٍ غربيةٍ إلى تونس العاصمة منذ "التغيير": بيير جوكس، رولان دوما، بيير بيريغوفي، تييري دوبوسيه (Thierry de Beaucé) . . أعطى بن علي تعليماتٍ: في العاصمة، استقبل عشرات آلاف الأشخاص ميتران. في تلك السنة التي كان يحتفل فيها بالذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية، نشرت يافطاتٌ في المدينة، تمتدح «القيم العالمية ل1789» و«التضامن الإفريقي-الأوربي». لا غبار على الواجهة والوئام كاملٌ من الطرفين. «لم تفقد العلاقات الفرنسية-التونسية شيئًا من صبغتها العاطفية»، كما علق فرانسوا ميتران، مازحًا.

أكثر نتائج الزيارة أهميةً كان الاتفاق (الذي كان قيد التفاوض منذ عهد بورقيبة) على بث (القناة 2) في الأراضي التونسية تدريجيًا. نصرٌ مكلفٌ

لباريس التي عليها تحمل كلفة البنى التحتية الموجهة لتغطية مجمل البلاد (عدة مـئات ملايين الفرنكات)، لكنه نصرٌ رمزيٌ كبيرٌ على جبهة الفرانكوفونية أمام القناة التلفزيونية الإيطالية الأولى (RAIUNO) التي تغطي تونس العاصمة وضواحيها منذ الستينات. التحفظ الوحيد الذي لم يلتفت إليه أحدٌ في البدء: تحتفظ السلطات التونسية لنفسها ببعض فترات البث، وخصوصًا بين الساعة [20^{00} و20^{30}]،ساعة نشرة الأخبار التلفزيونية في (القناة 2). وستفهم باريس فيما بعد.

لم تُـنسَ المسائل الاقتصادية. وعدت فرنسا، الزبون الأول والمورّد الأول لتونس، أن تزيد استثماراتها في البلاد. لكن وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي، بـيير بيريغـوفي، أعلن النبأ السعيد في تونس العاصمة بعد ثلاثة أشهرٍ: منح قـروضٍ بشروطٍ ممتازةٍ، ووضع مساعدةٍ ماليةٍ قدرها أكثر من مليار فرنك تحت تصرف تونس لسنة [1989 م].

ولكـي يظهر لمضيفيه كم أن تونس أثيرةٌ لديه، لم يتوانى الرئيس ميتران، قـبل عودته إلى باريس، عن القيام برحلةٍ قصيرةٍ إلى الجنوب، وبالتحديد إلى توزر، بقعةٌ خضراء صغيرةٌ على خلفية جبلٍ مصفر كان يميل إليه إدغار فور (Edgar Faure)، ثم إلى واحـات جبلـيةٍ، في أقصى الجنوب، غير بعيدةٍ عن الحـدود الجزائـرية. وبيـنما كان الرئيس، مرتديًا دراعةً رماديةً فضفاضةً، يتحادث تحت نخلات البلح مع رئيس الوزراء الهادي البكوش، ذهب الناطق الـرسمي للإلـيزيه، أوبـير فيدرين (Hubert Védrin)، يحمل رسالةً لسجين المنستير. وقد روى أنه وجد بورقيبة «واعيًا لكنه ضعيفٌ».

بعـد سنتين، غداة حرب الخليج، عاد ميتران في زيارةٍ خاطفةٍ. في هذه الأثـناء، في تونس العاصمة، اتخذت مطاردة الإسلاميين منحىً يدعو للقلق. يتم التعذيب والقتل في مراكز الاعتقال وتلاحق عائلات المعارضين. الموضوع ليس راهنًا بنظر الرئيس الفرنسي. فقد قال: «لم نتطرّق إلى هذا الموضوع»، أتـى ميتران لإصلاح الصلات بين فرنسا والمغرب التي ساءت بسبب أزمة الخليج، ومن أجل الإشادة بالضيافة التونسية الجيدة».

وأحسـن الرئـيس الكلام. قبل بضع ساعاتٍ، في سيارةٍ مكشوفةٍ، إلى جـوار الرئيس بن علي، كانوا يهتفون له كما في عام [1989 م] على طول جـادة الحبيب بورقيبة. يردد الأطفال في اللباس المدرسي «ميتران! ميتران!» بينما ينفخ الموسيقيون في بوق أو يقرعون الطبل. في نفس المكان، قبل بضعة أسابيع، كانوا يتغنون بمزايا الرئيس صدام حسين. وكانوا يصرخون: «بوش قـاتل! وميـتران كلـبه!». الرئيس الفرنسي لم يبال وقرر أن ينخرط في الجمهور. كان الاحتفال بلا شكٍ محاطًا بشكلٍ متينٍ بنشطاء حزب السلطة ورجال الشرطة باللباس المدني. لكننا نشعر أيضًا بوجود فضولٍ مَرِحٍ وحسن النية. هذا نجاحٌ لميتران الذي يتمنى عودة العلاقات مع المغرب.

خـلال المؤتمر الصحفي الذي اختتم به زيارته التي دامت بضع ساعاتٍ، بـدا الرئيس مُطْمَئِنًا. لقد خفّض الأميركيون حجم بعثتهم الديبلوماسية في تونس العاصمة ونصحوا رعاياهم بعدم زيارة هذا البلد ذي المخاطر. ميتران يفعل النقيض. يبرز المحاسن: «تونس بلدٌ مضيافٌ [و] الفرنسيون الذين يحبون المجيء إلى تونس لقضاء الأجازات يخطئون إذا ابتعدوا عن هذا المسلك. هذا بلدٌ يمكن العيش فيه في ظروف رفاهيةٍ وتسليةٍ كبيرةٍ».

لم يقل كلمةً عن القمع الذي ينهال على المعارضين الإسلاميين. كما لو لم يكن موجودًا. كما لو أنه لم يكن يدري. غير أن فرنسا تدري وتتعاون مع تونس العاصمة في الكفاح ضد الإسلاميين. قبل مجيء ميتران بشهرٍ، رفضت بـاريس تجديـد تأشيرة دخول زعيم النهضة الرئيس، راشد الغنوشي. لن تستطيع تونس العاصمة اتام فرنسا بمنح «تسهيلاتٍ مدانةٍ» للإسلاميين.

4/10] "موسمٌ تونسيٌ" . .

كذلك لن يثار موضوع وجه النظام التونسي الكالح هذا عندما افتتح في فرنسـا، في بدايـة عـام [1995 م]، (موسمٌ تونسيٌ/ saison tunisienne). سلسلة التظاهرات الثقافية التي نُظمت في باريس وفي عدة مدنٍ في الأقاليم،

والتي أدارها من الجهة الفرنسية فردريك ميتران، كانت تدف، كما كتبت لوموند، إلى تكريم «فنانين تتنازعهم الإسلامية والسلطة السياسية. أبناء الاستقلال، كان عمرهم عشرين سنةً عام [1968 م]. خيار الناس في بلادٍ بلا مشروعٍ ثقافيٍ، ينتظرون بديلاً، تأخر قدومه»[2].

والمرحلة ليست مناسبةً. في نهاية الشتاء هذه تتم فرنسا أكثر بخلافة فرانسوا ميتران ذي الوجه الفرعوني، يتآكله المرض، من اهتمامها بمسألة الفنانين التونسيين المعاصرين. وما زاد الطين بلةً أن (الموسم التونسي) لم يف حقًّا بوعوده لافتقاره إلى الإمكانات المادية. التظاهرة الوحيدة السامية هي المعرض الذي نُظم في باريس حول الثمانية عشر قرنًا من تاريخ مدينة قرطاج. لا شيء ذو خطرٍ يدعو إلى التورط من وجهة النظر السياسية . .

مع ذلك، كاد هذا (الموسم التونسي) أن يُلغى في آخر لحظةٍ ويثير عاصفةً ديبلوماسيةً بين باريس وتونس، الأولى من نوعها منذ "التغيير". سبب هذه الأزمة؟، نشر كتاب المعارض أحمد المناعي في فرنسا قبل بضعة أسابيع، الذي يحكي فيه المؤلف عن التعذيب الذي قاساه، وذلك الذي يعانيه الإسلاميون في سجون وزارة الداخلية[3].

وكان غضب قصر قرطاج بقدر جهله بالمشروع. وأراد بن علي، مقتنعًا بوجود تواطؤٍ فرنسيٍ ضد بلاده، إلغاء كل ما يتعلق ب(الموسم التونسي). ولم تنفع تفسيرات باريس حول حرية التعبير في فرنسا وعدم قدرة الحكومة على منع نشر كتابٍ مزعجٍ لكنه غير تشهيري. وبالتالي لن يكون هناك معرضٌ حول الحاضرة القرطاجية في (القصر الصغير/ petit palais)، ولا معرضٌ حول (الفن التونسي المعاصر) في معهد العالم العربي، ولا (حفلٌ تونسيٌ) في سان دوني (Saint-Denis) . .

تطلب الأمر كل قريحة سيرج عدة وحذاقة سليم شيبوب (مهارة، براعة)، صهر بن علي، لتهدئة غضب الرئيس. نجح الرجلان المتمعان في مكتب سفير تونس في باريس خلال محادثةٍ هاتفيةٍ في ثني رئيس الدولة عن

عـزمه وإقـناعه بالعودة عن قراره. وأفضل من ذلك، أقنعاه «بالخروج من الأزمـة شامخاً». كان المفروض أن يفتتح وزير الثقافة التونسي المعرض عن مديـنة قرطاج؟. رئيس الوزراء حامد قروي شخصيًا هو الذي سينتقل إلى باريس وسيمثل بن علي. وزيادةً في الكرم سُترفَع عقوبة منع توزيع صحيفتي ‹لوموند› و‹ليبراسيون›. ولتسويغ المنع، كان التونسيون قد اتخذوا، بالعلاقة مـع صـحيفة لوموند، حجة «إصرار هذه الصحيفة على انحيازها إلى جهة العـداء والإزدراء» لتونس. وأعلن الناطق الرسمي للرئيس، عبد الوهاب عبد الله، لمدير لوموند، جان ماري كولومباني، أنما قُبِلتا من جديدٍ بمناسبة (العام الدولي للتسامح/ International Year of Tolerance).

5/10] سفيرٌ حقيقيٌ- مزيّفٌ في تونس العاصمة . .

تم تفـادي الأزمـة. وتم الحفاظ على العلاقات "النموذجية" بين فرنسا ومسـتعمرتا السـابقة. وبالمقابل للآلاف الذين اشتروا كتاب أحمد المناعي (الذي صورت نسخٌ منه قدر الرغبة) لم تعد تونس سوى سجنٍ هائلٍ حيث يُعَـذبُ فـيه بلا ضميرٍ. أما الحكام الفرنسيون، فهم يتابعون الحديث عن "النموذج التونسي".

أيمكـن أن يجهـل رئـيس الدولة الفرنسية ووزير الخارجية ما يجري في تونـس؟. ما وراء تحولات التعايش، يتعلق غنى الإعلام في جزءٍ منه بالسفير الموجـود، وفضـوله تجاه مجتمعٍ جديدٍ، برغبته في أن يعطي معلوماتٍ غير محرفةٍ، وبالحرية التي يمنحها لمعاونيه. منذ نهاية عام [1995 م]، تاريخ تسميته، لا نغـالي إذا قلنا إن سفير فرنسا في تونس العاصمة، الأميرال جاك لانكزاد، رئـيس الأركـان السـابق الخـاص بميتران، سعى خصوصًا إلى أن يروق للسـلطات. عـندما نقل إليه مدير الاستخبارات العسكرية قائمة معارضين علمانـيين من أفضلهم معشرًا، وضعها السفير في جيبه، وفوقها منديلٌ كبيرٌ. ولـن يتصـل بأي منهم. لقد ولّى الزمن الذي كان فيه سفير فرنسا يرسل

بطاقـة دعوةٍ إلى الإسلامي راشد الغنوشي لحضور حفل الاستقبال بمناسبة العيد الوطني في [14] تموز.

والبرقيات التي يرسلها لانكزاد إلى وزارة الخارجية الفرنسية هي أبعد ما تكون عن هجاءٍ لبن علي. ويلخص الأمر ديبلوماسيٌّ يعمل في باريس بقوله: «كـان كـل شـيءٍ مُحكمًا، ولا شيء يتحرك. كان المستشار السياسي للسفارة يشعر بالسأم الشديد».

والمدافعون عن حقوق الإنسان ليسوا أقل انتقادًا للسفارة وموقفها الخفل. وقـد قالـت المحامية راضية النصراوي، مصدر رعب قصر قرطاج: «ما إن حصـلت لي متاعـب جديةٌ مع السلطات، حتى هرب مني الديبلوماسيون الفرنسـيون، كمـا لو كنت قد أصبحت مصابةً بالطاعون، بينما كنت في السـابق أدعى إلى السفارة». وتابعت قائلةً: «يوم محاكمتي الأخيرة، كانت عـدة سفاراتٍ غربيةٍ قد أرسلت موظفًا إلى قصر العدل. كانت تلك إشارةً واضحةً جدًا موجهةً للنظام لتقول له أنه لم يكن يستطيع التصرف على هواه في كـل شـيءٍ. لم يكن هناك أحدٌ من سفارة فرنسا»[4]. وعندما أتت إلى باريس في عام [1998 م]، استقبل المحامية موظفٌ من وزارة الخارجية، ولكن بتكتمٍ، خفيةً تقريبًا.

ومن ناحيتها تقول فاطمة قسيلة، التي يقضي زوجها، نائب رئيس الرابطة التونسـية للدفاع عن حقوق الإنسان، كما رأينا حكمًا بثلاث سنواتٍ من السـجن بسبب (رسالةٍ مفتوحةٍ) ناقدةٍ ضد بن علي (انظر ص 138): «لقد أظهر الأميركيون والبريطانيون والألمان تضامنًا لم أجده لدى الفرنسيين».

الحـذر، إن لم نقل أكثر من ذلك، الذي يبرهن عليه السفير لانكزاد تجاه المعارضـة، لا نجـده في تصـريحاته ما إن يتعلق الأمر بالنظام. عندما سألته صحيفةٌ تونسيةٌ في صيف عام [1996 م]، لم يتردد في الحديث عن المشاريع التي حققها البلد «في كل الميادين»، وإدانة انتقادات الصحافة الأجنبية «غير العادلة غالبًا»، وامتداح سياسة «التنمية والثقافة» التي يقودها بن علي[5] . .

ولصـحيفة الفـيغارو، الممنوعة في تونس، والتي سألته بعد عدة أشهرٍ حول انعدام الحريات في تونس، لدى الأميرال هذا الجواب المهدئ للغضب: «إنه تـناذر الأول في الصف. نالت تونس أعلى علامةٍ في جميع القطاعات تقريبًا، لـذا نمـيل إلى أن نكـون متطلبين أكثر عندما لا تحصل تمامًا على العلامة الوسطى في مجالٍ ما»[6].

قـبل مغادرة منصبه في تونس العاصمة، في نهاية صيف عام [1999 م]، حرص الأميرال لانكزاد على أن يهدي البحرية التونسية سفينةً حربيةً (أفيزو 69/ Avieso 69)، مركـبًا قديمًا يقارب عمره الخمسة والعشرين عامًا. لقد أدهشـت الهدية، حتى وإن أتت من أميرالٍ، هؤلاء الذين يعلمون أن البحرية التونسـية تقتصـر على بعض سفن خفر السواحل. كان من المناسب أكثر إعطـاء راداراتٍ لمراقـبةٍ جويةٍ أفضل، برأي المختصين. عدا عن أن السفينة الحربية تحتاج إلى تجديدٍ كاملٍ. والكلفة المتوقعة: ثمانين مليونًا من الفرنكات لا يريد الفرنسيون إنفاقها ولا التونسيون . .

6/10] غلطة البطانة

بن علي رجلٌ ماكرٌ، كي يسحر محدثيه الأجانب أصحاب المراكز العالية، ويسكت الانتقادات، يلجأ منذ سنواتٍ إلى نفس الخطاب الدقيق والمداهن. إذا قلق زائرٌ رفيع المقام، أو وزيرٌ، أو كاتب مقالاتٍ إفتتاحيةٍ مشهورٌ بشأن انـتهاكات حقـوق الإنسـان، أو إن اقترح عليه أحدهم أن انفتاح اللعبة الديموقراطـية بعد هزيمة الإسلامية سيكون أمرًا مرغوبًا، أو إن لفت انتباهه أحدٌ أنه من غير المثمر اضطهاد هذا المحامي، أو ذاك الصحفي، يوافق رئيس الدولـة بملء إرادته. ويكاد أن يزيد على القول. انفتاح النظام؟، إنه لا يحلم إلا بذلـك. لكـنه يُسِر: «ولكن، أنتم تعلمون، يجب أخذ أشراف النظام، وتركة بورقيبة، ومراكز الثقل الاجتماعية في الاعتبار. أنا لست الوحيد الذي يحكـم. لا أملـك كل قواعد اللعبة». ويطلب الرئيس من محدثيه الأوربيين

العـون والتفهّم والصبر ليساعدوه في التغلب على هذه الصعاب. «لا يمكن القـيام بكل شيءٍ في يومٍ واحدٍ. امنحوني وقتًا . . بدخلٍ يبلغ ألفي دولار للفـرد، لا نسـتطيع أن نأمل بالحصول على نفس الديموقراطية الموجودة في الغـرب». يكفـي هـذا الـنمط من الأجوبة في معظم الأحيان لإسكات الانـتقادات. شـيراك، سيغان، دو لانويه، ومعهم معظم "أصدقاء" تونس يكـتفون بذلـك. إنهم عميانٌ ويريدون أن يبقوا كذلك حتى عندما تكون مداهنة الرئيس واضحةً كنور الشمس.

ويفسـر وضـع تونس الجيوسياسي أيضًا لطافة الزعماء الفرنسيين. لأن جيرانـا غير سهلين يتاخمون البلاد. في الجنوب، ليبيا العقيد معمر القذافي لا يمكـن التكهن بتصرفاتها. إنه منذ أكثر من جيلٍ على رأس بلادٍ صحراويةٍ، قلـيلة السـكان لكنها غنيةٌ بدولارات البترول، حاول عدة مراتٍ زعزعة الاسـتقرار في تونس أو الاستيلاء عليها، مستخدمًا الوسائل السياسية حينًا والقوة الصريحة أحيانًا.

والوضـع لـيس أكـثر أمانًا البتة على خاصرتها الغربية. خلال سنوات التسـعينات، تحاشـت الجزائر بالنار والدم الانزلاق في الإسلامية السياسية. وبرأي بعض المختصين، لو استلم الملتحين السلطة في الجزائر العاصمة، وهي نظريةٌ كانت واردةً في السنوات [1993- 1995 م]، كان يمكن لتونس التي تعمـل علـيها الإسـلامية السياسية هي أيضًا، أن تغرق بدورها كأحجار الدومينو.

مـن هـذه الجيرة المزدوجة ذات المخاطر العالية، عرف بن علي كيف يسـتفيد لـدى حلفائه الغربيين، وبصورةٍ خاصةٍ من فرنسا، ملوحًا بمروحة الأصـولية. ويلخص الأمر موظفٌ فرنسيٌ قائلاً: «اتخِذت كل الإجراءات للمساعدة على استقرار تونس وتجنيبها المخاطر الناورة التي خلقتها الجزائر».

الحكمـة المزعومة للديبلوماسية التونسية شجعت رعاية باريس. مع بن عـلي، تخلت تونس عن أي طموحٍ على الساحة العربية. كما يؤكد أستاذ

الجامعـة الفرنسـي ريمي ليفو، برهن الحبيب بورقيبة على استقلالٍ حقيقيٍ باسـتقباله في تونـس مقر الجامعة العربية، وخصوصًا مقر منظمة التحرير الفلسـطينية[7]. في تلك الفترة، كان الغربيون يصنفون تشكيل ياسر عرفات كمـنظمةٍ إرهابـيةٍ. هذه التركة المتأججة، لم يعرف بن علي أو لم يشأ أن يسـتثمرها. انتقلـت الجامعة العربية إلى القاهرة. واستقرت منظمة التحرير الفلسطينية في قطاع غزة. بالتأكيد، انفرد الرئيس التونسي بأخذ موقفٍ ضد الـتدخل الغـربي في أثناء أزمة الخليج. وترك الشارع يعبر عن دعمه لنظام صـدام حسـين، وقِيل أن يؤوي على أراضيه طائرات بوينغ تعود لشركة الطيران العراقية. ولكن ما هو وزن هذه التحديات العابرة؟. على أي هامش اسـتقلالٍ تـبرهن؟. يؤكد ديبلوماسيٌ من وزارة الخارجية الفرنسية قائلاً: «بموقفه الماهر، نجح بن علي في اجتزاز العشب تحت أقدام الأصوليين».

هـذا يعني أن أحدًا في باريس لم يصدق أن تونس بن علي، باسم قوميةٍ عربـيةٍ مشـككةٍ، كانت على وشك الانقلاب والانخراط بصورةٍ دائمةٍ في صـف المعسـكر المعـادي للغرب. في المقابل، فإن نوعًا من التعلق "بالأمة العربـية" يفسر تأرجح السلطات التونسية وترددها تجاه إسرائيل. من جهةٍ، قبلـت تونـس عـام [1995 م] إنشاء مكتبٍ لرعاية المصالح الإسرائيلية في العاصـمة، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ناتانياهو في تلك الفترة: «الآن وقد قامت العلاقات الرسمية بين بلدينا، آمل أن تنمو المبادلات بطريقةٍ ملموسةٍ، ولكن، من جهةٍ أخرى، أقصي مسؤول المكتب إلى نهاية جناحٍ من فندق هيلتون».

دام الوضع الراهن حتى عام [1999 م]، مع انزعاج السلطات الإسرائيلية الـتي كانـت تفكـر جدًيا في إغلاق المكتب. ثم غير قصر قرطاج وجهته جذريًـا: عـرض عـلى ممثل إسرائيل دارةً ومكاتب بينما أرسلت وزارة الخارجية التونسية موظفَين رفيعي المرتبة إلى إسرائيل.لمَ هذا التغير المفاجئ؟. غمـوضٌ. سياسةٌ مخجلةٌ ومشوشةٌ، بعيدةٌ كل البعد عن تلك التي قام بها في

نفس الفترة ملك المغرب الذي عرف، رغم بعد بلاده جغرافيًا، كيف يمارس دور الوسـاطة الذي لا يستغنى عنه في النزاع العربي الإسرائيلي. ولكن ليس باستطاعة أي كان أن يكون الحسن الثاني.

10/ 7] رحلةٌ مُختصَرةٌ . .

قـام بن علي، في [20 و21 تشرين الثاني 1997 م]، بزيارة دولةٍ لفرنسا. كـان على الانتقال أن يكون تكريسًا، لكنه كان زيارةً رئاسيةً شاقةً ومخيبةً للآمال لتونس العاصمة.

بدا كل شيءٍ متضامنًا ليقود إلى الإخفاق. التوقيت أولاً. أُجلت الزيارة ثلاث مراتٍ. غير أنا عندما حصلت، كان المشهد السياسي قد تغير كلّيًا في فرنسا. عاد اليسار إلى السلطة، وحل ليونيل جوسبان محل آلان جوبيه، وأهم مـن ذلـك، اضـطر فيليب سيغان إلى ترك رئاسة المجلس النيابي إلى لوران فابـيوس (Laurent Fabius). بذا الرحيل، رأى رئيس الدولة التونسية آماله الأخـيرة في إلقـاء خطابٍ من فوق منصة قصر بوربون (Palais-Bourbon) تذهـب أدراج الـرياح، مثل ملك إسبانيا خوان كارلوس والعاهل المغربي الحسن الثاني قبل ذلك. على بن علي الاكتفاء بحفل استقبالٍ في قاعات فندق لاسّـاي (Lassay)، مقـر إقامـة رئيس المجلس النيابي. ومهما حاول بطانة فابيوس أن يدافعوا بأن هذا ما يُعمَل عادةً لرؤساء الدول، فقد كانت صفعةً، بلا جدالٍ.

كما ذهبت انسحاباتٌ بألق حفل الاستقبال. ستة نوابٍ من حزب البيئة، ورئـيس المجموعـة الشيوعية، آلان بوكيه (Alain Bocquet)، ورئيس لجنة الشـؤون الخارجية، الناري جاك لانغ (Jack Lang)، مع أن هذين الأخيرين متسـاهلان مـع الجنرالات الجزائريين، قرروا أن يقاطعوا حفل الاستقبال وأعلنوا ذلك.

وليـت الأمر اقتصر على ذلك!، حتى جاك شيراك، الصديق الأزلي، كان أقل حرارةً من المعتاد، أكثر تقتيرًا، أكثر تلوّنًا في مجاملاته. كان الاستقبال ذا أبهةٍ بالتأكيد، وخلال العشاء الذي أقيم في الإليزيه، امتدح الرئيس الفرنسي «النجاح النموذجي للتجربة المتّبعة منذ عشر سنواتٍ»، وصرح أنه «بوضع تونـس عـلى طريق الإصلاح الاقتصادي، والعدل الإجتماعي، والانفتاح السياسـي، [حـرم بن علي] المتطرفين من الإحباطات والأحقاد التي كانت تغذيهم». لكن هذه الزهور الموزعة كان لديها بعض الأشواك للمرة الأولى. وهكذا تطرق جاك شيراك على نحو غير مباشرٍ إلى موضوع حقوق الإنسان خـلال إحدى الجمل. فقال: «يستطيع الحق والديموقراطية أن يتقدما بشكلٍ أفضل»" هذه هي الكلمات التي قيلت بصوتٍ خافتٍ والتي حفظها الرئيس التونسي.

في ماتينـيون (مقر الحكومة)، حيث دُعي بن علي إلى الغداء خلال اليوم الـثاني لـزيارته، كـان الانتقاد مجاملاً، مغلفًا بالحلاوة، لكنه حازمٌ. بعد المجاملات والتهاني المعتادة، ألح ليونيل جوسبان بشدةٍ على ضرورة «تعميق» وضـع القـانون. موردًا دخول تونس في أوربة، ذكّر ضيفه بأن هذا الخيار «سيقود إلى انفتاحٍ أوسع على قيم الديموقراطية والتعددية». كيف لا يُرى في هذه الكلمات العادية إقرار وضعٍ تراه باريس مدعاةً للقلق؟.

8/10] "سنغافورة الإسلام"

وماذا نقول عن موقف الصحافة الفرنسية!. حتمًا إن حفنةً من الصحف قامت بصفعةٍ. ‹فالور أكتويل/ Valeurs Actuels›، ‹جون أفريك›، ‹لو نوفيل أفـريك-آزي›، لكـنها ليسـت بالاسماء اللامعة ومصداقية مديحها تتأثر بصـفحات الدعايـة الـتي تغلّف ثناءها. «ثورةٌ هادئةٌ»، «نموذجٌ تونسيٌ مدهشٌ»، «غدًا سنغافورة الإسلام»: الأكثر حماسًا هي ‹فالور أكتويل›، التي كان يملكها حينها رجل الأعمال مارك لادريت دو لاشارييز (Marc Ladreit

de Lacharrière). والأكـثر مكافـأةً بسـخاءٍ عبر شراء الحكومة التونسية والمؤسسات العامة الكبيرة لعشر صفحات دعايةٍ.

بقـية الصـحافة،من ‹الـباريزيان/ Parisien› إلى ‹ليفينمان دو جودي/ L'événement du Jeudi›، ‹لوموند› إلى ‹ليبراسيون› مرورًا ب ‹لوكانار/ Le Canard›، تـتأرجح بـين الحـياد المساير والإدانة القاسية. حتى ‹لوفيغارو› منقسمةٌ، تذكر «حدود الليبرالية التونسية» و«ديكتاتورية بن علي العجيبة» لكـنها تنشر «ثناءً على تونس» بقلم صحفيها الإخباري آلان جيرار سلامة (Alain-Gérard Slama).

الصحافة الفرنسية ليست الصحافة التونسية. كان رئيس الدولة التونسي يعـرف أنا لن تكون مسايرةً. لقد رفض إجراء مقابلةٍ لصحيفةٍ وطنيةٍ قبل قدومـه إلى فرنسا، عكس كل ما هو معتادٌ، مقتنعًا بأنا ستسأله عن وضع حقـوق الإنسان [8].كما رفض أن يخضع للمؤتمر الصحفي التقليدي في نهاية الـزيارة. الاستثناء الوحيد كان لقناة (ما وراء البحار التلفزيونية/ télévision d'outre-mer, RFO). وأصـابه من ذلك أذىً. قال للصحفي الذي يسأله أن هـؤلاء الذين ينتقدون نظامه هم متطرفون إسلاميون. وأنى عكس الحقائق الجلـية: «ليس لدينا معتقلون سياسيون في السجن، ليس لدينا سجناء رأي. اذكر لي حالةً واحدةً!».

كـان بـن عـلي يأمل بموقفٍ مسايرٍ أكثر، أقل تعنتًا من بعض الأقلام الكـبيرة. ألـيس ذاك جان دانييل، الذي مايزال رهن إشارة قرطاج، الذي تحـدث في ‹لـو نوفيل أوبسرفاتور› عن «الإذلال الذي لا يطاق» للكوادر التونسيين الذين ترغمهم دولةٌ «بوليسيةٌ بامتياز» على التخلي عن كل نشاطٍ مدنيٍ أو سياسيٍ؟.

وليس لدى الرئيس التونسي سوى معرفةٌ فجةٌ وسطحيةٌ بالطبقة السياسية والـمجتمع الفرنسي. أفضل ما يعرفه عن البلاد في نهاية الأمر هو مدرسة سان

سـير الحربية (Saint-Cyr). ويشعر المرء بذه الثغرات، وبذا الجهل، حالما تـأخذ الزيارة منحىً غير منتظرٍ. وقرر رئيس الدولة اختصار زيارته لفرنسا، مقتـنعًا بأنه ضحية مؤامرةٍ. كان قد خطط لتمديدها لأربعٍ وعشرين ساعةً، ولقاء الجالية التونسية التي تعيش في فرنسا والذهاب لزيارة فيليب سيغان في مدينـته إيبينال (Épinal). لم يفعل شيئًا من ذلك. مساء الثلاثاء، بعد عشاءٍ موجـزٍ حمـيمٍ على انفرادٍ في الإليزيه، ركب الرئيس بن علي طائرته، باتجاه تونس العاصمة.

ربحـت منظمات حقوق الإنسان. لم تعد صورة تونس هي فقط صورة بلد الياسمين المفتوحة أمام الأجانب، المتسامحة والدافئة، حيث يستطيع السواح أن يتجولوا ليلاً من دون مخاطر. إنا أيضًا صورة دولةٍ تسجن معارضيها ولا تقبل الاعتراض.

ترى هل فقد الجنرال بن علي البركة؟.

خلاصة:
صورةٌ منقوصةٌ

لا يقدم المرء جان دانييل. فهو صحفيٌ موهوبٌ، وتجريبيٌ معروفٌ، مدير لونوفيل أوبسيرفاتور هو رجلٌ ذو مكانةٍ. إنه أيضًا صديقٌ قديمٌ لتونس. جُرِح في بـنزرت عام [1961 م] في أثناء تغطيته للصدامات بين الجيوش الفرنسية والتونسـية (التي كانت ترغب في استرداد القاعدة العسكرية التي بقيت في أيـدي المسـتعمر السـابق)، ظـل لدى الصحفي تعلقٌ حقيقيٌ بذا البلد المتوسـطي. يذهـب إليه في عطلةٍ ويختلط بكل من في تونس العاصمة من مـثقفين وفنانين ورجال سياسةٍ. بقي جان دانييل موضع ثقة الرئيس الحبيب بورقيـبة حتى عَزْله، وفتح أعمدة لونوفيل أوبسرفاتور لبن علي. وكان هذا الأخير يعامل فيها على نحو جيدٍ لمدةٍ طويلةٍ.

أي شخص كان محظوظًا لاستطاعته الاعتماد على مثل هذا الحليف عليه أن يفعـل كـل شيءٍ كيلا يخاصمه. مع ذلك كان هذا هو "الإنجاز" الذي حققه الرئيس التونسي إثر غلطةٍ ربما لم تكن غير مقصودةٍ.

دولةٌ "غير مهذبةٍ"

تعـود القضية إلى ربيع عام [1999 م]. قبل بضعة أشهرٍ، نشر الصحفي جـزءًا من صحيفته[1]. ضائعةً وسط أكثر من ستمئة صفحةٍ، كانت هناك بـتاريخ السبت [1 آذار 1997 م]، بضعة أسطرٍ لاذعةٍ تدين الثقافة البوليسية الـتي تلقي بثقلها على تونس: «تونس العاصمة: مساء البارحة، عشاءٌ لدى محمـد شرفي، وزير التعليم الوطني التونسي السابق. رجلٌ من جنس المغربي بوعبـيد، والجزائـري الإبراهيمي. بعد سطرين حرجين من افتتاحيتي حول تونس: ألغيت المقابلة مع الصحافة: وألغي موعدٌ مع أصدقاء: اتصال هاتفيٌ مـن وزيـر الثقافة "الحزين". هذا البلد "التقدمي" بوليسيٌ إلى درجة يصبح معهـا غير مهذبٍ. عبادة الشخصية التي تنقصها الشرعية البورقيبية: أمرٌ لا يحتمل. إلى درجة أن المرء يصل إلى الشك بأكثر الناس إخلاصًا، وأقلهم سعيًا وراء المصـلحة: إذا استقبلوك على نحو جيدٍ، ألم يكن سببه أنهم تلقوا أوامر بذلـك؟. ولأن حسن ضيافتهم لاتفعل سوى ترجمة الخضوع للأمير؟، ولا ينخرط مثل (شرفي) أو (جلال) في هذا الأداء الخبيث».

لم يمـر المقطع من دون أن يلحظه أحدٌ، لا من المعارضة في الخارج التي نشـرته حرفـيًا في إحـدى مطبوعاتها[2]، ولا من السلطات. ولكن خشية الفضـيحة، بـدل منع نشر الكتاب، فضلت هذه الأخيرة السماح ببيعه في مكتبةٍ وحيدةٍ في العاصمة، وللجمهور الفرنسي فقط. وُضِع الكتاب إذن في الواجهة لكن التونسيين لا يستطيعون اقتناءه.

بعـد بعـض الوقت، دعت سفارة فرنسا جان دانييل للقدوم إلى تونس العاصـمة في بدايـة أيار حيث تعد زوجته ميشيل معرض صورٍ فوتوغرافيةٍ

ضمن إطار (أيام ميشيل فوكو) التي ينظمها المركز الثقافي في قرطاج[3]. وافق الصـحفي الفرنسي، وكذلك عدة أساتذة جامعةٍ تونسيون، على إلقاء بضع كلماتٍ عن الفيلسوف. وفي الوقت نفسه، سيقدم مدير لونوفيل أوبسرفاتور كتابه الأخير وسيوقعه في مكتبة شارل ديغول، ضمن مبنى سفارة فرنسا، ثم في إحدى مكتبات العاصمة.

كـان ذلك فوق طاقة احتمال النظام. ونظم رد الفعل. وسيكون عنيفًا. قـبل مجيء جان دانييل ببضعة أيامٍ، نشرت الصحيفة "المستقلة" ‹لوتان/ le temps› بقـلم سـلفاتوره لومباردو (Salvatore Lombardo) (مؤلف كتابٍ خاصٍ بتمجيد بن علي كما رأينا) نقدًا مشوهًا لكتاب الصحفي[4]، مكتوبٌ بأسلوبٍ رفيعٍ، لكنه شريرٌ على نحوٍ لا مثيل له. تحت عنوان: «أحببت نفسي كثيرًا»، يتحدث عن «كتّيبٍ لا يطاق»، و«أفكارٍ عسيرة الهضم»، و«صرحٍ مـن الغرور» . . لومٌ فائقٌ يوجهه لومباردو، جان دانييل «لا يلاحظ شيئًا» بـتاريخ [7 تشرين الثاني 1987 م]، «ثورة الياسمين التونسية لدى مجيء بن علي [...] صحيحٌ أنه عشية التغيير الكبير التونسي، كان الغير معقول يتمتع فوق جسر ريالتو في البندقية[...]».

مـا تلاه كان أشد خطورةً. من دون إخطار أي كان، قررت السلطات إغلاق المركز الثقافي في مدينة قرطاج الذي بُدّلت جميع أقفاله. وأعلن العمدة المنـتدب لقرطاج لجليلة حفصية، مديرة المركز، إلغاء (أيام ميشيل فوكو)، ومعها، «كل التظاهرات الثقافية المبرمجة سابقًا». بعد بضعة أيامٍ علمت هذه السـيدة، الـتي يحترمها الجميع، من الصحافة خبر استبدالها وإحالتها على التقاعد. لم يبق أمام سفارة فرنسا سوى إلغاء زيارة جان دانييل.

في بـاريس، أثارت القضية التي كشفتها صحيفة ليبراسيون ضجةً كبيرةً وأرغمت المسؤولين التونسيين على محاولة إخماد الحريق الذي أشعلوه. وأكد بـيانٌ حاسم من سفارة تونس أن «آخر كتب جان دانييل لم يصادر»؛ وفي اتصـال هاتفي مَرَحٍ طمأن السفير منجي بوسنينة مدير لونوفيل أوبسرفاتور

باسـم الرئيس بن علي إلى أنم «ينتظرونه»، وحتى «يرغبون بوجوده» في تونس، «في بيته».

ولم يـتأخر الهجوم المضاد. في افتتاحيته، في الأسبوع التالي، تحدث جان دانييل عن «مزاج الأمير الاستبدادي، الذي تلاه حماسٌ عدائيٌ وفوضويٌ من الـبلاط»، وخـتم قائلاً: «لأني أعد نفسي على الدوام صديقًا لتونس، لا استطيع إلا أن أقلق لهذه الملاحظة: المهانون يزداد عددهم ويتحملون بصورةٍ أقـل مـا كانوا يفعلون منذ سنتين أن الانتصار المثالي على الإسلامية ينتهي بتعاقب الإحتقار والترهيب»[5].

وليسـت (قضية جان دانييل/ affaire Jean Daniel) روايةً فحسب. إنا ذات قيمةٍ رمزيةٍ. الرغبة في الانتقام من صحفيٍ "صديقٍ" مدانٍ بتهمة الوعي تفسـر ظاهرةً أخرى أكثر أهميةً: في نهاية التسعينات هذه، صورة تونس في سـبيلها إلى الانحلال. هؤلاء الذين كانوا، مثل جان دانييل، محامين متيقظين لـتونس وحكامها ابتعدوا، بينما يزعج سلوك قصر قرطاج من الآن فصاعدًا العديـد من المسؤولين الحكوميين الفرنسيين. إن موقف الرئيس التونسي من مدير ‹لونوفيل أوبسرفاتور› أثار وزارة الخارجية الفرنسية إثارة عميقة، بدءًا مـن الوزيـر نفسه، أوبير فدرين. حتى لو حرص على ألا يجعل منها قضيةً عامـةً، يبدو هذا الأخير بعد الآن مقتنعًا أن عدم معاقبة النظام قد انتهى. مع أن فرنسـا كانـت حليف تونس المفضل، فهي لم تعد مستعدةً لتحمل كل شيءٍ باسم النضال ضد الإسلامية، وتركة بورقيبة، والوضع في الجزائر أو في ليبيا، وباختصارٍ باسم (الظرف الإقليمي) الشهير.

تحفظات "الجوسبينية" . .

في الإدارة أو في المكاتب الوزارية، يطلق موظفون في مراكز رفيعةٍ وحفنةٌ من الناشطين حكمًا قاسيًا على النظام التونسي، مستترين بالتكتم على ذكر اسـمائهم. وقد قال سفيرٌ سابقٌ في تونس: «لا يحرك بن علي هذا غير غريزة

الـبقاء في قصره في قرطاج». ويسر ديبلوماسيٌّ آخر في الوزارة: «تتلخص سياسـة بن علي بكلمة سرٍ: السيطرة على كل شيءٍ. للبلد صورةٌ إيجابيةٌ، وبـنًى تحتـيةٌ وتشريعٌ عصريٌ، وبعض القطاعات الصناعية التي تمضي قدمًا كالسـياحة. كانـت لديه الشجاعة ليكون الأول الذي راهن على التشبث بأوربة. والرشوة فيه أقل من تلك التي تدفع للجنرالات الجزائريين. نحاول أن نتحاور مع بن علي، أن نقول له: «لديك كل مقومات النجاح وأنت تؤذي نفسـك». أوبير فدرين (وزير الخارجية) ظن أن بن علي سيقبل هذا «العالم الذي يقول فيه كل واحدٍ ما يظنه عن الآخر». لكنه لا يريد أن يفهم شيئًا. ومـا يسترعي القلق، أن بن علي لن يرحل عما قريبٍ. ننتظر من الديكتاتور المسن أن يزول. وبن علي ما يزال شابًا[6].

في مقـر الحكومة، ومع الاعتراف بالجميل الذي يسترعيه خيار تونس في الـتقرب مـن أوربة، فاستبدادية النظام مزعجةٌ. لقد روى أحد مستشاري رئـيس الوزراء أن «جوسبان مقتنعٌ بأن التهديدات الأمنية لا تسوغ القمع الحالي. وقال ذلك لبن علي. مطاردة الصحفيين، ومهاجمة الديموقراطيين: بن عـلي يـبالغ في ذلك. في رسالته الأخيرة لرئيس الدولة التي نقلها دومينيك شـتراوس-كان، ذكّره جوسبان أن تونس اتخذت خيار أوربة، وهذا يعني عددًا من القيم الديموقراطية وأن من الواجب احترامها»[7].

ويأسـف موظفـون آخـرون على مماطلة فرنسا. ويُذكّر أحد رجال المخابـرات قـائلاً: «لم تقل سلطاتنا العامة أبدًا بوضوحٍ إن كانت مقتنعةً بوجـود كـل المؤامرات الإسلامية التي اكتشفها التونسيون، إن كان الأمر إرهابًا بالفعل، لم نكن لنرفض إبعاد الأشخاص المطلوبين. لكن الملفات التي أرسـلتها تونس العاصمة لم تكن مقنعةً. والبراهين المادية التي تدعم الطلبات ناقصةٌ. والمذكرات المرسلة عن طريق الأنتربول لم يكن لها رأسٌ ولا ذيلٌ».

بـين تونس العاصمة وباريس، لن تتوقف الاحتكاكات. كان على أوبير فـيدرين، في شباط عام [1999 م]، القيام بزيارةٍ رسميةٍ مع زميله جان جاك

كيران (Jean-Jacques Queyranne)، كاتب الدولة في وزارة الداخلية، وقرر في آخـر لحظةٍ إلغاء زيارته لأن قصر قرطاج أعلن أن أحد الصحفيين الذين كـانوا سيرافقونه شخصٌ غير مرغوبٍ فيه. كما أن وزارة الخارجية أدانت الاعتداء الذي تعرض له مراسل صحيفة ‹لاكروا› في تونس، توفيق بن بريك، في ربيع عام [1999 م]، حيث كسر له ذراعه رجال شرطةٍ بالملابس المدنية، وطلبت الوزارة من سفيرها التدخل لدى السلطات التونسية من أجل «تأكيد [...] أهمـية أن يسـتطيع تحقـيقٌ [...] إجلاء غموض كل ملابسات هذا الاعتداء».

الصديق الأميركي

لا نغـالي إن قلـنا أن قصر قرطاج كان سلبيًا تجاه "النصائح" الآتية من بـاريس. وقد أكد وزير الخارجية التونسي أن أقوال صحفي ‹لاكروا› هي «ادعـاءاتٌ لا أساس لها» و«أن تأخذها سلطاتٌ رسميةٌ فرنسيةٌ على محمل الجـد لهـو أمر مستغربٌ أكثر». لقد رأت وكالة الصحافة الفرنسية نفسها تُعطـى "علقـة" بالعصا مرفقةً بدرسٍ في علم الواجبات، لأنا رددت الخبر. تفتقر الوكالة «إلى قواعد الحياد لمعالجتها للوقائع بانعدامٍ خاصٍ للموضوعية» وهي تبدي «انحيازًا لا يليق بوكالةٍ عالميةٍ لا ترى إلا ما تريد أن تراه»[8].

وفي ساعة كتابة هذه السطور، في أيلول عام [1999 م]، منذ ذلك الحين لم تـأت أية أزمةٍ جديدةٍ تزيد الأزمة بين العاصمتين. وضمن إمكانية زيارة رئيس الوزراء ليونيل جوسبان، المقررة في الشهور الأولى من عام [2000 م]، يشعر المرء برغبةٍ في التهدئة، تمثلها زيارة وزير الاقتصاد دومينيك شتراوس-كان، الذي أمه، جاكلين فلّوس (Jacqeline Fellous)، من أصولٍ تونسية، إلى تونس العاصمة. وقد استقبله بن علي في مقابلةٍ مخصصةٍ للعلاقات الفرنسية-التونسية، خرج بعدها دومينيك شتراوس- وكان سخيًا بالـاملات. فقد قال للصـحفيين المحلـيين [الذين اختيروا لحضور مؤتمره الصحفي]: «تونس هي

البلد الذي نجح أكثر من سواه في شراكته مع الاتحاد الأوربي [...] كل شيءٍ يسـير جـيدًا ويـنمو بإيقاعٍ مُرضٍ [...] الفرنسيون الذين يزورون تونس يشعرون نوعًا ما وكأنهم في بلدهم، ويجب على نحو آلي أن يشعر التونسيون أنـهم في بلدهم في فرنسا». هناك مصالحاتٌ أكثر تكتمًا، وأكثر صدقًا من دون شكٍ.

فرنسا مخيبةٌ للآمال، لماذا لا نلتفت نحو الولايات المتحدة، القوة العظمى العالمـية الوحيدة فعلاً؟. ألا يشجع البيت الأبيض هو أيضًا منذ أشهرٍ إقامة مـنطقة تبادلٍ حرٍ بين المغرب والولايات المتحدة؟. من جهة قصر قرطاج، الإغـراء موجودٌ للعب ورقة واشنطن ضد باريس، على الأقل لإعطاء درسٍ لفرنسـا المـتهمة بتنمية شعور الحنين إلى الحقبة الاستعمارية. عندها دفعت تونس العاصمة بيادقها عبر الأطلسي. تم عام [1998 م] إنشاء (نادي هّنبعل-الولايـات المتحدة/ club Hannibal-États-Unis) بمبادرةٍ من بن علي، هدفه المعلن حماية المصالح التونسية في الولايات المتحدة. يرأسه السفير السابق روبير بيليـترو (Robert Pelletreau)، ويضـم بعـض السـيناتورات، وحفنةٌ من الديبلوماسيين وكبار الموظفين، ونصف دزينةٍ من الصحفيين . . في تموز عام [1999 م]، مـنح لـلمرة الأولى جائزته السنوية لسيناتور . . جزر هاواي الديموقراطي، دانييل إينوي (Daniel Inouye). لم تكن تلك سوى البداية بلا شكٍ.

كان الأمر المثالي لبن علي أن يستقبله الرئيس كلنتن استقبالاً حافلاً. كان المشروع موجودًا وإن لم يمكن تحقيقه عام [1999 م] فذلك لأن رئيس الدولة التونسـية بدا جشعًا جدًا. طلب تنظيم عشاءٍ على شرفه في البيت الأبيض، الأفضـل في عـالم الديبلوماسية العام، بينما لم يكن لدى الرئيس كلنتن ما يقدمـه له سوى غداءٍ. ومن أجل أسباب المطبخ الحقيرة هذه، التي لم يعلق علـيها رسميًا أبدًا، بقي بن علي في تونس العاصمة. وعلى واشنطن أن تنتظر أيضًا قبل أن تستقبل صانع "التغيير".

النموذج المعاكس التونسي

يعـيش الحكام التونسيون ويفكرون في عام [1999 م] كما كانوا يفعلون منذ عشر سنين. سواءٌ استداروا نحو باريس أو جاملوا واشنطن، فهم مقتنعون بأن بلادهم ستستمر بالتمتع بمعاملةٍ مراعيةٍ خاصةٍ. دولةٌ صغيرةٌ علمانيةٌ عالقةٌ بين ليبيا غريبة الأطوار وجزائر فريسةٍ الحرب الأهلية لا يمكنها إلا أن تسترعي التعاطف الفعال، وبأسوأ الأمور حيادًا متعاطفًا، من القوى العظمى.

تجنيـب تونس مصير جارتا الكبيرة الجزائر: استخدمت كلمة السر في إخفـاء العـورات خلال سنواتٍ. كما أن تونس بن علي، مضاعفةً سياسة بورقيبة، تبدي بفخرٍ تمسكها بالغرب وباقتصاد السوق. ألم يكن هذا البلد، الـفرد مـن موارد طبيعيةٍ كبيرةٍ، الأول الذي أعطى القدوة في إبرام اتفاقية الشراكة مع بروكسل؟.

هل تقارَن تونس مع المغرب؟. جمهوريةٌ مشهورةٌ بتسامحها أعطت الأفضلية للمساواة بين الجنسين، وتشجع وصول الجميع إلى التعليم والصحة، تفوز دومًا على ملكيةٍ مطلقةٍ، عفا عليها الزمن، ومحافظةٍ. القضاء على الأمية، وتمكين كل شـخصٍ من تلقي العلاج، وتأمين تكافؤ الفرص هي شعاراتٌ خاليةٌ غالبًا من المعنى في مغرب نهاية القرن هذه الخالية من المساواة، بينما في تونس تخفي هذه الكلمات وراءها سياساتٍ ملتزمةً منذ أكثر من جيلٍ.

وصـحيحٌ أن تونـس بورقيبة ثم بن علي عرفت كيف تستفيد من هذه الإنجازات، وأكثر من ذلك أيضًا، من سلوك جيرانها. التهديد برؤية هذا البلد الصغير المحب لفرنسا ينتقل إلى السيطرة الليبية أو يتعفن ب"الخطر الأخضر" الآتي من الجزائر سوغ كثيرًا من الضعف والجبن من قبل الغربيين وخصوصًا فرنسا.

المفهوم اليوم مختلفٌ، وإن لم يرق ذلك لقصر قرطاج. من مثلٍ يحتذى به، تونـس في طريقها إلى أن تصبح النموذج المعاكس. هي التي كانت تُمتدَح

لاستقرارها السياسي وإدارتا الحازمة ولكن الفعالة للإسلام السياسي، هاهي يشـار إليها بالإصبع. وهذا التحول يعود سببه على نحو كبيرٍ إلى انحرافات "الِنْنْعِلـية". موجـات الاعتقال في جميع الاتجاهات، شلال المحاكمات ضد ناشـطي حقوق الإنسان، الإزعاجات المستمرة التي يقع ضحيتها المعارضون العلمانيون تثير بصورةٍ متزايدةٍ سخط المسؤولين الغربيين الذين يعرفون أن لا شـيء، سوى الهاجس بن علي الأمني، يسوغ هذه الممارسات.لم تعد حجة التهديد الإسلامي المهترئة تنفع: "الملتحون" لا يمثلون تديدًا.

ويـزيد تطور البلدان المجاورة من سوء السمعة التي تعاني منها تونس بن عـلي. تعقلت ليبيا العقيد قذافي كيلا يبقيها المجتمع الدولي معزولةً. كانت حذلقات رئيسها تخيف فيما مضى. بعد الآن، تدعو للابتسام.

في المغـرب، رحـيل الحسـن الثاني في تموز عام [1999 م] أيقظ آمال الموءـة الدولـية التي تريد أن ترى في ابنه الشاب محمد السادس، خطأً أم صـوابًا، ملـيكًا مسـتنيرًا وديموقراطيًا، يصبح في المستقبل نوعًا من خوان كـارلوس. معتنقةً ثوابت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، موقعةً هي الأخـرى اتفاق شراكةٍ مع الاتحاد الأوربي، قد تكون المملكة، حسب هذه الحبكة المتفائلة، في طريقها إلى التحول إلى ملكيةٍ دستوريةٍ. تثير الجزائر أيضًا آمالاً كثيرةً، فهي تبدو، وعلى رأسها عبد العزيز بوتفليقة، عازمةً على قطع صـلاتا بسـنواتا الكالحة. تذهب عدة تصرفاتٍ لرئيس الدولة خلال ربيع وصيف عام [1999 م] في هذا المنحى. بقي عليه أن يظهر أن إقامة دولةٍ قويةٍ وعصريةٍ يمكن أن يتآلف مع تيارٍ إسلاميٍ كبيرٍ. الجزائر التي يحلم با بوتفليقة هي عكس تونس بن علي. التعاطف الذي يحيط جهود الرئيس الجزائري في الغرب- الزيارات الوزارية المتواصلة إلى الجزائر العاصمة هي المقياس الدقيق لذلـك، تظهر سوء السمعة الذي ينصب على نظام بن علي. بعد أن قضت زمنًا طويلاً توضح لجيرانا الطريق الواجب اتباعه، هل قُضي على تونس أن تبقى في المؤخرة؟.

ملحق طبعة [2002]:
بن علي، رئيساً مدى الحياة؟

«بـن عـلي هنا [في السلطة] وسيبقى هنا لأن الأمر يتعلق بسلامته. لقد ذهب بعيدًا، ولم يعد يستطيع التراجع. محكومٌ عليه أن يبقى رئيسًا مدى الحياة [...] بن علي هنا وسيبقى هنا لأن أمامه طريقًا ممهدةً، معارضةً سخيفةً مجزأةً إلى مجموعـاتٍ صـغيرةٍ لا جيش لديها، ولا مشروع، زعماؤها هم شركاءُ سـابقون، ومـثقفون من نوعيةٍ غير جيدةٍ»[1]. التقريرالذي يضعه الصحفي-الكاتب توفيق بن بريك في ‹مذكرات الواشي›، المنشور في نهاية عام [2001 م]، مريرٌ وواضحٌ، يدعو لليأس وصحيحٌ. نعم، قرر الرئيس بن علي أن يتقدم لفترةٍ رئاسـيةٍ جديـدةٍ عام [2004 م] ولا نرى جيدًا كيف، خلا "حادثٍ صعب التوقع"، لن يفوز من جديدٍ بنسبة [99%]، كالمرة السابقة.

قـبل عـامٍ، كان وضعه قد أصبح هشًا، وقواعده ضعيفةً؛ في بداية عام [2002 م]، تغير الوضع بأكمله. الرجل الذي كان يقال إنه لا يعاشَر أصبح

الغـرب يتملقه من جديدٍ؛ الرئيس الذي كان يُظن أنه مُضعَفٌ من حملات خصـومه الأكـثر عزمًا يبقى من غير الممكن الاستغناء عنه. ما سبب هذه العودة؟، وإلى من يعود الفضل في هذا العمل البطولي؟.

انقلاب 11 أيلول

عـرف بـن علي كيف يستغل الوضع الدولي. فأوربة يائسةٌ من بلدان المغـرب، واستعادت تونس ألقًا لا يمكن إنكاره. في الشرق، لا يعد العقيد معمر القذافي النيراني أبدًا شريكًا يمكن الوثوق به؛ وفي الغرب،كانت نزوات الرئيس بوتفليقة وكذلك عدم قدرته على التحرر من عرّابيه العسكريين مخيبةً للآمال؛ أما في مغرب محمد السادس، "ملك الفقراء"، فهو يسير أكثر فأكثر على خطى أبيه الحسن الثاني . . ضمن هذه الظروف، تبدو تونس فردوسًا.

واستفاد الرئيس التونسي على نحو خاصٍ من أحداث [11 أيلول 2001 م]. لأنـه يقـود، مـنذ بدايـة سـنوات [1990 م]، نضالاً لا هوادة فيه ضد الإسـلاميين، وها هو يرقى إلى منزلة المدافع عن النور والديموقراطية؛ لأنه لم يتوقف عن إدانة تراخي الغربيين تجاه "ذوي اللحى" المنفيين في "لندنستان" أو سـواها، وها هو يحتفى به كأحد أكثر رجال السياسة وعًيا في العالم العربي والإسلامي. آه! كم كان عليهم أن يسمعوه بدل أن ينتقدوه، هكذا يهتف مادحوه بلهجةٍ ذات مغزىً.

ولنعترف: لقد اشتغل بن علي على نحو يدعو للإعجاب. إن الاعتداءات عـلى برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، وضد البنتاغون في واشنطن، والـتي أعلن أسامة بن لادن وأصحابه مسؤوليتهم عنها، ما كادت تقترف حتى نبشت الصحافة التونسية مقابلةً قديمةً منحها بن علي لصحيفةٍ نمساويةٍ موضـوعها: (يجـب اجتـثاث الإسـلاميين. وهذا ما قمت به في بلدي. انتقدتموني. ترون اليوم أني كنت على حقٍ).

نجـح هـذا الاستحواذ على مأساةٍ، تغوص جذورها في أحداث الشرق الأوسـط على نحو مؤلمٍ، فاق كل الآمال. تشهد على ذلك الحركة الكثيفة

المتواصـلة لـزيارات الحكام الفرنسيين إلى تونس العاصمة منذ خريف عام [2001 م]. قـبل ذلك التاريخ، كانت باريس تبدو مستاءةً عندما كان الأمر يـتعلق بإرسال مسؤولٍ حكوميٍ إلى تونس العاصمة. كان قد حدث هناك فعـلاً ذهـابٌ وإيـابٌ للوزير المفوض بشؤون التعاون، شارل جوسلان (Charles Josselin)، في بداية الصيف. لكن ذلك كان لكي يُنسى أن رئيسه، أوبـير فـيدرين، كان قد قاطع تونس ورئيسها. وكان شارل جوسلان قد حـرص على استقبال ممثلي المجتمع المدني. وكان قد حدث هناك أيضًا، في آب، زيارة وزيرة الشباب والرياضة، ماري-جورج بوفيه (Marie-Georges Buffet)، لكـن ذلـك كان ضمن الإطار الرياضي، وبعبارةٍ أخرى، (غير سياسـيٍ) لدورة ألعاب المتوسط. كما حرصت السيدة الوزيرة، في "حركةٍ رمزيةٍ "، على مقابلة سهام بن سدرين، الصورة الرمزية للمعارضة التونسية.

وبعد مرور [11] أيلول، لم يعد هذا التشنج مناسبًا. لم يعودوا يذهبون إلى تونس مكرهين، خلسةً تقريبًا؛ صاروا يهرعون إليها، بسحنةٍ مشروحةٍ وصوتٍ عالٍ. وأول الزوار أوبير فيدرين، في بداية تشرين الأول، في إطار جولةٍ سريعةٍ للمغرب العربي؛ بعد شهرين، حذا حذوه الرئيس شيراك. ولم تكن نهاية السنة قـد أتـت بعدُ عندما قام عمدة باريس، برتران دو لانويه، بالحج بدوره إلى قـرطاج. صحيحٌ أن مُزيح جان تيبيري (Jean Tibéri) هو من مرتادي المكان. ألم يمـض في تونس أول عطلةٍ له كعمدة باريس؟. وزيادةً في القول نضيف أن سـنة [2002 م] مـا كـادت تنقضـي حتى حذا حذوهما "شو"، جان بيير شوفينمان، وراح يمتدح تونس بن علي، «واحة الاستقرار» في العالم العربي، و«خطواتها السباقة» على طريق التقدم . .

هـل تلـذذ الرئيس بن علي بانتصاره؟. ماذا فكر عن هذا الاستعراض للمسـؤولين السياسيين الفرنسيين؟. أمس، لم يكونوا يجرؤون على الظهور علـنًا في قصـر قرطاج؛ وعندما أعلن عن ملاحقةٍ مفتوحةٍ للإسلاميين في الغـرب، ركضوا ركضة رجلٍ واحدٍ، ولسانهم يقطر مجاملةً. وتعود الجائزة، من وجهة النظر هذه، إلى رئيس الجمهورية بلا منازعٍ. خلال مؤتمرٍ صحفيٍ

موجـزٍ في تونـس العاصـمة، تحدث جاك شيراك عن السياسة «المثالية-النموذجية» التي يقودها قرطاج في ميدان الكفاح ضد الإرهابيين.

كـان هـذا خبزًا مباركًا للنظام التونسي. تشهد بذلك تعليقات الصحف المحلية. تصفق، في افتتاحياتٍ رنانةٍ، «للانطلاقة الجديدة» للعلاقات الفرنسية-التونسـية؛ وتحـيي «لقـاء» العاصمتين، وتتحدث عن «حوارٍ مثمرٍ»، وعن «شراكةٍ» بين طرفي المتوسط.

خيبة أمل معارضي النظام هي بقدر هذه "الخيانة". يبدو وكأن اعتداءات [11] أيلـول أعادت بن علي إلى موضعه (في واشنطن أيضًا) وألغت أشهرًا، إن لم نقـل سـنواتٍ، من العمل على تعريف الرأي العام الأوربي «بالوجه الآخر للمعجزة التونسية». ويقول الدكتور منصف المرزوقي، ردًا على أتباع "البنعلـية" الجدد: «يجب تذكير الرئيس الفرنسي أنه، منذ عشر سنواتٍ، لا يحـارب السيد بن علي الإسلاميين في بلاده، ولكن يحارب الديموقراطيين». ونفس المرارة في أقوال المحامي نجيب الشابي، الأمين العام للحزب الديموقراطي التقدمي (Partie démocrate Progressiste, PDP)، عندما يلاحظ أن «السياسة التونسـية لم تُفْـضِ إلا إلى اجتـثاث الديموقراطية، تاركةً المشكلة الأساس للأصـولية كاملـةً». ويرى المحامي أن تونس «ليست مثالاً للنجاح، وإنما للـتراجع». ولكن في أوقات التشوش هذه، من يصغي إليه في باريس؟، من يجرؤ على مناقضته؟.

وجب على أنصار بن علي الفرنسيين أن يستفيدوا من الظروف الجديدة الـتي خلقهـا [11] أيلـول لـيدعموا موقفهم. وهكذا، المجلة الأسبوعية ‹لكسـبرس›، الـتي تميزت في السابق بمعارك مشرّفةٍ أكثر، لم يكن تصرفها ساميًا. في بداية تشرين الثاني، في افتتاحيةٍ بعنوان «بن علي مقابل بن لادن»، انطلق رئيس تحريرها مدافعًا عن سيد قصر قرطاج، الذي يرى أنه انُتقد بغير حـقٍ، بينما يقبل الغرب «أن يتحالف بلا ضميرٍ مع معظم الديكتاتوريات النفطـية». وقـد كتب دني جانبار (Denis Jeambar): «بالتالي، منذ بضع

سنواتٍ، تحاملنا على تونس، بينما هذا البلد هو الأكثر تقدمًا في العالم العربي في ميدان الحريات المدنية [...] بالتأكيد، لم يكن هناك وقت لتولد الحريات السياسـية فـيه كمـا قُمِعـت الأصولية هناك بقسوةٍ، لكن نظام بن علي الاستبدادي يحتاج إلى وقتٍ ليخلق أسسًا ديموقراطيةً حقيقيةً، وخصوصًا عبر التربـية. ليس الأمر أن نساير بل أن نكون واعين: لا تولد الديموقراطية بين عشـيةٍ وضـحاها، بلادنا نفسها تأخرت على الطريق». وختم بذه الجملة النهائـية: «منذ الاعتداءات على البرجين التوأمين، أصبح واضحًا على أي حـالٍ أنه يجب مقابلة بن علي وأسامة بن لادن»[2]. وكما لاحظ أحد قراء ‹لكسـبرس›، بعد بضعة أسابيع: «يولد أمثال بن لادن ويعيثون فسادًا لأن العـالم العـربي-الإسلامي هو تحت سياط الديكتاتورات القاسية: الأنظمة البوليسية والمتطرفون المتدينون وجهان لعملةٍ واحدةٍ». وعرف قارئٌ آخر أن يسـتخلص مـن هـذه الديـباجة المـنمقة فكتب، متحدثًا عن بن علي: «الديموقراطي الجيد يعدل الدستور ليصبح رئيسًا مدى الحياة . . مع شهادة حسن سلوكٍ منحته إياها ‹لكسبرس›».

الاستمرار في «النهوض بأعباء البلد»

لأن طريق ولايةٍ رابعةٍ مفتوحةٌ بعد الآن أمام بن علي، كما يعترف بذلك حليفٌ قديمٌ للرئيس التحق متأخرًا بصفوف المعارضة، محمد شرفي: «يستعد السـيد بن علي، استعدادًا واضحًا، لرئاسةٍ مدى الحياة[3]»، مع أن النصوص السـارية تمنع رئيس الدولة أن يخلف نفسه. ويشير توفيق بن بريك إلى أنه: «حسـب تعـابير الدسـتور التونسـي، لم يعد بن علي يستطيع أن يتقدم لانـتخابات الرئاسة عام [2004 م]؛ سيكون قد أتم ولايتي الخمس سنوات التي ينص عليها الدستور[4]». إعادة انتخابه عام [1999 م] لم تكن ممكنةً إلا عبر قراءةٍ مراعيةٍ للنص الأساس: لم تؤخذ الفترة ما بين عامي [1987 و1994 م] بالحسـبان. بقي عليه أن يجد حيلةً جديدةً ويجعلها مقبولةً من قبل التونسيين والرأي العام العالمي ليبقى على رأس الدولة.

في بدايـة عام [2002 م]، لم تكن استراتيجية قصف رقبة الدستور الحالي قـد كُشفت بعدُ عندما كانت الستارة قد رُفعت عن الفصل الأول من هذه الخدعة المأساة-الملهاة. وكان ذلك في خريف عام [2001 م]، عندما، في أول أيام اجتماعٍ في جلسةٍ سريةٍ، «حضّت» اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديموقـراطي، حـزب الرئيس، بن علي على التماس ولايةٍ جديدةٍ. خلال الخطـاب الملقـى في [7 تشـرين الثاني 2001 م] في الذكرى الرابعة عشرة لقدومه إلى السلطة،لم يذكر رئيس الدولة طبعًا كلمةً واحدةً عن نواياه لعام [2004 م]. لكـن هـناك إشاراتٍ تذكر عن الأمر أكثر مما تفعله تصريحاتٌ محـرَجةٌ. متحدثًا أمام خمسة آلاف شخصٍ متحمسٍ، اعترف مُزيح بورقيبة كم كان «شديد التأثر والانفعال . . بمظاهر الولاء التي أظهرها لي التونسيون والتونسيات، من كل الفئات والآراء، طوال الفترة المنصرمة، والنداء الذي وجهوه لي لأستمر في القيام بأعباء البلاد». لنراهن، على أنه، في الساعة التي كُتِبت فيها هذه الكلمات، سيفعل الرئيس بن علي كل شيءٍ كيلا يخيب أمل هـؤلاء الذيـن يتوسلون إليه أن يلتمس ولايةً رابعةً. هل يستطيع المرء أن يعارض رغبة شعبه العميقة؟.

إلى المشـككين، الذيـن لا يصدقون، الذين يجرؤون على القول إنا تمثيليةٌ وخدعةٌ، كان قصر قرطاج محظوظًا بعرض القائمة التي لا تنتهي للجمعيات من كل الأجناس التي، من شمالي تونس إلى جنوبا، من الكاف إلى الحمامات، من تونـس العاصمة إلى صفاقس، توسلت إلى بن علي، في الأسابيع التي سبقت خطـاب رئـيس الدولة، أن يرغم نفسه على الترشح. كل ما تضمه أعماق تونـس من فرقٍ فولكلوريةٍ، ونوادٍ رياضيةٍ، وجمعياتٍ مهنيةٍ أغرقت الصحافة برسائل تشجيعٍ لرئيس الدولة. أي رجلٍ يستطيع أن يقاوم الدعوة التي تتصاعد مـن شعبٍ بأكمله؟. وحده الاتحاد العام التونسي للشغل، النقابة الوحيدة،لم يكن قد انضم بعد للدعوة. وقام بذلك في شباط عام [2002 م]، بمناسبة انعقاد مؤتمره.

وبنفس الوقت الذي كان فيه يشكر مواطنيه، أعلن الرئيس بن علي عن إصلاحٍ «أساسٍ» للدستور «لتثبيت التعددية» بمناسبة انتخابات عام [2004 م] الرئاسـية. ويـندرج هذا على نحو محتملٍ في استراتيجية رئيس الدولة قبل الانتخابية. في الواقع يغلق الدستور الطريق أمام كل منافسي الرئيس، حيث إنه من أجل الترشح ، يجب جمع ثلاثين توقيعًا من النواب أو العمدات. غير أنه، لا أحد من ضمن المعارضة يستطيع جمعها: لا تسيطر المعارضة المشروعة عـلى أي بلديـةٍ ولو كانت تملك واحدًا وثلاثين مقعدًا في المجلس النيابي، تفرقها يجعل كل اتفاق لترشيحٍ مشتركٍ وهمًا.

وكان رئيس الدولة قد واجه قبلاً هذه المشكلة في انتخابات عام [1999 م] الرئاسية، وكان قد قلّب الصعوبة على وجوهها: كان تعديلٌ للدستور، على نحـو استثنائي، قد سهل الإجراء وسمح لأمناء التشكيلات السياسية العامين الممثلين في مجلس النواب بتقديم طلب الترشيح. وبالتالي، كان الرئيس الفائز قـد "واجـه" مرشحَين آخرَين. من دون خطرٍ كبيرٍ، بما أن بن علي، كما نذكـر، فـاز بالانتخابات بأكثر من [99 %] من الأصوات. من المحتمل أن تعديل الدستور المعلن في بداية تشرين الثاني عام [2001 م] يهدف إلى توسيع عـدد المرشـحين. نتخيل عراك السكاكين الذي ستسفر عنه انتخابات عام [2004 م] الرئاسية . .

المعارضون يتمسكون

كتـب توفيق بن بريك أيضًا: «استعبد بن علي الرجال، وقسّم المجتمع، وداس القـيم، وحطـم الأرواح، وبـتر الألسن[5]». خلف هذه الكلمات المشحوذة كالنصال تختفي حقيقةٌ: لا تنفك تونس تغوص في الاستبدادية. بن عـلي، تخدمـه شرطةٌ سياسيةٌ لا يخفاها شيءٌ، ووسائط الإعلام مكمومة الأفـواه، والقضاء رهن الأوامر، والنقابات مروضةٌ. يتفنن بن علي في تحطيم كـل أثـرٍ للمعارضة، كما لو كان قد أقسم على إسكات كل صوتٍ ناقدٍ مهما صغر.

الويل لهؤلاء الذين يجرؤون على المقاومة. تصبح حياتم الخاصة جحيمًا؛ مسيرتم المهنية تتحول إلى كابوسٍ. بعد أكثر من أربع سنوات من الاختباء، هما همامي، رئيس تشكيلٍ من أقصى اليسار، ظن أنه يستطيع استئناف حكمٍ غـيابي بتسـع سنواتٍ وثلاثة أشهر سجنٍ. خرج من التخفي، وتقدم إلى المحكمة في [2 شباط 2002 م]: بعد محاكمةٍ مشوشةٍ، سُجِن: لم يعد يستطيع رؤية ابنته الأخيرة إلا بضع ساعاتٍ. وعاش الدكتور المرزوقي كابوسًا آخر: لأنه جرؤ على مواجهة بن علي، أصبح، كما قال، «طبيبًا من دون مرضى، وكاتـبًا بـلا قراء، ورب عائلةٍ من دون عائلةٍ». إلى أن سمح له، في بداية كـانون الأول عـام [2001 م]، بمغادرة تونس إلى فرنسا. وواجه الرئيس السـابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، خميس قسيلة، مصيرًا مماثلاً: فَقَد عمله واضطر إلى الذهاب للمنفى مع أسرته.

في هـذا اليوم، ليس ذلك بعدُ حال مختار اليحياوي، الذي يتحامل عليه الـنظام مـنذ أن تمرد هذا "القاضي البسيط" البعيد عن المشاكل، غير المهتم بالسياسـة، كان ذلك في تموز عام [2001 م]، وفضح في رسالةٍ مفتوحةٍ إلى رئيس الجمهورية وضع أقرانه المرغمين على «النطق بأحكامٍ معدةٍ مسبقًا، لا يسـتطيعون مناقشتها، ولا تطابق القانون أبدًا[6]». أوقف "القاضي البسيط" عن العمل وحرم من راتبه ثم أقيل في [29 كانون أول 2001 م].

مـع الإزعاجات، ومع العنف، يتعلق بعض المعارضين بذا البلد. وتلك حـال راضـية النصراوي، محامية المتهورين، إحدى مرعبات النظام. كان مكتبها قد اكْتُسِح، وأُرهِب زبائنها ليتركوا مكتبها؛ ولوحق أطفالها . . لكن هـذه المـرأة الصغيرة الصهباء المعروفة بجرأتا تقاوم. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن مناضلة حقوق الإنسان سهام بنسدرين: اعتقلت في [26 حزيران 2001 م] لـدى عودتـا من لندن بسبب تصريحاتا ضد النظام، لم تذعن، وتـبقى لكثيرين رمزًا لتونس الأخرى هذه التي لم تنجح أربع عشرة سنةً من "البنعلية" في إسكاتا (أطلق سراحها في [14] آب، إثر حملةٍ دوليةٍ قويةٍ).

مـع أن الوزير الجديد المكلف بحقوق الإنسان والتواصل، صلاح الدين المعـاوي، كان يعد في ربيع عام [2001 م]: «نحن بالتأكيد ضد كل أشكال الملاحقـة لنشطاء حقوق الإنسان [...] لن نسكت عن أي شيءٍ بعد الآن. سـنتحدث بصـراحةٍ عن مشاكلنا[7]». مثل هذه الجمل القوية لتستحق أن تسجل في كتاب الحماقات العام . .

لا جـدال في أن الضغط على المعارضين لم يخف؛ أما أن يكون بن علي عـلى وشـك الانتهاء من كل معارضةٍ، فهذا شيءٌ آخر. نستطيع حتى أن نؤكد العكس. من كان ليراهن، أمس، أن التونسيين، هذا الشعب الذي كان يقال إنه تخلى عن السياسة نائيًا، وأصبح ضعيفًا، سيهجر الشواطئ والمقاهي بعـد ظهر الأحد ليتابع برنامجًا تلفزيونيًا، جامدًا، صارمًا كموعظة إمامٍ، ذا نوعـيةٍ تقنيةٍ متواضعةٍ، لكنه أصبح عام [2001 م] موعد لقاء شعبٍ بأكمله مـع حـرية تعـبيره؟. منشأةً في مستودعٍ في ضاحية لندن الصناعية، تعمل باقتصادٍ، من دون دعايةٍ، يعمل با صحفيون ليسوا كذلك، ويديرها تونسيٌ متقلـبٌ لا يمكـن الإمسـاك به، (المستقلة) هي قناةٌ تلفزيونيةٌ لديها كل المؤهـلات لتنفر أكثر المشاهدين انفتاحًا. لكنها صوتٌ، حضورٌ لا مثيل له. (المسـتقلة) هـي للتونسـيين، مـع الفارق، ما كانه (راديو لندن) لملايين الفرنسـيين خـلال الحرب العالمية الثانية: مركز معلوماتٍ مضادةٍ بفضله لا يعود للكذب الرسمي وجودٌ ويضمحل.

تهديد القضاء الدولي

مـن كان ليراهن أيضًا أن صورة بن علي في الخارج، وبصورةٍ خاصةٍ في فرنسـا، أول شريكٍ اقتصادي، ستتردى بمثل هذا الشكل السريع؟. يجب أن نعـترف بفضل توفيق بن بريك، "مجنون تونس" الذي إضرابه عن الطعام في صيف عام [2000 م] فعل الكثير من أجل تشويه صورة النظام التونسي. من الآن فصاعدًا ينتمي بن علي بصورةٍ نائيةٍ إلى زمرة الطغاة بعين الرأي العام،

حـتى لو مرت من هناك أحداث [11] أيلول. علنًا، يتحاشى برتران دو لا نويهـأن يضفر أكاليل غارٍ لصديقه بن علي. وسيرج عدة، الذي كان محاميًا كبيرًا للنظام، رأى من غير المفيد دعوة الرئيس التونسي إلى استديوهات (تي في سانك/ TV5)، قناة التلفزيون الناطقة بالفرنسية التي أصبح رئيسها في عام [2001 م].

سـبب آخر للأمل: بين بن علي وهؤلاء الذين أوصلوه إلى السلطة عام [1987 م]، دقـت ساعة تصفية الحساب. كمال لطيف، صناعيٌّ على رأس ثـروةٍ ضخمةٍ، هو أحد صناع [7] تشرين الثاني؛ وكان حتى عام [1993 م] المستشـار السياسي المستتر لرئيس الدولة قبل أن يبتعد عنه بدوءٍ. منذ ذلك الحـين، ذاك الذي لُقب "نائب الرئيس" بقي بعيدًا عن الحياة السياسية. غير أنه، في نهاية تشرين أول عام [2001 م]، قطع رجل الظل هذا صلاته بالنظام على نحو مثيرٍ للدهشة، وهو يتهم: «أنا ضد كل زمرة السلطة في تونس. إنها مافـيا، مرتبطةٌ بعائلة رئيس الدولة، التي تحكم البلاد ويدعها بن علي تفعل ذلـك. التونسـيون غير راضين عن نقص الحرية. ونمو الفساد يثير حنقهم. هناك معارضةٌ موجودةٌ ضمن النظام نفسه. والوضع سيتحرك. أعرف وزراء ضد السلطة التي يخدموننا وضد الحزب الذي في السلطة».

بالتأكـيد، بضـعة أيام اعتقالٍ في سجون النظام، في تشرين الثاني عام [2001 م]، بدا أنها تغلبت على غضب "نائب الرئيس" السابق، الذي لجأ منذ ذلـك الحين إلى الصمت. هذا لا يمنع أن تصفية الحسابات هذه ليست فأل خيرٍ للرئيس بن علي. من سيكون الخائن المقبل؟.

لكـن الأشد مدعاةً للقلق للنظام يوجد في مكانٍ آخر، في هذا التهديد القضائي الذي يحوم من الآن فصاعدًا حول كل المسؤولين عن القمع. لأنهم مهددون، إن وضعوا قدمهم في فرنسا، بتقديم حسابٍ للعدالة: ستة تونسيين، اثـنان مـنهم لاجئان في فرنسا، عادين أنفسهم ضحايا (عمليات تعذيبٍ)، قدمـوا بـالفعل شـكوى في باريس، في [9 تشرين الثاني 2001 م]، ضد

مسـؤولين «يحـتلون وظائف هامةً ضمن جهاز الدولة». وعُدت الشكوى مقـبولةً وفتحت النيابة العامة في باريس تحقيقًا بدئيًا. كاتب الدولة لشؤون الأمـن في وزارة الداخلـية، علي القنزوعي، رئيس الأجهزة الخاصة، فرج قـدورة، ورئـيس فرقة الاستخبارات، محمد الناصر، هم جزءٌ من عشرات الأشخاص الذين تستهدفهم الشكوى.

من سيكون أول من يقدم حسابًا للقضاء؟.

باريس، [15 كانون الثاني 2002 م].